تقرير مجلس المحافظين

الدورة الثانية والأربعون
روما، 15-14 فبراير/شباط 2019

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

Document: GC 42
Date: 24 July 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مجلس المحافظين

تقرير الدورة الثانية والأربعين

روما، 14-15 فبراير/شباط 2019

المحتويات

الفصل الأول – الافتتاح والوقائع **1**

الفصل الثاني – القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين **4**

الفصل الثالث **7**

ألف – المحاضر الموجزة 7

باء– البيانات العامة 52

الفصل الرابع – البيانات والكلمات الخاصة **53**

الملحق الأول – جدول الأعمال وبرنامج الأحداث **87**

الملحق الثاني – القرارات التي تبناها مجلس المحافظين **96**

الملحق الثالث – الروابط للمحتوى الرقمي للدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافطين **107**

الملحق الرابع – قائمة المندوبين في الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين **109**

الملحق الخامس – قائمة بالوثائق المعروضة على الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين **109**

الفصل الأول - الافتتاح والوقائع

1- عقدت الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق في روما يومي 14 و15 فبراير/شباط 2019. وترد في الملحق الرابع قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- عقد المجلس أربعة اجتماعات، وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الجزء ألف من الفصل الثالث.

3- ويمكن الاطلاع على قائمة بالفيديوهات المتوفرة من خلال الروابط الموجودة في الملحق الثالث.

ألف – افتتاح الدورة والاجتماع الاحتفالي

4- افتتح الدورة معالي السيد Hans Hoogeveen، رئيس مجلس المحافظين، ومحافظ مملكة هولندا لدى الصندوق.

باء – جدول الأعمال والوثائق

5- تبنى مجلس المحافظين جدول الأعمال وبرنامج الدورة، كما هو وارد في الملحق الأول. وترد قائمة بالوثائق التي نظر فيها المجلس في الملحق الخامس. أما القرارات التي تبناها المجلس فمعروضة في الملحق الثاني.

جيم – طلب عضوية غير أصلية

6- بما يتفق مع التوصية التي خرج بها المجلس التنفيذي، صادق مجلس المحافظين على طلب عضوية غير أصلية من جمهورية بولندا. وشكر سفير بولندا والممثل الدائم لها مجلس المحافظين على موافقته على طلب عضوية بلاده.

دال – الحفل الافتتاحي للدورة

7- افتتح معالي السيد Hans Hoogeveen، السفير والممثل الدائم لمملكة هولندا لدى منظمات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما، ورئيس مجلس المحافظين، الدورة الثانية والأربعين للمجلس.

8- ورحب رئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو، بقداسة البابا فرنسيس، وبمعالي السيد Giuseppe Conte، رئيس الوزراء في جمهورية إيطاليا في الحفل الافتتاحي للدورة.

9- وألقى السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بياناً ترحيبياً.

10- كما ألقى السيد Giuseppe Conte، رئيس الوزراء في الحكومة الإيطالية بياناً ترحيبياً.

11- وألقى قداسة البابا فرنسيس كلمة رئيسية أمام المجلس.

12- وقامت السيدة Midori Goto، رسولة الأمم المتحدة للسلام بالعزف على الكمان، تبعته بإلقاء بيان.

13- أجرت السيدة Charlotte Salford، نائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة، حواراً مع السيدة Sherrie Silver، مستقطبة التأييد للشباب الريفيين في الصندوق.

14- ورحب رئيس الصندوق، السيد جيليبر أنغبو، بالمتحدثين الرئيسيين في الاجتماع الافتتاحي للدورة.

15- وألقى فخامة رئيس الجمهورية الدومينيكية Danilo Medina Sánchez، كلمة رئيسية.

16- كما ألقت معالي السيدة Géraldine Mukeshimana، وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا كلمة رئيسية، بالنيابة عن رئيس جمهورية بلادها.

17- وألقى السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بياناً بهذه المناسبة.

18- وترد النصوص الكاملة للبيانات المقدمة أثناء الحفل الافتتاحي في الفصل الرابع.

هاء – بيان رئيس الصندوق

19- يرد النص الكامل لبيان الرئيس أنغبو أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

واو – حوارات مع السادة المحافظين

20- عقد المجلس حوارات حول مستقبل الصندوق، تمحورت حول المواضيع التالية: الهيكلية المالية، والانخراط مع القطاع الخاص، وإعادة تموضع النظام الإنمائي للأمم المتحدة وتبعات ذلك على الصندوق. وترد تفاصيل هذه المناقشات في المحاضر الموجزة الواردة في الفصل الثالث، الجزء ألف.

زاي – جلسات تفاعلية وأحداث خاصة

21- عقدت ثلاث مناقشات تفاعلية مع فرق خبراء حول "سلاسل قيم الأعمال الزراعية: ملء الفجوة –التمايز بين الجنسين والتغذية"، و"تمكين ريادة الأعمال الاجتماعية لأغراض التحول الريفي الشمولي"، و"مستقبل الزراعة – التكنولوجيات الجديدة لتحويل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة".

22- كما عُقد حدث خاص بشأن "وصول الشباب إلى التمويل".

23- وقدمت السيدة Thin Yu Mon، من منظمة Chin لحقوق الإنسان، موجزاً للمداولات التي جرت أثناء الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى الشعوب الأصلية، الذي عُقد يومي 12–13 فبراير/شباط 2019 بالتزامن مع انعقاد الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل لهذا الموجز في الفصل الرابع.

24- أما السيدة Katherine Meighan، المستشارة العامة للصندوق، فقد أدارت جلسة حوار مع الدكتورة Gunhild Stordalen، المديرة التنفيذية لمؤسسة EAT.

25- كذلك فقد تم إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. وترد مواجيز البيانات التي ألقيت خلال هذا الحدث في الفصل الثالث، الجزء ألف.

حاء – البيانات العامة

26- تم إدخال إجراءات جديدة خلال الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين، حيث لم تعد البيانات العامة ترد على جدول أعمال الدورة. وبموجب هذه الإجراءات الجديدة، تتاح ثلاثة خيارات لممثلي الدول الأعضاء لتشاطر بياناتهم، وهي: التقدم ببيان مسجل مسبق على طريقة الفيديو؛ تسجيل بيان على طريقة الفيديو في استديو في مكان انعقاد المؤتمر خلال أسبوع مجلس المحافظين، أو التقدم ببيان على شكل نص مكتوب.

27- وتردد قائمة بالبلدان التي تشاطرت بياناتها مع المجلس في الفصل الثالث، الجزء باء.

28- وأما جميع البيانات سواء المكتوبة منها أو المسجلة بطريقة الفيديو فهي متاحة على صفحة دورة مجلس المحافظين تحت عنوان "الوثائق والبيانات القطرية".

طاء – اختتام الدورة

29- أدلى رئيس الصندوق بملاحظات ختامية أمام المجلس، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

30- ولخص رئيس مجلس المحافظين، معالي السيد Hans Hoogeveen، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة الثانية والأربعين للمجلس. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل الرابع.

الفصل الثاني – القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف – طلب عضوية غير أصلية

31- بما يتفق مع التوصية التي خرج بها المجلس التنفيذي، تبنى مجلس المحافظين القرار رقم 205/د-42 كما هو وارد في الصفحة 2 من الوثيقة GC 42/L.2، بالموافقة على عضوية جمهورية بولندا والطلب من رئيس الصندوق إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار. وسوف تغدو عضوية بولندا نافذة المفعول ما أن يتم إيداع وثيقة الانضمام لدى قسم المعاهدات في الأمم المتحدة.

باء – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2017

32- نظر مجلس المحافظين وصادق على القوائم المالية التي تظهر الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، ونتائج عملياته للسنة المنتهية بهذا التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى لام. وتتضمن هذه الذيول الوثيقة GC 42/L.4، وتقرير المراجع الخارجي بشأنها وشهادته عن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.

جيم – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية لعام 2019، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020-2021، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

33- بعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق التي تضم كل من الميزانية الإدارية والميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2019، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2019، كما هي واردة في الوثيقة GC 42/L.6، تبنى مجلي المحافظين القرار 206/د-42 بتاريخ 14 فبراير/شباط 2019.

34- كذلك فقد أحاط المجلس علماً بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين بشأن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

دال – تقرير عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

35- أحاط المجلس علماً بالتقرير الخاص عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 42/L.3.

36- وأُعلم المجلس بأن إجمالي التعهدات المستلمة للتجديد الحادي عشر للموارد حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، قد وصل إلى 934.4 مليون دولار أمريكي، وأنه لم يتم الإعلان عن أي تعهد إضافي بعد ذلك التاريخ.

37- وأما وثائق المساهمة المودعة فقد وصلت إلى 798.2 مليون دولار أمريكي، في حين وصلت المدفوعات المستلمة إلى 69.7 مليون دولار أمريكي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

38- إضافة إلى ذلك، فقد تم استلام تعهدات بما يعادل 31 مليون دولار أمريكي للتعويض عن إطار القدرة عن تحمل الديون.

هاء – تعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق

39- بما يتفق مع توصية المجلس التنفيذي، تبنى مجلس المحافظين القرار 207/د–42، كما هو وارد في المقطع ثالثا من الوثيقة GC 42/L.7، بتاريخ 14 فبراير/شباط 2019، مصادقاً على التعديلات المقترحة.

40- وبناء عليه، ستدخل هذه التعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق حيز النفاذ من تاريخ تبني هذا القرار.

واو – التعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراطه مع القطاع الخاص

41- بما يتفق مع التوصية التي خرج بها المجلس التنفيذي، تبنى مجلس المحافظين القرارين الواردين في الملحق الأول من الوثيقتين GC 42/L.8 و Corr.1.

42- وستدخل التعديلات على اتفاقية إنشاء الصندوق حيز النفاذ بتاريخ مصادقة الصندوق على الاستراتيجية المعدلة للقطاع الخاص.

زاي–إطار الانتقال في الصندوق

43- نظر المجلس التنفيذي وأحاط علماً بإطار الانتقال في الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 42/L.9، كما صادق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018.

حاء – مقترح بشأن نظام تصويت آلي في الصندوق

44- نظر المجلس التنفيذي في المقترح الخاص بإنشاء نظام للتصويت الآلي في الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 42/L.5/Rev.1. وبما يتماشى مع القرار الذي اتخذه المجلس في دورته الحادية والأربعين في فبراير/شباط 2018، وكما هو وارد في القرار 202/د–41، والمصادقة على تقرير مكتب مجلس المحافظين (الوثيقة GC 41/L.9)، صادق مجلس المحافظين على أن تتابع الأمانة العامة عملية تقدير جدوى إنشاء نظام للتصويت الآلي في الصندوق استنادا إلى المبادئ الواردة في هذه الوثيقة.

طاء – مقترح بشأن مكان انعقاد الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

45- نظر المجلس التنفيذي في المقترح الذي تقدم به محافظ الهند، نيابة عن حكومة جمهورية الهند، لاستضافة الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في نيودلهي.

46- وقرر مجلس المحافظين تفويض المجلس التنفيذي بالنظر في واتخاذ قرار بشأن هذا المقترح، مع ضمان أن يمتثل مثل هذا القرار وتطبيقه للمادة 4 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وأن لا ينطوي على تكبد الصندوق لأية تكاليف إضافية.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(1) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة الثامنة والثلاثين المنعقدة يوم الاثنين، 16 فبراير/شباط 2015 الساعة 9.30 صباحاً

رئيس الجلسة: Hans Hoogeveen (هولندا)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال) وحفل الافتتاح	48
بيان افتتاحي من رئيس مجلس المحافظين	49
بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى قداسة البابا فرنسيس وإلى رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية	50–52
بيان ترحيبي من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	53
بيان ترحيبي من رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية	54–55
عرض فني من عازفة الكمان Midori، رسولة الأمم المتحدة للسلام	56
كلمة من قداسة البابا فرنسيس	57–59
بيان من Midori، رسولة الأمم المتحدة للسلام	60–61
استقطاب التأييد لشباب الريف: حوار مع Sherrie Silver	62–67
بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى رئيس الجمهورية الدومينيكية وإلى وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا	68–69
كلمة رئيسية من رئيس الجمهورية الدومينيكية	70
كلمة رئيسية من رئيس جمهورية رواندا تلقيها بالنيابة عنه وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا	71
بيان من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي	72–73
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	74
طلب عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال)	75–76
بيان من رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	77–78
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2017 (البند 6 من جدول الأعمال)	79–80
تقرير مرحلي عن برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2019، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020–2021، والتقريرين المرحليين عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال)	81–92
تقرير عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	93–99
تعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق (البند 9 من جدول الأعمال)	100–103
مستقبل الصندوق – الهيكلية المالية: حوار مع مجلس المحافظين في الصندوق	104–136

47- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد مبكرا في الساعة 9.15 صباحاً.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال) وحفل الافتتاح

48- تم اصطحاب قداسة البابا فرنسيس، وفخامة السيد Danilo Medina Sánchez، رئيس الجمهورية الدومينيكية، ومعالي السيد Giuseppe Conte، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، وسعادة السيدة Géraldine Mukeshimana، وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا، والضيوف الموقرين الآخرين في مجلس المحافظين، بمن فيهم السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والسيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، إلى القاعة.

بيان افتتاحي من رئيس مجلس المحافظين

49- ألقى **الرئيس** بيانا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى قداسة البابا فرنسيس وإلى رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية

50- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) رحب بقداسة البابا فرنسيس وقال إن وجوده يجلب الأمل للجميع. وأشار إلى أن النطاق غير المسبوق لمنشوره البابوي *Laudato Sí* وأهميته يؤكدان رسالة الصندوق والحاجة الملحة إلى أن يستثمر في الشباب، وخاصة في المناطق الريفية، وأن يسعى إلى تنفيذ أنشطته على أساس قناعة عميقة وعزم جماعي للتصدي لتحديات العصر من أجل السكان، والأقاليم، والمجتمعات المحلية الغنية في تنوعها الثقافي، ومعهم. وأشار إلى أن الجميع يتفق مع رؤية البابا فرنسيس بشأن عالم أكثر عدالة وخال من الفقر والجوع.

51- وفي معرض ترحيبه بمعالي السيد Giuseppe Conte، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، قال إن الصندوق دائما ما اعتمد على إيطاليا كأحد شركائه الأساسيين. ولا تزال التعاونيات الإيطالية المتكاملة تمثل مصدر إلهام لعمل الصندوق من أجل تحسين سبل العيش الريفية. ولذلك، كان الدعم الإيطالي لإصلاح النموذج التشغيلي والمالي للصندوق حيويا للغاية في تعزيز الأثر المستدام لاستثماراته. وإلى جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، يشكل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جزءا من المركز الدولي الرئيسي الذي أنشئ في روما لمكافحة الجوع والفقر في جميع أنحاء العالم.

52- كما رحب بالسيد José Graziano da Silva، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والسيد David Beasley، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وشكر منظمة الأغذية والزراعة على استضافة دورة مجلس محافظي الصندوق.

بيان ترحيبي من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

53- ألقى **السيد José Graziano da Silva** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) بيانا ترحيبيا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

بيان ترحيبي من رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية

54- ألقى **معالي السيد GIUSEPPE CONTE** (رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية) بيانا ترحيبيا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

55- وشكر **الرئيس** رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية على كلماته الملهمة وعلى كل ما تقوم به إيطاليا لتعزيز تحقيق الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك استضافة الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في روما، مركز الأمم للأمن الغذائي.

عرض فني من عازفة الكمان MIDORI، رسولة الأمم المتحدة للسلام

56- **قدمت Midori، رسولة الأمم المتحدة للسلام، عرضا بالكمان.**

كلمة من قداسة البابا فرنسيس

57- ألقى **صاحب القداسة البابا فرنسيس** كلمة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

58- وأعرب **الرئيس** عن شكره لقداسة البابا فرنسيس لمشاركته حكمته ورسالة الأمل، اللتين ستمنحان الصندوق قوة أكبر لتنفيذ أنشطة لصالح سكان الريف الذين هم في أمس الحاجة إلى دعمه.

59- **تم اصطحاب قداسة البابا فرنسيس، ومعالي السيد Giuseppe Conte، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، من القاعة.**

بيان من MIDORI، رسولة الأمم المتحدة للسلام

60- **عُرِض شريط فيديو بعنوان "Midori تزور مشروعات الصندوق في ريف فييت نام".**

61- وألقت **MIDORI** (رسولة الأمم المتحدة للسلام) بيانا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

استقطاب التأييد لشباب الريف: حوار مع SHERRIE SILVER

62- قدمت **السيدة SALFORD** (نائبة الرئيس المساعدة للعلاقات الخارجية والحوكمة) Sherrie Silver، المسؤولة الجديدة عن استقطاب تأييد الصندوق لشباب الريف، واصفة إياها بأنها ممثلة بارزة وراقصة ومصممة رقص ورائدة أعمال وناشطة. واكتسبت Sherrie البالغة من العمر 23 سنة اهتماما دوليا لمساهمتها في الفيديو الموسيقي المعنون هذه أمريكا (This is America)، من تأليف Childish Gambino، الذي اشتهر بفنه وتعليقاته الاجتماعية القوية. وقد وُلدت Sherrie في رواندا وأكملت تعليمها في المملكة المتحدة، وافتخرت من خلال رقصها بالثقافة الأفريقية والرقص الأفريقي. وقد دفعها إيمانها بقوة الشباب وعزمها على الاستفادة من شهرتها الوليدة في رد الجميل للمجتمع إلى تنظيم حلقات عمل للرقص للأطفال الأفارقة وإنشاء دور للشباب المعرضين للمخاطر في كيغالي ولاغوس. وبصفتها قائمة باستقطاب التأييد لشباب الريف في الصندوق، فإنها ستلتقي بالشباب في المناطق الريفية حول العالم وتساعد حملة الصندوق المتعلقة بأهمية الوصول إلى الشباب من خلال الاستثمار في الزراعة والمجتمعات الريفية.

63- **وعُرِض شريط فيديو بعنوان "Sherrie Silver في الكاميرون لدعم الاستثمار في الشباب".**

64- وقالت السيدة **SALFORD** (نائبة الرئيس المساعدة للعلاقات الخارجية والحوكمة) إن الكاريزما التي تتمتع بها Sherrie والطاقة والعاطفة الحقيقية التي لديها للثقافة الأفريقية وإمكانات الشباب تمثل تذكيرا مهما بالقوة والطاقة والابتكار التي لدى الشباب لتقديمها. وأشارت إلى أنه من الضروري التأكد من أن العالم يستمع إليهم.

65- وقالت **السيدة Silver** (القائمة باستقطاب التأييد لشباب الريف في الصندوق) إنه ينبغي أن يكون الشباب في جميع أنحاء العالم على علم بأنهم يمكن أن يحققوا أي شيء إذا وضعوه في عقولهم. فقد ترعرعت في رواندا وكانت جذور عائلتها تنحدر من مجتمع يعمل بالزراعة، مما جعل شرف كبير لها أن تتولى دور القائمة باستقطاب التأييد للشباب الريف في الصندوق. وأشارت إلى أن هناك 1.2 مليار شاب حول العالم، يعيش 660 مليون منهم في المناطق الريفية، ويستحقون جميعا أن تكون لديهم الموارد والفرص اللازمة لتحقيق أحلامهم. غير أنه من المرجح أن يكونوا عاطلين عن العمل مقارنة بالأجيال السابقة، ولكن الذين لديهم وظائف يحصلون على أجور ضعيفة وينتهي بهم الأمر أن يكونوا من بين الفقراء العاملين.

66- ويعرف الشباب في البلدان النامية ما يريدونه ولكن لا يُستمع إليهم. فإنهم بحاجة إلى المساواة في الحصول على التعليم والتكنولوجيا وتوزيع الأراضي في سياق من التسيير الرشيد وفي نظام اقتصادي عادل. فلديهم الطاقة والقدرة على الابتكار. وهم على استعداد لتحمل المخاطر والتعلم. ولا يريدون الشفقة أو تركهم في حالهم ولكنهم يرغبون في الإيمان بقدراتهم، ويريدون الدعم من خلال الاستثمار والتدريب والفرص. وإذا تحقق ذلك، ستحدث أشياء مذهلة، كما يتضح من أولئك الذين تغيرت حياتهم بفضل التدابير التي اتخذها الصندوق والحكومات للاستثمار في الزراعة وتوفير التدريب في الإنتاج والتسويق.

67- ويجب أن يرى الشباب أن هناك مستقبلا في مجال الزراعة وأن يشعروا بالفخر حيال زراعة الغذاء لمجتمعاتهم وفي المساعدة على إطعام سكان العالم الذين يتزايد عددهم باستمرار. ولذلك تم إطلاق حركة تسمى "مستقبلنا هنا" في هذه الدورة كمبادرة عالمية يقودها الشباب لزيادة الوعي بأهمية الاستثمار في الشباب والزراعة بهدف إطعام الأمم وتعزيز الاقتصادات وخلق عالم عادل ومستدام. وفي أفريقيا، سيدخل ملايين الشباب إلى سوق العمل كل عام على مدار العقد المقبل، ومعظمهم في المناطق الريفية، حيث لا تزال الزراعة أكبر مصدر لسبل العيش. وإلى جانب تغير المناخ، فإن التحدي الرئيسي لهذا العصر هو تأمين وظائف لهؤلاء الشباب. ولذلك، ينبغي أن ينضم إليها جميع الحاضرين في هذه القاعة وفي جميع أنحاء العالم – الصغار والكبار، والفنانين والرياضيين، وأصحاب التأثير في وسائل التواصل الاجتماعي – في الجهود المبذولة لتحويل الزراعة. فقد أصبح مستقبل شباب العالم حاضرا بالفعل ووقتهم هو الآن.

بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى رئيس الجمهورية الدومينيكية وإلى وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا

68- في معرض ترحيبه بفخامة السيد Danilo Medina Sánchez، رئيس الجمهورية الدومينيكية، أكد **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) أن الانخفاض الهائل في الفقر في الجمهورية الدومينيكية يستند إلى رؤية واضحة لمركزية المناطق الريفية في استراتيجيات النمو الوطنية. وقد تجلت هذه الرؤية بوضوح في الزيارات الأسبوعية التي يقوم بها الرئيس إلى المجتمعات الريفية.

69- ورحب أيضا بسعادة السيدة Géraldine Mukeshimana، وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا، التي ستتحدث بالنيابة عن فخامة السيد Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا. وأشار إلى أن النتائج الممتازة في الحد من الفقر التي تحققت في رواندا ترجع إلى سياستها الطموحة للتحول الريفي القائمة على إطار يشجع على خلق القيمة، وكذلك المتابعة وقدرات التنفيذ.

كلمة رئيسية من رئيس الجمهورية الدومينيكية

70- ألقى **فخامة السيد DANILO MEDINA SÁNCHEZ** (رئيس الجمهورية الدومينيكية) كلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

كلمة رئيسية من رئيس جمهورية رواندا تلقيها بالنيابة عنه وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا

71- ألقت **سعادة السيدة GÉRALDINE MUKESHIMANA** (وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا) كلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

بيان من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

72- ألقى **السيد DAVID BEASLEY** (المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي) بيانا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

73- وشكر الرئيس جميع الضيوف الموقرين على كلماتهم التطلعية، والتي ستوفر الإلهام للمشاركين في الدورة الحالية لمجلس المحافظين في أداء واجباتهم المهمة.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 42/L.1/Rev.1 + Add.1/Rev.3)

74- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال (GC 42/L.1/Rev.1) والجدول الزمني المنقح للدورة (**GC 42/L.1/Add.1/Rev.3**). وتم تنقيح جدول الأعمال في وقت لاحق ليشمل الاقتراح الخاص بمكان انعقاد الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين، تحت بند مسائل أخرى.

طلب عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال) (GC 42/L.2)

75- **اعتمد مجلس المحافظين بالتزكية القرار 205/د-42 بشأن الموافقة على جمهورية بولندا كعضو غير أصلي في الصندوق.**

76- وتوجه **سعادة السيد ARTUR ANDREJ POLLOK** (السفير والممثل الدائم لجمهورية بولندا)، بالشكر إلى مجلس المحافظين على موافقته على طلب بلده، فقال إن بولندا التمست عضوية الصندوق بهدف الانخراط بشكل أكمل مع المجتمع الدولي والمساهمة بذلك في تنمية المناطق الريفية من أجل غد أفضل، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء تجربتها الخاصة، تلتزم بولندا التزاما عميقا بدعم وتحويل الزراعة في البلدان النامية. فالاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة يعتبر بالغ الأهمية للتغلب على الفقر الريفي والجوع. وبولندا تعرف ما يعنيه أن يكون البلد بحاجة إلى المساعدة وهي تدرك جيدا أهمية تقديم المعونة للأشخاص الذين يعانون من الجوع والفقر.

بيان من رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

77- ألقى **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) بيانا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

78- وشكر **الرئيس** السيد أنغبو على بيانه الذي عرض رؤيته ورسالته للصندوق في السنوات القادمة وما بعدها.

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2017 (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 42/L.4)

79- قال **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقب المالي، دائرة العمليات المالية) إنه في رأي المراجعين الخارجيين للصندوق، فإن القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، على النحو الوارد في الوثيقة GC 42/L.4 تعبّر "بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق وأدائه المالي الموحد، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية". واسترعى الانتباه إلى التصديق المستقل على تأكيد إدارة الصندوق بأن الصندوق يحتفظ بضوابط داخلية فعالة على التقارير المالية، التي أصدرها المراجعون الخارجيون، إلى جانب رأيهم بشأن القوائم المالية الموحدة. ويثبت هذا التأكيد التزام الصندوق المستمر بأفضل الممارسات المالية.

80- **ووافق مجلس المحافظين على القوائم المالية التي تبين المركز المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، على النحو الوارد في الذيول ألف إلى لام، بما في ذلك الوثيقة GC 42/L.4؛ وتقرير المراجع الخارجي عنها؛ والتصديق على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي للمراجع الخارجي.**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2019، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020–2021، والتقريرين المرحليين عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 42/L.6).

81- أشار **الرئيس** إلى أن المجلس التنفيذي وافق، في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2018، على برنامجي عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل لعام 2018. وعند قيامه بذلك، استعرض أيضا الميزانيتين المقترحتين للصندوق ومكتب التقييم المستقل وأوصى بموافقة المجلس عليهما.

82- وقالت **السيدة RICHTER** (نائبة رئيس الصندوق) إن المجلس التنفيذي وافق، في الدورة نفسها، كذلك على برنامج إشاري لقروض ومنح الصندوق بقيمة 1.76 مليار دولار أمريكي. ودعت المجلس إلى الموافقة على هذا المستوى من القروض والمنح لأغراض التخطيط على أساس الفهم أنه سيجري تعديله حسب الحاجة خلال عام 2019، وفقا للموارد المتاحة.

83- وأوصى المجلس التنفيذي أيضا بتقديم الميزانية العادية المقترحة للصندوق إلى المجلس للموافقة عليها. وتبلغ الميزانية المقترحة 158.21 مليون دولار أمريكي، وهي تمثل زيادة اسمية قدرها 1.7 في المائة عن الميزانية الموافق عليها والبالغة 155.54 مليون دولار أمريكي لعام 2018. ونتيجة التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، والزيادات في الأسعار التي قابلتها انخفاضات في الأسعار، تم استيعاب هذه الزيادة على الرغم من ذلك لإعداد ميزانية ذات نمو حقيقي صفري، وبالإضافة إلى ذلك، أفضل معدل مستهدف للكفاءة في الصندوق.

ويعكس هذان الإنجازان في السنة الأولى من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق التزام إدارة الصندوق بتحقيق الهدف المحدد في برنامج القروض والمنح البالغ ما لا يقل عن 3.5 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد مع تحسن كبير في معدلات الكفاءة التنظيمية.

84- وبالإضافة إلى المرافق العادية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، شملت الميزانية الرأسمالية البالغة 2.645 مليون دولار أمريكي متطلبات تتعلق بنظام التصويت الآلي لمجلس المحافظين والاستثمارات الهامة في إدارة المخاطر المالية ونظم الخزانة في الصندوق، والتي سترتكز عليها الهيكلية المالية المعززة. وكانت الأولوية العليا للإدارة في هذه العملية هي تحقيق توازن بين الإعداد المرضي لميزانية ذات نمو حقيقي صفري وتحقيق طموحات الصندوق.

85- وقال **السيد GARCIA** (مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق) إن برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم المستقل لعام 2019 يهدف إلى تعزيز المساءلة والتعلم في الصندوق. ويشتمل البرنامج على: تقييم مؤسسي لدعم الصندوق فيما يتعلق بالابتكار ونمو الإنتاجية للزراعة الشمولية والمستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ وخمسة تقييمات لبرامج قطرية في إكوادور، ومدغشقر، ونيبال، وسيراليون، والسودان؛ وتقييم توليفي عن نُهج الصندوق ومساهماته في التنمية الريفية المجتمعية. وسيقوم مكتب التقييم المستقل أيضا بإجراء تقييم واحد للأثر وثمانية تقييمات لأداء المشروعات، والتحقق من جميع تقارير إنجاز المشروعات، وإعداد التقرير السنوي لعام 2019 عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

86- وتبلغ ميزانية مكتب التقييم المستقل المقترحة لعام 2019 ما قيمته 6.18 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 0.36 في المائة من برنامج القروض والمنح المتوقع للصندوق، وهو أقل بكثير من الحد الأقصى للميزانية البالغ 0.9 في المائة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

87- وأشار **السيد BROWN** (نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج) إلى أن التقرير المرحلي عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والضميمة له يوفران معلومات عن استخدام الموارد خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، وقال إن 66 في المائة من الموارد الأساسية استخدمتها بلدان تقترض بشروط تيسيرية للغاية و55 في المائة استخدمتها بلدان أفريقية. وبالتالي، تحققت التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق.

88- وقدم التقرير المرحلي أيضا تفاصيل عن تطبيق معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، والتي جرى تنقيحها لتحسين فهم الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر الريفي وتعزيز تركيز الصندوق على أشد البلدان فقرا وضعفا. وباستخدام معايير الانتقائية القطرية المتفق عليها، تم تحديد 80 بلدا على أنها مؤهلة لتلقي موارد في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على أساس هذه المعادلة. وتتمشى المخصصات الناتجة مع التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بتخصيص 90 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وما بين 25 و30 في المائة للأوضاع الهشة.

89- وبتطبيق المعادلة الجديدة، كان سيتم تخصيص 24.6 في المائة من إجمالي موارد التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق للبلدان التي تعاني من معاناة كبيرة ومتوسطة من إجهاد الديون في شكل منح ضمن إطار القدرة على تحمل الديون. ونظرا لأن المبلغ الناتج كان أعلى بكثير من النسبة البالغة 16.7 في المائة

المتوقعة في الإطار المالي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، الذي كان يستند إلى معايير الاستدامة المالية، اقترحت الإدارة تعديل نسبة التمويل بالمنح في إطار القدرة على تحمل الديون التي يحصل عليها كل بلد مؤهل للحصول على هذا التمويل من أجل تحقيق المواءمة مع الإطار.

90- وباستخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وافق المجلس التنفيذي على مخصصات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق للفترة 2019–2021 للبلدان الثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2018. وفي حالة البلدان المؤهلة للحصول على المنح ضمن إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2019، سيتم الاتفاق في موعد أقصاه مايو/أيار 2019 على النسبة واجبة التطبيق، وهو تاريخ انعقاد الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي.

91- وفيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تم إحراز تقدم كبير منذ إنشاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث وصلت 92 في المائة من البلدان المؤهلة لتخفيف عبء الديون إلى نقطة الإنجاز وأصبحت مؤهلة للمساعدة بموجب المبادرة. وإلى جانب إعطاء الأولوية لضمان إدارة حساب الأمانة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالشكل المناسب، سيواصل الصندوق تشجيع الدول الأعضاء على توفير موارد إضافية لتمويل مشاركة الصندوق في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

92- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 206/د–42 بشأن الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانيتين العادية والرأسمالية وميزانية لمرة واحدة للصندوق لعام 2019 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2019.**

تقرير عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال) (GC 42/L.3)

93- قال **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقب المالي، دائرة العمليات المالية) عند تقديم تحديث للتقرير الوارد في الوثيقة GC 42/L.3، إنه حتى 1 فبراير/شباط 2019، لم تتغير التعهدات للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وظلت عند 934 مليون دولار أمريكي، وتمثل تعهدات من 82 بلدا.

94- وبلغت وثائق المساهمات أو المدفوعات المباشرة الواردة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 ما قيمته 798 مليون دولار أمريكي. ومنذ 16 يناير/كانون الثاني 2019، تم استلام مدفوعات مباشرة إضافية بقيمة 100 000 دولار أمريكي من رواندا. وبلغت المدفوعات المستلمة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 ما قيمته 69.7 مليون دولار أمريكي. ومنذ 16 يناير/كانون الثاني 2019، تم استلام مدفوعات أخرى من السويد ورواندا. ويبلغ إجمالي المدفوعات المستلمة حتى 1 فبراير/شباط 2019 ما قيمته 129.5 مليون دولار أمريكي.

95- وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بلغ إجمالي المساهمات التعويضية الإضافية المستحقة ضمن إطار القدرة على تحمل الديون، فوق المساهمات العادية خلال تلك الفترة، 39.5 مليون دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ، أُدرج مبلغ 11 مليون دولار أمريكي بشكل منفصل، وبالإضافة إلى وثائق مساهمات الدول الأعضاء، وتم اقتطاع 20 مليون دولار أمريكي من المساهمات الأساسية المقدمة من البلدان التي تعهدت بمساهمات ولكنها لم تُدرج أي مساهمات منفصلة وإضافية لإطار القدرة على تحمل

الديون في وثائق مساهماتها. ولم يتم حتى الآن التعهد بالمبلغ وقدره 8.5 مليون دولار أمريكي ولم يتيسر اقتطاعه لهذا السبب. وفي إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، من المتوقع أن تصل تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون المستحقة فوق مساهمات تجديد الموارد الأساسية إلى 93 مليون دولار أمريكي تقريبا.

96- وقال **مندوب فنلندا** إن الرؤية والأهداف المحددة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق توفر طريقة قوية للمضي قدما لتحويل الصندوق وتعزيزه في المستقبل. ولذلك فإن حكومته تستعد لتقديم مساهمات مالية إضافية إلى التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في شكل مساهمة بمنحة إضافية بقيمة 4.62 مليون يورو وقرض من قروض الشركاء الميسّرة بقيمة 50 مليون يورو.

97- وقال **مندوب الهند** إنه يرغب في تقديم عرض من حكومته لاستضافة الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين في الهند، التي تتقاسم رسالة الصندوق المتمثلة في الاستثمار في سكان الريف، كما يتضح من برامجها بشأن الدعم الريفي.

98- وأعرب **الرئيس** عن شكره لهذا العرض السخي وقال إنه ستتم مناقشته في اليوم التالي في إطار البند 12 من جدول الأعمال (مسائل أخرى) لإتاحة الوقت لإجراء مشاورات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في ضوء أي آثار مالية قد تترتب عليها.

99- **وأحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.**

تعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 42/L.7)

100- عرض **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقب المالي، دائرة العمليات المالية) هذا البند، فقال إن إدارة الصندوق استكشفت خيارات خلال عام 2018 لتحديث وتوسيع نطاق العروض المالية التي يقدمها الصندوق بهدف توفير قدر أكبر من المرونة للمقترضين مع الحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق.

101- وقد وافق المجلس التنفيذي على خمسة من المقترحات الثمانية لتحديث شروط التمويل في الصندوق. ومع ذلك، تقتضي المقترحات الثلاثة المتبقية تعديلا لسياسات ومعايير التمويل في الصندوق. وكما هو موضح في الفقرة 4 من الوثيقة GC 42/L.7، فإنها تتعلق بما يلي: متوسط التسعير القائم على أساس أجل الاستحقاق للتمويل بشروط عادية؛ والتسعير المحدد العملة للشروط التيسيرية للغاية والتمويل بشروط مختلطة؛ وإعادة تحديد أسعار الفائدة بصورة فصلية. ومن شأن التغييرات المعنية أن تزيد مرونة وقدرة الصندوق على التسعير، وتوائمها بشكل أوثق مع شروط مجموعة البنك الدولي، وتقلل المخاطر المالية للصندوق.

102- وفيما يتعلق بسياسة الاقتراض غير الميسّر التي وافق عليها المجلس التنفيذي بالمثل، فقد صُممت لتعزيز إطار إدارة المخاطر في الصندوق عن طريق زيادة تنسيق الدائنين فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون والتصدي للمخاطر الأخلاقية الناشئة عن توفير التمويل بالمنح أو القروض الميسّرة للغاية للبلدان المنخفضة الدخل المقترضة بشروط تجارية. غير أن سبل التصحيح الموصوفة في هذه السياسة، والتي تسمى أيضا

تعديل سياسات ومعايير التمويل في الصندوق، ترد في الفقرة 6 من مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 42/L.7.

103- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 207/د-42 بشأن مراجعة سياسات ومعايير تمويل الصندوق.**

مستقبل الصندوق – الهيكلية المالية: حوار مع مجلس المحافظين في الصندوق

104- استرعى **الرئيس** الانتباه إلى الأسئلة التوجيهية الخمس التي أُعدت للحوار مع مجلس المحافظين عن موضوع الهيكلية المالية. ويمكن الاطلاع على الأسئلة في الوثيقة GC 42/INF.3.

105- وعرض **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقب المالي، دائرة العمليات المالية) هذا الموضوع، فقال إن ثلاثة أرباع فقراء العالم والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في المناطق الريفية، وبالتالي فإن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي مسألة بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد توقف التقدم نحو الهدف 2 (القضاء على الجوع) بسبب الارتفاع المستمر في انعدام الأمن الغذائي العالمي نتيجة النزاع وتغير المناخ إلى حد كبير. كما أن ارتفاع معدلات الفقر بشكل مستمر في العديد من البلدان جعل من غير المحتمل تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر).

106- وفي ضوء هذه الاتجاهات، كانت هناك دعوات لزيادة التمويل الإنمائي للتصدي لمشكلة ارتفاع انعدام الأمن الغذائي. وبالنظر إلى الحاجة إلى مليارات الدولارات للقضاء على الجوع، أقرت المنظمات الدولية المتعددة الأطراف أنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب استكمال الأموال الحكومية، وليس فقط من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية، ولكن أيضا من خلال الموارد التي يتم جمعها من القطاع الخاص والمبادرات العالمية، بما في ذلك تلك التي تركز على التكيف مع تغير المناخ. كما ينبغي التركيز على الحاجة إلى جملة أمور، من بينها بيئات السوق الداعمة، وبناء القدرات المحلية، ونقل التكنولوجيا ومختلف أنواع أدوات التمويل المحفوفة بالمخاطر، من قبيل دعم الشركات الناشئة. ويتعين أن يتسم مجتمع تمويل التنمية بالطموح والابتكار في خلق الفرص في أكثر الأماكن احتياجا إليها. ويجب أن يكون التمويل هو خادم هذا التحول وليس سيده.

107- وللصندوق ولاية ودور فريدان داخل هيكلية الزراعة والأمن الغذائي. وقد تم تصميم قروضه شديدة التركيز لاستكمال الجهود الأوسع نطاقا الأخرى التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى لتعزيز النمو والتحول. غير أن ساحة التنمية الدولية تتطور بسرعة، حيث يقل الاعتماد على مصارف التنمية المتعددة الأطراف والمزيد من الاستثمارات الخاصة في الأسواق الناشئة والنامية. وفي هذا العالم المتغير، يجب أن يظل الصندوق مهما لأصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال رفع ميزانيته العمومية بكفاءة أكبر وتحديث هيكليته المالية ليكون مؤسسة أكثر قوة واستدامة من الناحية المالية وذات أثر أكبر.

108- وتحقيقا لهذه الغاية، ينتقل الصندوق في ظل نموذج أكثر نضجا لمؤسسة تمويل التنمية من استخدام السيولة بوصفها أداته الرئيسية للسيطرة على المخاطر إلى النظر إلى كل من رأس المال والسيولة من خلال وضع إطار لكفاية رأس المال. كما قام الصندوق أيضا بتحديث شروطه الإقراضية لإدخال قدر أكبر من المرونة والخيارات للمقترضين، واقترح إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون لتعزيز استدامته، وقام بتعبئة موارد إضافية من خلال قروض الشركاء الميسّرة الأولى.

109- وتضمنت الالتزامات التي تم التعهد بها للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق خارطة طريق لتطوير الهيكلية المالية للصندوق، والحصول على تصنيف ائتماني، والتحضير لتنظر الهيئتان الرئيسيتان للصندوق في الموافقة على زيادة الاقتراض. ولم يكن الهدف من تنقيح الهيكلية المالية هو كسب دخل إضافي من أصول الصندوق ونموه، بل تعزيز استدامته المالية طويلة الأجل وكفاءته وأهميته مع التركيز على تحسين جودة التنفيذ وتعزيز عمليات الأعمال وتحسين الانخراط في السياسات على المستوى القطري. وفي ظل هذا التحول، سيُضاعف الصندوق جهوده لتوفير الفرص لأفقر سكان الريف وقيادة العمل لتحقيق الهدف 2 بحلول عام 2030.

110- ودعا **الرئيس** مندوبا من كندا لبدء المناقشة المتعلقة بموضوع الهيكلية المالية.

111- وقال **مندوب كندا** إنه في سياق زيادة انعدام الأمن الغذائي، أصبح الصندوق أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكانت موضع ترحيب خاص الجهود التي يبذلها لتعبئة الموارد لتعزيز المساواة وتمكين المرأة الريفية، التي كانت أساسية للتنمية الريفية المستدامة. والتزم مجلس المحافظين والإدارة بجعل الصندوق أكبر وأفضل وأكثر ذكاء وأكثر استجابة لاحتياجات المجتمعات الريفية.

112- وستكون هناك تحديات هائلة أمام تحقيق هيكلية مالية سليمة ومرنة ولكن مبتكرة. فمسار الصندوق نحو القدرة المالية على الصمود ضيق جدا مقارنة ببعض مؤسسات تمويل التنمية الأخرى. وكان عملاء الصندوق الأساسيين من بين أفقر البلدان وأكثرها ضعفا وأكثرها مديونية، ومع ذلك فهي بحاجة إلى توليد أثر إنمائي مستدام وعوائد مالية من استثماراتها.

113- ويجب أن يحافظ الصندوق أولا على ميزته النسبية ويحسنها في هذا القطاع من خلال تنويع المنتجات والخدمات المصممة حسب الاحتياجات المتطورة لعملائه ويظل ملتزما بولايته إزاء التنمية الريفية. ونظرا لتخصصه والمخاطر المرتبطة به، فإن النطاق محدود لبعض الأدوات المالية الجديدة التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية الأخرى ذات الحوافظ الأكثر تنوعا. وبالتالي، فقد يكون من الأنسب إقامة شراكات ووضع طرائق تمويل جديدة، مثل التمويل المختلط والاستثمار الذي يُحدث أثرا، الذي يمكن أن يعزز خبرة الصندوق وشبكاته ومعرفته بالسوق. ويعتبر الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية مثالا مثيرا للاهتمام على هذه الفكرة. وقد زادت الموارد الخاصة التي تسعى إلى إحداث أثر بيئي واجتماعي وأثر في مجال التسيير، مما يجعل الصندوق في وضع جيد يؤهله لتحقيق نتائج في سوق متخصصة جذابة مع توفير ضمان للإدارة السليمة ونظم المخاطر.

114- وثانيا، فإن إدارة المخاطر وتخصيص الموارد بشكل أفضل أساسيان لتحقيق التقدم. ولذلك، يجب أن يواصل الصندوق تشديد نظم الإدارة للسيطرة على المخاطر وتعزيز الأثر وزيادة الفعالية من حيث التكلفة. وأدت إعادة المعايرة الأخيرة لنظم تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى زيادة ثقة المستثمرين والجهات المانحة في الاستثمار في الموارد ونشرها. ويجب الانتهاء بسرعة من خطة للإدارة المسؤولة للتحديات التي تواجه إطار القدرة على تحمل الديون ومتابعتها في ضوء القيود التي قد تفرضها تلك التحديات على تعبئة الموارد، بما في ذلك إمكانية الاقتراض من السوق. ومن الأمور الحاسمة أيضا الحاجة إلى أن تتطور نُهج أداء إدارة المخاطر في الصندوق مع تنوع الأدوات، نظرا للآثار على الاستدامة.

115- وتعتمد قدرة الصندوق على وضع ونشر أدوات جديدة فعالة من حيث التكلفة لإحداث أثر على التنمية الريفية على الثقة. وهو يتبع النهج الصحيح عن طريق ممارسات الإدارة لتتماشى مع الهيكلية المالية الأكثر تعقيدا وتمكين نفسه لمواصلة الابتكار أثناء إدارة المخاطر. وبالفعل، فإن جهود الصندوق الرامية إلى تنويع نهجه لتلبية احتياجات قاعدة عملائه على نحو أفضل تستحق الثناء.

116- وقال **مندوب الصين** إن إجراء هذه المناقشة في السنة الأولى من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق سيساعد على مواصلة تعزيز قدرة الصندوق على تعبئة الموارد والوفاء بمهمته. واعتمد الصندوق على المساهمات الأساسية، وينبغي استكشاف مصادر جديدة بشكل استباقي. ولم يتحقق هدف التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق حتى الآن، مما زاد من عدم اليقين في عمليات الصندوق في السنوات القادمة. ولذلك يجب أن يشجع الصندوق الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، على الوفاء بمسؤولياتها الإنمائية الدولية وزيادة مساهماتها بنشاط لتحقيق هدف التمويل في أقرب وقت ممكن.

117- وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشجع الصندوق المساهمات الإضافية والتكميلية من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. ووفقا لخارطة الطريق المتفق عليها، يمكن أن يسعى إلى الاقتراض من السوق بشكل مطرد ويحسّن هيكليته المالية لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل. كما ينبغي أن يعزز الصندوق التعاون مع القطاع الخاص، ويشجع التمويل المشترك المحلي والدولي، ويعبئ المزيد من الأموال للاستثمار المشترك في مشروعات التنمية الزراعية الريفية، مما سيساعد البلدان المنخفضة الدخل بالإضافة إلى ذلك على تخفيف أعباء ديونها العامة.

118- وكانت الجهود التي بذلها الصندوق مؤخرا لاستحداث أدوات مالية أكثر ابتكارا، بما في ذلك الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية موضع ترحيب. ولكن بالنظر إلى قدرته المؤسسية والمهمة الشاقة التي ينطوي عليها الاستعداد للاقتراض من السوق وعملية الإصلاح، ينبغي أن يستكشف الصندوق هذه الأدوات بشكل تدريجي فقط.

119- وبالإضافة إلى توفير المزيد من الدعم للبلدان المنخفضة الدخل، ينبغي أن يواصل الصندوق تعزيز التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بهدف الحفاظ على استدامته المالية، والحصول على تصنيف ائتماني أعلى، وتخفيض تكاليف التمويل لتوفير المزيد من الموارد الميسّرة للبلدان النامية، وتعزيز فعالية الصندوق. كما ينبغي أن ينوع الصندوق منتجاته وخدماته ويساعد في إدخال تكنولوجيات مبتكرة ونماذج أعمال في البلدان النامية.

120- وينبغي أن يعمل الصندوق بحكمة لضمان تسعير القروض ونفقات الميزانية بشكل معقول، باستخدام تحليل وتشاور قويين. وعلى وجه الخصوص، يجب أن ينظر إلى ولايته وكيف يُقارن بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى والطلبات الفعالة وأسعار القروض الأعلى والأثر المالي على البلدان المقترضة لضمان أن يكون تحديد الأسعار معقولا وممولا بشكل جيد ويتمشى مع مبدأ استرداد التكاليف. وينبغي أن يواصل الصندوق استكشاف تدابير توفير التكاليف، شريطة ألا تكون ضارة بتنفيذ العمليات وجودتها.

121- وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعزز الصندوق قدرته المالية وقدرته على إدارة المخاطر، بما يتمشى مع استنتاجات تقريرين تقييمين ماليين مستقلين وشاملين أجريا في عام 2018. ولا يزال أمامه شوطا طويلا لاستيفاء شروط الأسواق الرأسمالية بشأن التسيير المالي وإدارة المخاطر، والتي يمكن أن يتعلم من

المؤسسات المالية الدولية الأخرى في سعيه لتحقيقها. ولكنه على الرغم من ذلك يتخذ الإجراء المناسب وينبغي أن يحظى بدعم إيجابي في هذا المسعى من قبل الدول الأعضاء.

122- ووافق **مندوب الهند** على أن التمويل أساسي لتنفيذ أي مهمة، فقال إن كل مناقشة بشأن الهيكلية المالية للمؤسسات ينبغي أن تركز على ما يجب تمويله وكيفية جمع الموارد المالية اللازمة وتسليمها فيما بعد لتحقيق الهدف المنشود. ويشير ثبات أسعار الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى على المستوى الدولي الآن إلى قدرة العديد من البلدان على تلبية الطلب المحلي على المنتجات الزراعية، وينبغي أن يسعى الصندوق إلى الاستثمار على نطاق أوسع في الاستخدامات الإضافية للأراضي الزراعية والأنشطة غير الزراعية التي من شأنها أن تُحسّن المجتمعات الريفية وتزيد دخول المزارعين. ومن الأمثلة على ذلك إدخال نظم الطاقة الشمسية في المزارع ونشر تكنولوجيات المعلومات الجديدة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي، التي يمكن أن تفيد الإنتاج المحلي.

123- وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص، ينبغي توخي الحذر بقدر ما لم يكن الصندوق على استعداد حتى الآن بشكل كاف لدخول أسواق رأس المال. وبالنظر إلى العجز التشغيلي المتراكم للصندوق، كان من المهم الاستثمار بحكمة في البلدان والمشروعات مع مواصلة الاستثمار في البلدان المقترضة بشروط عادية، وتقييم مخاطر التمويل القائم على القروض وإدارتها بعناية. وكان الأساس المنطقي للإدخال المقترح للتمويل من القطاع الخاص واضحا جدا ولكن يتعين هيكلته بدقة.

124- وينبغي أن تكون الفرص القائمة على الصندوق، مثل تلك التي سيوفرها الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، الخيار المفضل. وقد يرغب الصندوق في استكشاف إمكانية إقامة شراكات مع البلدان لإنشاء صناديق يساهم فيها القطاع الخاص بأكثر من نصف المبلغ المتاح للاستثمار. غير أن الطموحات يجب أن تظل واقعية، مع مراعاة ما يمكن أن تحققه موارد الصندوق المتواضعة نسبيا. وينبغي أن ينصب التركيز على إيجاد مجالات متخصصة أو حرجة يمكن أن يُحدث فيها الاستثمار فرقا.

125- وأثنى **مندوب ألمانيا** على الصندوق طموحاته وإنجازاته في العمل على الوفاء بوعوده، فقال إن إدخال نافذة منفصلة للمنح فكرة ممتازة، لأنها ستساعد الصندوق على الاستفادة من سوق رأس المال الخاص من خلال تبديد أي فكرة تفيد بأن قروض الصندوق ومنحه قابلة للاستبدال. غير أنه سيكون من الضروري الاتفاق على حد أقصى بشأن منح إطار القدرة على تحمل الديون، لأنه على الرغم من حاجة البلدان المدينة بالتأكيد لدعم الصندوق، فإن الزيادة في هذه المنح ستقلل القدرة على جمع الأموال من سوق رأس المال الخاص. وعلاوة على ذلك، عند استخدام حافظة القروض كضمان للحصول على إسهامات من تلك السوق، يجب توخي الحذر لتجنب خروج المهمة عن مسارها.

126- وفيما يتعلق بالإضافة التي تتيحها المنح، في ظل المناخ الحالي المتوقع أن يتباطأ فيه النمو العالمي، ويشهد الاتجاهات الرامية نحو القومية، والشك في تعددية الجهات والمؤسسات المتعددة الأطراف، هناك مخاطر ألا ينجح الصندوق في الحصول على أموال عامة إضافية. ولذلك من المهم أن تكون هناك خطة احتياطية للتعامل مع هذا الاحتمال.

127- وقال **مندوب فرنسا** إن ارتفاع الدين العام في البلدان النامية يهدد بإعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، يعد دور الصندوق في إطار القدرة على تحمل الديون وفي تمكين البلدان الضعيفة من الحصول

على التمويل اللازم بالغ الأهمية. وتجري إصلاحات مهمة داخل الصندوق، بما في ذلك فيما يتعلق بنموذج إدارة المخاطر المالية. وبما لا يقل أهمية، هو الهدف الواقعي للصندوق المتمثل في تنويع موارده من التمويل للتجديد الثاني عشر للموارد بهدف الحصول على أفضل تصنيف مالي. ويجب أن يكون الهدف النهائي دائما هو خدمة أفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. وفيما يتعلق بالتزامات إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، فقد كانت مواتية للتوصل إلى حل مستهدف من شأنه أن يضمن الاستدامة طويلة الأجل للصندوق ويساعد البلدان الأكثر ضعفا في الوقت ذاته.

128- وتشمل النُهج الهامة الأخرى الابتكار، وقروض الشركاء الميسّرة، والتبادلات لتحسين الميزانيات وتقليل مخاطر الحافظة. كما يجب توخي الحذر لحماية وضع الدائن المفضل للصندوق، وتجنب أي تخفيف لعمل الصندوق نتيجة السماح لعدد كبير جدا من الجهات الفاعلة بالاستفادة من هذا المركز، ومنع نمو الأموال الرأسية، مما قد يؤدي إلى التشتت وإنشاء صوامع. وبالنظر إلى دوره الأساسي في الزراعة والتنمية الريفية، يجب أن يجد الصندوق مكانته في العمل مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف.

129- وقال **مندوب المكسيك** إن الصندوق ينبغي أن ينوع أدواته لتشمل، على سبيل المثال، شراكات مع القطاعين العام والخاص، ولكن فقط بعد تحليل المخاطر المرتبطة بها أولا. كما يمكنه استكشاف عمليات الصرف السريعة المستخدمة في مؤسسات مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والتي تتكون من الدعم المباشر للميزانية ضمن البرامج الاستراتيجية للسكان المستهدفين لدى الصندوق. وتتدرج بعض المجالات ضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافق عليها. كما ينبغي أن تتواءم المشروعات بوضوح مع أهداف التنمية المستدامة بهدف اكتساب الزخم مع وكالات التنمية الأخرى المكلفة بدعم أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي زيادة أثر موارد الصندوق.

130- وقالت **مندوبة من المملكة المتحدة** إنها مهتمة بفهم المزيد عن كيفية عمل نافذة المنح، ولا سيما إلى جانب إطار القدرة على تحمل الديون أو أي مقترحات بتعديل هذا الإطار. وتساءلت أيضا عن الآليات التي يمكن أن يطبقها الصندوق لضمان أن تكون نافذة المنح إضافية لنموذج العمل الحالي للصندوق؛ وكيف يمكن استخدام نافذة منح لدعم وتعزيز القروض المقدمة من ترتيبات القروض الحالية؛ وما هي مساهمات حقوق التصويت في نافذة المنح.

131- وقال **مندوب أنغولا** إن الصندوق بحاجة إلى التماس مصادر تمويل جديدة، وإن دمج القطاع الخاص في الهيكلية المالية المحدثة يتطلب إدارة مناسبة للمخاطر وتنظيم داخلي لضمان النتائج. وبعد أن زودت حكومته مساهماتها في الصندوق، فإنها تؤدي دورها وستواصل القيام بذلك، وفقا لإمكانياتها. ويجب إيجاد حلول لضمان دور للاستثمار الخاص في عمل الصندوق.

132- وقالت **مندوبة من الأرجنتين** أنها ترحب بالاستعراض الاستراتيجي للهيكلية المالية للصندوق وشجعت الصندوق على مواصلة عمله مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحتين المتوسطة والعليا. كما أن احتمال دخول الصندوق إلى سوق رأس المال لزيادة تمويله يحظى بالترحيب. ومع ذلك، لا تزال البلدان المقترضة بشروط عادية حاسمة في دعم الاستدامة المالية للصندوق.

133- ورحب **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقب المالي، دائرة العمليات المالية) بالدعم المعرب عنه لعملية الإصلاح، ولا سيما فيما يتعلق بالهيكلية المالية والابتكارات المقترحة،

فقال إنه ستتم أخذ الآراء المعرب عنها في الاعتبار. وأشار إلى أن الصندوق يتناول بالفعل بعض القضايا المثارة، بما في ذلك فيما يتعلق بالرفع المالي وإدارة المخاطر. وتم تعيين كبير موظفي المخاطر بالفعل، ومن المقرر تعيين ثلاثة موظفين إضافيين معنيين بالمخاطر في عام 2019.

134- وفيما يتعلق بالتكامل فيما يخص نافذة المنحة وآلية إطار القدرة على تحمل الديون، سيواصل المجلس التنفيذي استكشاف النقاط المهمة التي أثيرت أثناء المناقشة، إلى جانب الاستراتيجية المقصودة، في معتكفه المقبل في أبريل/نيسان 2019، بهدف توفير قدر أكبر من الوضوح. وفي الوقت نفسه، سينتهي من إعداد المقترحات المقدمة فيما يتعلق بآلية إطار القدرة على تحمل الديون، التي تشكل أكبر المخاطر بالنسبة لمستقبل الصندوق، وينظر في آراء الأعضاء بشأن طريق المضي قدما.

135- وأعرب **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) عن تقديره للتعليقات التي تم بثها أثناء المناقشة فيما يتعلق بنافذة المنح، وأشار إلى أنه من المتوقع أن يقدم المجلس التنفيذي ورقة رسمية بشأنها لاتخاذ قرار في سبتمبر/أيلول – أو قبل ذلك إذا لزم الأمر. وأضاف أنه يجب إنشاء آلية مناسبة لضمان أن تعمل نافذة المنحة كأداة تكميلية. وقبل الاستثمار في تلك النافذة، على سبيل المثال، قد يُطلب من الأعضاء تقديم تأكيد للالتزامات الخاصة بنافذة القروض أو بخصوص نسبة مئوية محددة من مساهمتهم في التجديد السابق للموارد. كما سيناقش المجلس التنفيذي حقوق التصويت. كما أن نموذج العمل الحالي للصندوق الذي منعه من أن يكون فعالا في العديد من البلدان يمثل إشكالية، شأنه شأن الاختيار بين الاستثمار في التكيف أو التخفيف. وكان العمل الفوري حيويا لضمان عدم ضياع الجهود الجماعية.

136- وأعرب الرئيس عن شكره للدول الأعضاء على إسهاماتها وقال إنها ستشكل جزءا من المتابعة لهذه المناقشة. وأشار إلى أن الصندوق يجب أن يظل ملتزما بمهمته المتمثلة في دعم أكثر البلدان ضعفا. ومن الضروري وجود قاعدة مالية سليمة، واعتماد نهج واقعي ومتوازن، وتقييم المخاطر وإدارتها.

137- **ورفعت الجلسة الساعة الواحدة 1.35 ظهراً.**

(2) المحضر الموجز للجلسة الثانية للدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين المنعقدة يوم الاثنين 14 فبراير/شباط 2019 الساعة 4.24 مساء.

رئيس الجلسة: Hans Hoogeveen (هولندا)

ومن بعده: السيد Andin Hadiyanto (إندونيسيا)

السيد Hans Hoogeveen (هولندا)

المحتويات

	الفقرات
التعديلات المقترح إدخالها على النصوص القانونية الأساسية في الصندوق لتيسير انخراط الصندوق مع القطاع الخاص (البند 10 من جدول الأعمال)	151-139
مستقبل الصندوق – الانخراط مع القطاع الخاص	195-153
حدث خاص: وصول الشباب إلى التمويل	197-196
موجز بمداولات الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق	199

138- **دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 4.25 بعد الظهر**

التعديلات المقترح إدخالها على النصوص القانونية الأساسية في الصندوق لتيسير انخراط الصندوق مع القطاع الخاص (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 42/L.8 +Corr.1)

139- **رئيس الجلسة** لفت الانتباه لمسودة القرارات الخاصة بالتعديلات المقترح إدخالها على النصوص القانونية الأساسية في الصندوق، والتي ترد كملاحق بالوثيقة GC 42/L.8، وهي التعديلات التي أوصى المجلس التنفيذي مجلس المحافظين بتبنيها.

140- **السيدة MEIGHAN** (المستشارة العامة للصندوق) قدمت لهذه التعديلات المقترحة قائلة بأنها قد صيغت بغية الإيفاء بالالتزام المخصوص الذي عقده الصندوق بموجب التجديد الحادي عشر للموارد، وذلك لتحقيق زيادة ذات مغزى لانخراطه مع القطاع الخاص دعماً للتنمية الريفية. ولأنها تهدف للسماح للصندوق بتوفير التمويل مباشرة إلى القطاع الخاص أو من خلال المرافق الملائمة، ستدخل التعديلات حيز النفاذ فقط بعد مصادقة المجلس التنفيذي على استراتيجية القطاع الخاص المعدلة، التي ستكون ضرورية للاستعراض والمصادقة على أي مشروع أو برنامج يمول لاحقاً من خلال وسيلة التمويل الجديدة هذه.

141- **مندوب الهند** قال بأنه ينبغي على استراتيجية القطاع الخاص المعدلة أن تركز بصورة مساوية على الحصول على الموارد من، وتوفير التمويل إلى، القطاع الخاص. كذلك ينبغي عليها، علاوة على ذلك، أن تنص بصورة واضحة فيما لو كانت الموارد التي سيتم الحصول عليها بهذه الطريقة هي موارد أساسية أو موارد إضافية، لأن الموارد التي يمكن الحصول عليها الآن من القطاع الخاص هي على شكل مساهمات فقط.

142- ومع الاتفاق على حاجة الصندوق لتوسيع استثماراته مع القطاع الخاص، إلا أنه حذر من المقترح الخاص بالسماح بالاستثمار "إلى، أو من خلال، منظمات القطاع الخاص ومشروعاته" [GC 42/L.8]، مما قد يعطي الانطباع – عالي الخطورة – بأن مثل هذه الاستثمارات ليست بحاجة لإشراك الحكومة أو البلد المعني. وقال بأن الاستثمارات من، أو من خلال، القطاع الخاص ينبغي أن تحصل على الدوام بصورة تدل على أن البلد المعني قد وافق على الاستثمار، أو أنه لم يبد أي اعتراض عليه.

143- **مندوب مصر** وافق مع وجهة النظر هذه وتساءل عن الإجراءات الحمائية التي سيتم اتخاذها لضمان أن تفيد الأموال الموفرة بصورة مباشرة للقطاع الخاص أصحاب الحيازات الصغيرة، وهم المجموعات المستهدفة ذات الأولوية في الصندوق. وبهذا الصدد، فإن أكثر النهج فعالية وكفاءة، هي أن يتم تحويل هذا التمويل من خلال الحكومات لضمان أن تتواءم المبالغ مع الاحتياجات، وأن تعود في نهاية المطاف إلى الصندوق.

144- **السيدة MEIGHAN** (المستشارة العامة للصندوق) قالت بأن التعديلات المقترحة قد صيغت بالفعل بطريقة تشمل التمويل المقدم إلى، ومن خلال، القطاع الخاص، ومع ذلك اتبع الصندوق أفضل الممارسات في الملكية القطرية لمشروعاته، وخطط للتعاون بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء في عملية التمويل بأسرها. وأما المبدأ الموجه الأساسي، فهو وجوب أن يرفد استثمار القطاع الخاص المهمة الجوهرية للصندوق لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الترويج للتنمية الريفية المستدامة والشمولية.

145- **مندوب أوغندا** قال بأنه يدعم من صميم قلبه انخراط الصندوق مع القطاع الخاص، ولكنه حذر من أن القطاع يتفاوت من بلد إلى آخر، وأنه هو بذاته بحاجة لدعم في بعض البلدان النامية. ويتوجب على الصندوق أن يطوّر الاستراتيجية الملائمة إذا ما أراد لانخراطه مع القطاع أن يحقق معه نموا شموليا ومستداما.

146- **مندوب نيجيريا** قال، بأنه وكما أشير إليه في التقارير السابقة حول الفعالية الإنمائية للصندوق، فإن الانخراط مع القطاع الخاص ليس بالتطور الجديد في الصندوق، إلا أنه بالإمكان تعزيزه. وفي نيجيريا، هنالك أمثلة على الانخراط الناجح مع القطاع الخاص التي تظهر كيف يمكن للبرامج المصممة بصورة ملائمة أن تستقطب التمويل من القطاع الخاص. ويمكن لمثل هذا التمويل أن يأخذ شكل الهبات الطوعية، أو أن ينشأ عن تدابير مكرسة مع المؤسسات الخاصة، مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس.

147- والتعديلات المقترح إدخالها على الوثائق الأساسية للصندوق هي خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن سيكون من المستحيل على مدى اجتماع واحد لمجلس المحافظين مناقشة جميع الاستراتيجيات والتدابير الممكنة. وبالتالي، فقد اقترح تنظيم جلسة عصف فكري عن سبل الحصول على المساهمات من القطاع الخاص. كذلك فقد اقترح أيضا أن يسلط الصندوق الضوء على قصص نجاحه بهذا الصدد. فمثلا، إذا ما أظهر القطاع الخاص في أفريقيا اقتناعه بأن برامج الصندوق تساعد على الحد من الفقر وتولد فرص العمالة، ينبغي أن يتم تشجيعه لتقديم الأموال.

148- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) قال بأن وجهات النظر المعبر عنها المتعلقة بدور الحكومات في الاستثمارات المباشرة هي هامة على وجه الخصوص، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاستراتيجية المعدلة للقطاع الخاص سوف تعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في مايو/أيار. وبالتالي، فإن أي توجيه إضافي حول هذا الموضوع من الدول الأعضاء سيتم السعي للحصول عليه آنذاك. ويخطط الصندوق، على أي حال، لتبني نهج متوازن للانخراط مع القطاع الخاص. نهج ينطوي على الملكية الوطنية للاستثمارات والتعاون مع البرامج الحكومية. وفي البلدان حيث مازال القطاع الخاص على غير دراية بالمجال الذي يعمل فيه الصندوق، سيشارك الصندوق مع هذا القطاع ويروج لاستثمارات القطاع الخاص بدون إعطاء أموال للصندوق وبدون أن يستخدم الصندوق موارده الخاصة. وأما الهدف في هذه الحالة، فهو ليس تعبئة الموارد، وإنما تخليف أثر على أرض الواقع. وفي حالات أخرى، يمكن للصندوق أن يبذل جهودا لإشراك القطاع الخاص في المشروعات الناجحة التي تتطلب توسيع النطاق.

149- ويجب أن تنطوي الموافقة على الانخراط مع القطاع الخاص، وعلى الدوام، إشراك الحكومات المعنية. وأكد أن الصندوق لا يعتزم البدء باستخدام عملية التخصيص في محاولته لمقاربة القطاع الخاص، مقارنة بمقاربة بلد ما للحصول على التمويل. وسيقوم المجلس التنفيذي بممارسة مسؤولياته في بذل الحرص الواجب والإشراف على مستويين: عندما يصادق على استراتيجية القطاع الخاص المعدلة، والتي ستعني بالضرورة التركيز على تعبئة الموارد واستخدام الموارد، وأيضا عند المصادقة على أي قرار للاستثمار مع كيان من كيانات القطاع الخاص.

150- كذلك، فإن الصندوق لا يعتزم تخصيص استثمارات للقطاع الخاص من الموارد الأساسية التي توفرها الحكومات، مما قد يعطي الانطباع بتضارب المصالح، وإنما يخطط عوضا عن ذلك لاستخدام الموارد

الأساسية لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف يوفر الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الجديد، على سبيل المثال، التمويل بمبالغ تتراوح بين 000 50 دولار أمريكي ومليون دولار أمريكي لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعدون أكبر من أن يتأهلوا للحصول على التمويل الصغري، وأصغر من أن يجتذبوا الاستثمارات من القطاع الخاص أو من مؤسسة التمويل الدولية – ومنهم على سبيل المثال الشباب والتعاونيات.

151- **تبنى مجلس المحافظين القرارا 208/د-42 الخاص بتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق والقرار 209/د-42 الخاص بتعديل سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.**

152- **السيد Hadiyanto (إندونيسيا) ترأس الجلسة.**

مستقبل الصندوق – الانخراط مع القطاع الخاص

153- لفت **رئيس الجلسة** الانتباه إلى الأسئلة الخمسة الموجهة التي أُعدت لهذه المحادثة مع المحافظين حول موضوع الانخراط مع القطاع الخاص. ويمكن الرجوع إلى هذه الأسئلة في الوثيقة GC 42/INF.3.

154- **السيد WINTERS** (نائب الرئيس المساعد، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة)، عرض الموضوع قائلا بأن هدف المحادثة الجارية هو توفير مدخل تستنير به استراتيجية القطاع الخاص. فالتطرق للتحديات العالمية المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي وبطالة الشباب يتطلب توسيعا كبيرا لنطاق الموارد بما يتعدى المساعدة الإنمائية الرسمية والميزانيات الحكومية. وهو يتطلب أيضا حلولا تحولية وإجراءات جريئة وسريعة من مؤسسات التنمية مثل الصندوق، مع استثمارات القطاع الخاص، ومعارفه وخبرته.

155- وقد خلق القطاع الخاص أغلبية الأعمال في العالم وهو يوفر فرصا قيمة ومجدية اقتصاديا لربط المزارعين بالأسواق، والتكنولوجيا، والخدمات، والابتكارات. ومن شأنه أن يلعب دورا متزايدا في الأهمية في المناطق الريفية مع نمو الاقتصادات والتحضر، وتحول المناطق الريفية والزراعة من كونها المشغل الأولي إلى محرك للنمو الاقتصادي الريفي. وستغدو الأنشطة التي يهيمن عليها القطاع الخاص، مثل تجهيز الأغذية وتغليفها والأمور اللوجستية والنقل، وإنتاج المدخلات وإمداداتها، أكثر أهمية في المناطق الريفية.

156- وقد اعترف الصندوق منذ وقت طويل بهذه الحقيقة، فحوالي ثلاثة أرباع مشروعاته تتضمن مكونا لسلاسل القيمة يسعى لربط المزارعين بالأسواق عالية القيمة. وحتى تاريخه، ركّز الصندوق على مستوى المزارع، ولكن البحوث الأخيرة أظهرت بأن الشريحة الوسطى في سلاسل الأغذية الزراعية – أي بين المزارعين وتجار التجزئة – تمثل حوالي ثلث القيمة الزراعية. وقد بقيت هذه الشريحة الوسطى مغفلة في صياغة السياسات ولم تستفد من الاستثمارات، كما بقيت على وجه العموم مجالا للقطاع الخاص المعني بالمزارع والمشروعات الصغيرة إلى متوسطة الحجم، على الرغم من أنها توفر فرصا كبيرة للعمالة للسكان الريفيين، بما في ذلك الشباب. وبالتالي عمل الصندوق مع شركائه على إيجاد الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، الذي كان المقصود منه تمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم من الوصول إلى رأس المال والتحرك صعودا في سلاسل قيم الأغذية الزراعية.

157- إلا أن الصندوق لم يتمكن من العمل مع القطاع الخاص على انفراد. ولتحقيق النجاح، يحتاج للعمل بصورة أوثق مع الحكومات، وإدخال أنشطة القطاع الخاص في انخراطه السياساتي الأوسع.

158- ونظرا للفوائد المحتملة لانخراط القطاع الخاص بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه من الواضح أنه يتوجب على الصندوق تعزيز انخراطه مع القطاع الخاص. ويتوجب على الصندوق أيضا أن يطور الأدوات التي تضمن الإضافية، وأن يستقطب التمويل من الشركات ومن المؤسسات الخيرية التي تحفزها المبادرات التمويلية التي تروج لريادة الأعمال وللقطاع الخاص في الميدان.

159- وبصياغتها بأسلوب يهدف إلى الإجابة على المسائل المتبقية المتمثلة في كيف ينبغي على الصندوق أن ينخرط مع القطاع الخاص، تناولت الأسئلة الموجهة المعدّة التمويل، والأدوات وأنماط المستفيدين والشركاء. وسوف تستخدم الإجابات لتعزيز فهم وجهات نظر الدول الأعضاء، ولتوفير المدخلات لاستراتيجية القطاع الخاص.

160- **رئيس الجلسة** دعا مندوبي ألمانيا ونيجيريا لإطلاق النقاش.

161- **مندوب ألمانيا** قال بأن الصندوق قد جلب القيمة المضافة على شكل خبرة قطاعية، وبخاصة فيما يتعلق بالمناطق الريفية، والخبرة العريضة في البلدان التي تتسم بوجود مجتمعات ريفية كبيرة فيها. وفي واقع الأمر، وضع الصندوق لنفسه جملتين منفصلتين وإن كانتا متشابكتين، من تحديات الاستفادة من أموال القطاع الخاص وتعزيز مشروعات القطاع الخاص. ومن الأمور الحاسمة لتعبئة المشروعات المحلية مسألة الوصول إلى رأس المال. وبهذا الصدد، يتوجب على الصندوق أن يركز على المشروعات الصغرى والمشروعات الاستهلالية، والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، التي تستدعي وجود الأموال بالعملات المحلية وإشراك الوسطاء لأغراض تجنب الإغراق في إدارة الجزئيات. وتتضمن الكيانات التي تتسم بخبرة متينة بالصناديق المهيكلة التي يتوجب على الصندوق النظر في الاتصال معها، مصرف التنمية الألماني، وشركة تمويل التنمية في هولندا، ومؤسسة التمويل الدولية. ومن خلال خلق هذه الصناديق المهيكلة يمكن للصندوق أن يستفيد من تمويل القطاع الخاص الذي لن يذهب إلى ميزانية الصندوق ولكنه بالإمكان استقطابه بغية تكثيف أثر الصندوق الإجمالي، وبخاصة في المناطق الريفية.

162- ويعتبر محو الأمية المالية من بين الأمور التي تشكل شاغلا آخر لابد من التطرق له. ولتجنب الإغراق في المديونية، فإن أولئك الذين ستوفر لهم المنتجات المالية من القطاع الخاص بحاجة للتثقيف بشؤون استخدام هذه الأموال، علاوة على استخدام الضمانات وغيرها من الأمور لإنشاء مشروعاتهم. ومن المحتمل أن يكون التدريب الحرفي مطلبا آخر إضافي، لأن من شان هذه المشروعات الجديدة التي ستنشأ بفضل مثل هذه المنتجات أن تولد فرص العمل، وبالتالي فإنها بحاجة لقوة عمل محتملة جيدة التدريب.

163- وفيما يتعلق بتعبئة المستثمرين الدوليين، هنالك حاجة مستمرة للتمويل المشترك تم التطرق إليها من خلال اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا، والذي تمت المبادرة به في ظل رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين للترويج لاستثمارات القطاع الخاص في أفريقيا. مع الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من المشروعات تتطلب أيضا ضمانات، وقد يرغب الصندوق في استقطاب استثمارات القطاع الخاص من خلال توفير آليات تقاسم المخاطر، وبخاصة للمستثمرين الذين سيدخلون البلدان التي يستهدفها الصندوق، والتي تنحو لأن تحتل مكانا في قائمة البلدان ذات المخاطر العالية.

164- **مندوب نيجيريا**، بالاستجابة إلى أول سؤال من الأسئلة الموجهة، قال بأن نيجيريا قد منحت الصندوق العديد من الفرص لإرساء شراكات مع القطاع الخاص في نقاط متعددة على طول سلسلة القيمة الزراعية،

من الإنتاج إلى التخزين، وتقليص خسائر ما بعد الحصاد، والتجهيز، والتسويق. وبالفعل، فإن نيجيريا توفر العديد من الأمثلة على انخراط الصندوق الناجح مع القطاع الخاص، الذي يتضمن تمويلا من الصندوق للأجهزة الضرورية لتجهيز جميع المحاصيل الأساسية، وبخاصة الكسافا، التي غدت نيجيريا بفضل أول منتج لها في العالم.

165- وقد أحجمت المؤسسات التجارية في نيجيريا على الدوام عن إقراض المزارعين بسبب المخاطر المفترضة. وبفضل تنفيذ برنامجه لبناء المؤسسات المالية الريفية، اجتذب الصندوق المصارف التجارية ومصارف التمويل الصغري ومجموعات الادخار القروية، والمنظمات المالية غير الحكومية، والتعاونيات المالية التي قامت بدورها بإتاحة الأصول للمزارعين على نطاق صغير.

166- ومن قصص النجاح الأخرى أيضا برنامج تنمية سلاسل القيمة الذي موّله الصندوق، ووفّر من خلاله نصف مواد الزراعة. وأما بالنسبة للنصف الثاني، وعوضا عن إسهام المزارعين بها، وفّر إمداداتها منتجو الإيثنول ومطاحن الأرز الكبيرة التي حصلت من خلال هذا الأمر بصورة غير مباشرة على فرص الوصول لمنتوج المزارعين.

167- بالتفاعل مع السؤال الموجه الثاني، قال بأن التمويل المهيكل للقطاع الخاص من شأنه أن يسمح للصندوق بدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الترويج للتحول الريفي الذي يشمل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والشباب. وعلى وجه الخصوص، يمكن للصندوق أن يساعد موفري المدخلات لأنه، وفي معظم الدول الأفريقية، يشكل إيصال المدخلات إلى المزارعين في المناطق النائية مشكلة جوهرية. وبإمكان الصندوق أن يساعد الوسطاء الزراعيين من القطاع الخاص من خلال توفير التمويل المنتظم لهم، وتنظيم التمويل أو تعزيز قدرتهم على الوصول إلى التمويل بهدف تمكينهم من تجميع وعرض المدخلات، مثل البذور والأسمدة وغيرها من المنتجات الكيميائية الزراعية.

168- وفيما يتعلق بالسؤالين الثالث والرابع، قال بأن الحكومة النيجيرية قد أدخلت نمطين من التمويل لمواجهة عدم قدرة المصارف الكبيرة على دعم المزارعين. ويشكل كلاهما أمثلة على الصناديق التي يمكن للصندوق أن يدعمها وأن يشترك معها بغية تمويل أنشطته مع القطاع الخاص. وأما الصندوق الأول الذي يعرف باسم صندوق تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم، فقد مكّن المزارعين من الوصول إلى التمويل، وقد تلقى هؤلاء المزارعون فيما بعد التدريب المالي الملائم بموجب برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية الذي ساعده الصندوق. وأما الصندوق الثاني، وهو نظام الائتمان الزراعي التجاري، فقد وفر قروضا بحدود دنيا تصل إلى 000 500 دولار أمريكي لشركات القطاع الخاص الكبيرة لتوريد المواد الأولية.

169- وبالنسبة للسؤال الموجه الخامس، فقد تلقت تنمية الزراعة دعما جيدا من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الذين انخرطوا بالفعل مع القطاع الخاص. وقد أثبت الصندوق بأن العمل مع الشركاء يؤدي إلى إيصال النتائج. وبالتالي يتوجب عليه تكثيف عمله مع الكيانات على شاكلة المعاهد الوطنية للبحوث الزراعية، ومعاهد البحوث الدولية وشركاء التنمية.

170- **مندوب الكاميرون** قال بأن العالم الريفي عانى لفترة طويلة من الكبح بسبب افتقاره إلى التمويل الناجم عن متطلبات الإنتاج والمعايير المفروضة عليه من القطاع الرسمي. أما القطاع غير الرسمي، من جهة ثانية، فقد تمكن من التدخل بفضل حلوله البديلة وأشكال التمويل التي يمتلكها. ولا بد من الاستمرار في تعبئة

الموارد على المستوى الوطني من خلال إشراك القطاع الخاص كمقاربة أساسية لاستثمارات القطاع الخاص. ويتوجب على الصندوق أن يعبئ الأموال من الشركاء الآخرين أو من الكيانات الخاصة، مع تجنب جميع أنماط تضارب المصالح بغية توسيع تمويله.

171- **مندوب ماليزيا** قال بأنه من الهام إشراك الحكومات في الانخراط مع القطاع الخاص، والأخذ بعين الاعتبار القوانين المحلية المرعية في كل بلد من البلدان عند استعراض استراتيجية القطاع الخاص. وبصورة مشابهة، فإنه من الهام بمكان أيضا إشراك القطاع الخاص في كل بلد من البلدان لأنه يمتلك الفهم الأفضل لتشغيل النظام في هذا البلد المعني. وما أن تتم مناقشها واستعراضها بصورة مسهبة، ينبغي على هذه الاستراتيجية أن تعرض للمصادقة النهائية عليها من قبل الهيئات الرئاسية في الصندوق، لأنها ستقرر شكل مستقبل تمويل الصندوق، وبالتالي لا بد من أن توافق عليها جميع الدول الأعضاء.

172- **مندوب فرنسا** رحّب بإطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية قائلا بأنه يتواءم بصورة جيدة على وجه الخصوص ويستجيب للاحتياجات التي لم تتمكن الأسواق من تلبيتها بعد. ويتوجب على استراتيجية القطاع الخاص أن تركز على تعزيز الشراكات وأن تقوي من التنسيق بين القطاع الخاص والصندوق. ومن الأمور الحاسمة أيضا وجوب عمل جميع الشركاء معا نحو تحقيق نفس الأهداف المتمثلة في مساعدة السكان الريفيين والحد من الفقر والجوع.

173- ويتوجب أن تشكل الحكومات الشركاء الأساسيين للصندوق في جهوده لتوسيع استثمارات القطاع الخاص، وتوفير حماية قانونية لأنشطة الشركات. ويتوجب على الصندوق أيضا أن يدعم البيئة المؤسسية من خلال الإصلاح والأطر التي تشكل الرافعة للقطاع الخاص، مثل المعاملات المضمونة، وإصلاح السجلات التجارية، وتسجيل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

174- وأخيرا، سيكون من المثير للاهتمام أن يعمل الصندوق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى وهيئات الأمم المتحدة التي تمتلك بالفعل خبرة في التعاون مع القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن الصندوق يتسم بولاية مخصوصة فريدة من نوعها، سيكون من المفيد له أن يتعلم عن الخبرات الأخرى والأدوات المتاحة التي من شأنها أن تساعده في إعداد استراتيجيته الخاصة بالقطاع الخاص.

175- **مندوب السودان** قال بأن حكومته تشجع التعاونيات بين أصحاب الحيازات الصغيرة وأولئك المنخرطين في تربية الحيوانات. فبالنسبة للأفراد، توفر الحكومة تمويلا على شكل تمويل صغري، في حين أنها توفر للتعاونيات تمويلا مشتركا. إضافة إلى ذلك، فهي توفر التمويل من خلال القطاع الخاص. وبهدف زيادة الإنتاجية الزراعية، فقد نظمت التدريب على المزارع النموذجية. وكان التدريب ناجحا للغاية بحيث شجع الشباب والشابات على حد سواء للسعي للعودة إلى ممارسة المهن الزراعية. وقال بأن حكومته مهتمة بجميع أشكال التمويل – العام والخاص – وبريادة الأعمال. وهي في موقع جيد للغاية للتعاون مع الصندوق في مجال الزراعة البعلية والمروية.

176- **مندوب الأردن** قال بأنه، وفي الأردن، لم يكن القطاع الخاص مهيكلا بصورة جيدة ولكنه لعب دورا كبيرا على الرغم من كل شيء، فثلاثة أرباع القروض التي تتوفر لأصحاب الحيازات الصغيرة لأغراض الإنتاج والتسويق تمرر من خلال آليات القطاع الخاص، في حين أن الأعمال التي تستورد المدخلات، بما في

ذلك الأسمدة والبذور تتلقى بصورة مشابهة حوالي ثلاثة أرباع تمويلها من القطاع الخاص. إلا أن الضوابط السعرية تشكل خطرا محتملا.

177- ويواجه أصحاب الحيازات الصغيرة في الأردن العديد من التحديات المرتبطة بالنزاعات المسلحة في الإقليم وبوصول أعداد كبيرة من اللاجئين. فكيف لأصحاب الحيازات الصغيرة أولئك أن يستفيدوا من الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، وهل سيكون لهذا الصندوق فروع إقليمية؟ وهل سيساعد على تيسير القروض الممنوحة لأصحاب الحيازات الصغيرة؟

178- **مندوب غامبيا** أشار إلى أن الأرز هو من الأغذية الأساسية ومحصول نقدي في آن معا في غامبيا، مشيرا إلى أن حكومته ترغب في الانخراط مع القطاع الخاص بغية مكننة إنتاج كميات كافية من الأرز للاستهلاك. وكذلك فهي ترغب أيضا في دعم الأسر الزراعية التي بإمكانها توفير مساهمة رئيسية في الاكتفاء الذاتي للبلاد من الأغذية إذا ما تم تمكينها. وقد تم إشراك القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي، مما ساعد على تسويق محاصيل الخضار، وكانت له ميزة كبيرة لجهة نظم التسويق الزراعي.

179- وناشد الصندوق على الإبقاء على دعمه للمزارعين على نطاق صغير في بلاده، وبخاصة بأنشطته المتعلقة بمحاصيل البستنة، التي تمارسها النساء في المقام الأول. ويتوجب توفير مثل هذا الدعم بموجب برنامج تنمية سلاسل القيمة، حيث أن العديد من عناصر التجهيز غائبة حاليا في البلاد. وهنالك طلب على الدعم لجهة الطاقة والآليات والتكنولوجيا وبناء القدرات.

180- وتواجه غامبيا حاليا عبء دين ثقيل، كذلك فإن نظامها لحيازة الأراضي قيد المراجعة. ويمكن للصندوق أن يساعدها من خلال توفير المعونة المالية على شكل منح أو قروض تيسيرية للغاية يمكن للمزارعين الغامبيين تحمل تكلفتها. أما توفير المنح عوضا عن الديون، فسيكون بمثابة دفعة كبيرة نحو مساعدة البلاد على حل مشاكلها بمفردها.

181- **مندوب إندونيسيا** قال بأن الشراكة التي تمّ إرساؤها عام 2010 بين حكومة بلاده والصندوق، وشركة Mars Inc، وهي منتج للأغذية متعدد الجنسيات يعمل في بلدان عديدة، كانت بمثابة مثال جيد على انخراط الصندوق مع القطاع الخاص. وقد نفذت هذه الشراكة المبرمة بموجب برنامج الصندوق للتنمية الزراعية والتمكين الريفي مشروعا لمدة أربع سنوات يستهدف أساسا مزارعي الكاكاو في منطقة سوالويزي الوسطى بهدف تحسين سبل عيش الفقراء في قرى مختارة بأسلوب مستدام. وقد حقق المشروع نتائج ملفتة للنظر في زيادة عوائد أصحاب الحيازات الصغيرة والإنتاجية الزراعية، علاوة على الحد من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

182- وقد ركزت الشراكة على الترويج للتنمية التقنية، ونقل المعرفة، وخلق روابط السوق، وضمان حصول مزارعي الكاكاو من أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق النائية على أسعار أعلى. وفي بعض الحالات، رأى المزارعون أرباحهم الشهرية تتضاعف خمس مرات بفضل تحسين الإنتاجية، والوصول الأكبر للأسواق والأسعار الأعلى للكاكاو الأفضل جودة. وبالبناء على هذا النجاح، يتم حاليا توسيع نطاق هذه الشراكة لتغطي سالاويزي بأسرها، وسيتم توسيعها بصورة إضافية، بغية الترويج لمشاركة القطاع الخاص.

183- وبالعمل على تعزيز انخراطه مع القطاع الخاص، ينبغي على الصندوق أن يتوجه بمبدأ ضمان أن يكون الانخراط متوائما مع برامجه في البلد المعني. وأما دوره فيتمثل في بناء الثقة بين أصحاب مصلحة متعددين والعمل مع صغار المنتجين الريفيين بأسلوب مسؤول اجتماعيا وبيئيا، وضمان جملة واضحة من المسؤوليات والخضوع لمحاسبة شركائه وضمان تخليف أثر مستدام حتى بعد إنتهاء مساهمته في الشراكة.

184- **مندوب الصين** قال بأنه يرحب بجهود الصندوق الرامية إلى تعميق انخراطه مع القطاع الخاص في الوقت الذي تتحرى فيه العديد من البلدان النامية احتمالات نمو القطاع الخاص. وباعتباره مؤسسة إنمائية، يتوجب على الصندوق أن يضمن أن تحقق استثماراته في أي مشروع عائد معقولا. كذلك يتوجب عليه أيضا النظر في كيفية تعزيز القيمة التي يضيفها من خلال مشروعات القطاع الخاص. ولتحقيق هذا الهدف، يتوجب عليه دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية من البلدان النامية والعمل مع القطاع الخاص.

185- كذلك يتوجب على الصندوق، بصورة موازية، النظر في كيفية تحقيق اتساقات على أفضل وجه بين برامجه للفرص الاستراتيجية القطرية واستراتيجياته للقطاع الخاص. ومع إبقاء الحد من المخاطر في الأذهان، يتوجب عليه العمل مع أولئك الذين يتمتعون بخبرة أكبر في الانخراط مع القطاع الخاص، مثل المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة. وكذلك يتوجب عليه أيضا الاستناد إلى التعاون بين بلدان الجنوب بغية اجتذاب الدعم من القطاع الخاص الخارجي، بالإضافة إلى القطاع الخاص المحلي. كما ينبغي على الصندوق تنمية قدراته في المنظمة من خلال تعيين المزيد من الموظفين القادرين على التعامل مع مشروعات القطاع الخاص، وخبراء أكثر لإدارة المخاطر.

186- **مندوبة بنغلاديش** قالت بأن بعض الموارد المحلية في بلادها توفر إمكانيات هائلة إذا ما أراد الصندوق إشراك القطاع الخاص. وتنتج بنغلاديش محاصيل وفيرة من الفواكه المدارية وشبه المدارية على سبيل المثال، ولكنها عاجزة في مجالات أخرى مثل التجهيز، والتعليب، والتخزين البارد، وإدارة سلاسل العرض. وبالتالي، يتوجب على الصندوق تحري الشراكات مع القطاع الخاص بهدف تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم للتطرق للنواقص الموجودة في هذه المجالات.

187- **مندوبة البرازيل** قالت بأنه ومن خلال العمل بصورة أوثق مع القطاع الخاص، فيما يخص الابتكار وريادة الأعمال، يمكن للصندوق أن ينوع من وسائله الرامية إلى تحقيق مهمته وتعزيز قدرته على جعل الموارد متاحة حيث تشتد الحاجة إليها. وبهدف المضي قدما في هذا المضمار، يتوجب على الصندوق أن يتعاون مع المؤسسات المالية الأخرى، بما فيها المؤسسات الإقليمية التي بإمكانها المساعدة على تحديد أصحاب المصلحة المعنيين والمشروعات التحولية التي تتطابق مع أولوياته. كذلك يتوجب عليه تحليل كيفية الحصول على الحلول المجدية التي تتواءم مع مهمته. وبهذا الجزء، يتوجب على المجلس التنفيذي أن يولي الاهتمام الواجب لانخراط الصندوق مع القطاع الخاص لضمان أن يبنى التعاون في هذا المجال الأساسي على أسس متينة.

188- **مندوب سيراليون** قال بأن قرار حكومته التركيز على الزراعة كمحرك لتعافي اقتصاد البلاد قد روج للحاجة للمقترحات الخاصة بالعمل مع القطاع الخاص، وبخاصة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد دعم الصندوق المصرف الأساسي في سيراليون، مما يعني توفير قروض للمزارعين، وبخاصة أصحاب

الحيازات الصغيرة. إلا أنه أدرك بأن المزارعين لا يتلقون القروض، وكما كانت القروض التي يتلقونها بأسعار فائدة تجارية من حيث المبدأ. ويتوجب على الصندوق التعاون مع حكومة بلاده لتصحيح هذا الوضع بحيث يتمكن المزارعون من تلقي القروض من إنتاج المزيد.

189- وبموافقته على وجهات النظر التي عبّر عنها مندوب نيجيريا حول تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة، قال بأن بلاده تتمنى أن تعمل مع الصندوق، وأن تجعل من أنشطتها بهذا الصدد مطابقة لما فعلته نيجيريا.

190- **مندوب إريتريا** قال بأن الانخراط مع القطاع الخاص يتسم بأهمية عظمى لجميع البلاد النامية. وفي إريتريا، حيث تستند الزراعة إلى إنتاج منخفض المدخلات والمخرجات لمزارعي الكفاف، وعلى حيازات الأراضي الصغيرة ومتوسطة الحجم. كذلك فإن العديد من خريجي المدارس التقنية في البلاد يضطرون للهجرة بحثا عن حياة أفضل. وقال بأن مثل هذا التوجه من شأنه أن يستمر ما لم يتم خلق فرص العمل، التي تعني ضمنا خطا ائتمانيا من الصندوق أو من أي شريك آخر لأغراض أنشطة التنمية في الزراعة، أو لبناء السدود.

191- وحكومته قد أدخلت نظاما لبناء القدرات مكّن وبنجاح المزارعين على نطاق صغير ومتوسط من امتلاك الأراضي والثروة الحيوانية والانخراط في أنشطة محاصيل البستنة. ويتوجب على الصندوق التركيز بصورة أكبر على تزويد هؤلاء المزارعين بما يحتاجونه للإنتاج بصورة علمية، ولتحري الخيارات المتاحة لإضافة القيمة.

192- **السيد WINTERS** (نائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة)، وفي إيجازه للمحادثة، قال بأن الملاحظات التي تم الإدلاء بها قد سلّطت الضوء بصورة واضحة على الحاجة لإشراك الحكومات في أي انخراط للصندوق مع القطاع الخاص، ولإدماج إشراك القطاع الخاص في الاستراتيجيات القطرية للصندوق. وعلى هذا الأساس، اعتبر التنسيق مع الحكومات والشركات المحلية على أنه ضروري بوضوح.

193- وهنالك رسالة أخرى واضحة غاية في الأهمية عن التعلم من أولئك الذين يمتلكون الخبرة في الانخراط مع القطاع الخاص، ويشمل ذلك المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وبالفعل، هنالك مجموعة من مؤسسة التمويل الدولية ستزور الصندوق في آوائل شهر مارس/آذار لمناقشة احتمالات العمل معا في الميدان ولتحديد ما قد يتعلمه الصندوق من خبرة المؤسسة.

194- وأخيرا، أكدت المحادثة على الحاجة لأن يبقي الصندوق على ميزته النسبية وقيمته المضافة. ويتوجب على الصندوق العمل بصورة أوثق مع المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ودائما بغية تحقيق هدفه في نهاية المطاف المتمثل في مساعدة فقراء الريف. وسيضمن الصندوق أن ترفد جميع جهوده للانخراط مع القطاع الخاص ما يقوم به بالفعل لتحقيق هذه الغاية.

195- **رئيس الجلسة** محاولاً تشاطر اللمحات التي تم تسليط الضوء عليها في هذه المناقشة، قال بأنه وفي المقام الأول يحتاج الصندوق لضمان ميزته النسبية عند الانخراط مع القطاع الخاص. وثانيا، هنالك حاجة للنظر في بعض السياقات القطرية المخصوصة، والأخذ بعين الاعتبار القطاع الخاص المحلي أيضا. وثالثا، وبصورة موازية، يتوجب إشراك الشركاء المحليين والوطنيين في كل بلد. ورابعا، يتوجب أيضا إشراك الحكومات في انخراط الصندوق مع القطاع الخاص. خامسا، ونظرا لتعدد الجهات الفاعلة، هنالك حاجة

كبيرة للتنسيق. سادسا، ومن الهام بمكان ضمان الشمولية والاستدامة. سابعا، هنالك حاجة للعمل مع الوسطاء في هذا الجهد، وأيضا هنالك حاجة لاتباع نهج متكاملة. وأكد أيضا على العناصر الأخرى مثل التدريب المهني، ومحو الأمية المالية، وخدمات تنمية الأعمال.

حدث خاص: وصول الشباب إلى التمويل

196- دعا **رئيس الجلسة** المجلس للمضي في الحدث الخاص. وهو حدث تنسقه السيدة Hlami Ngwenya، وهي ميسّرة متخصصة، من شركة Emerging Ag Inc. وأما عضوية فريق النقاش فتتضمن:

- السيد Jim Leandro Cano، الممثل القطري، مؤسسة المهنيين الشباب للتنمية الزراعية (الفلبين).
- السيدة Annie Nyaga، مزارعة، وناقلة زراعية، وأصغر وزيرة من وزراء المقاطعات للزراعة والري والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في كينيا. ومديرة مشاركة لمؤسسة Kenya H-4 (كينيا).
- السيدة Dalí Nolasco Cruz، عضوة في منظمة الشعوب ناهوا في تليولا وبويلا، مديرة منظمة Timo'Patla Intercultural Organization A.C. وMopampa . وهي شبكة لشركات الاقتصاد التضامني لنساء الشعوب الأصلية (المكسيك).
- السيد Ntiokam Divine، المدير الإداري للشبكة الشبابية للزراعة الذكية مناخيا، ونائب الرئيس عن قادة أفريقيا لشبكة الشباب في الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وحاضنات الأحياء المائية (الكاميرون).

197- ويمكن الرجوع إلى المناقشة من خلال هذا الرابط.

موجز لمداولات الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى الشعوب الأصلية

198- **السيد Hoogeveen (هولندا) ترأس الجلسة.**

199- بدعوة من **رئيس الجلسة**، قامت السيدة **THIN YU MON** (وهي من منظمة الصين لحقوق الإنسان) بالإدلاء بموجز عن المداولات التي جرت في الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى الشعوب الأصلية، المنعقد يومي 12 –13 فبراير/شباط 2019 بالتزامن مع الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل لهذا الموجز في الفصل الرابع.

200- **اختتم الاجتماع الساعة 7.20 مساء.**

(3) المحضر الموجز للجلسة الثالثة للدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين المنعقدة يوم الاثنين 15 فبراير/شباط 2019 الساعة 9.18 مساء.

رئيس الجلسة: Hans Hoogeveen (هولندا)
ومن بعده: السيدة María Cristina Boldorini (الأرجنتين)
السيد Hans Hoogeveen (هولندا)

المحتويات

	الفقرات
حوار مع محافظي الصندوق: تغيير موقع النظام الإنمائي للأمم المتحدة وتبعاته على الصندوق	203-245
إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية	246-258
الجلسة التفاعلية الأولى – سلاسل قيمة الأعمال التجارية الزراعية: ملء الفجوة –التمايز بين الجنسين والتغذية	259-260
حدث رئيسي – سلسلة IFAD TALK	261

201- **دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 9.20 صباحا**

202- **بدعوة من رئيس المجلس السيد Hans Hoogeveen، ترأست السيدة Boldorini (الأرجنتين) الجلسة الخاصة بالحوار مع محافظي الصندوق.**

حوار مع محافظي الصندوق: تغيير موقع النظام الإنمائي للأمم المتحدة وتبعاته على الصندوق

203- **السيدة SALFORD** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة) قدمت لموضوع الحوار، بمساعدة من عرض بطريقة الشرائح، قائلة بأن العملية العريضة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة التي بدأت عام 2017 تتضمن أيضا إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة. وبهذا الصدد، يكمن الهدف في جعل هذا النظام أكثر ملاءمة للغرض، من خلال جعله شريكا إنمائيا أكثر فعالية وكفاءة، وأكثر اتساقا وخضوعا للمساءلة في جهد لإيصال التزامات خطة عام 2030 للتنمية المستدامة.

204- وبتبينها للقرار رقم 729/72 في مايو/أيار 2018، الخاص بتغيير موقع النظام الإنمائي للأمم المتحدة، حددت الجمعية العامة ستة مجالات للتحول تحت العناوين التالية: جيل جديد من الفرق القطرية للأمم المتحدة؛ إعادة تنشيط دور نظام المنسق المقيم؛ إعادة إنعاش النهج الإقليمي؛ التوجه الاستراتيجي، الإشراف والمساءلة على النتائج على نطاق المنظومة؛ تمويل النظام الإنمائي للأمم المتحدة؛ ومتابعة الجهود الرامية إلى تغيير موقع النظام الإنمائي للأمم المتحدة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وقد تحقق الكثير بالفعل من خلال الفريق الانتقالي الذي يشرف على جميع مظاهر تغيير موقع النظام هذه.

205- والصندوق ملتزم بالكامل بعملية إصلاح الأمم المتحدة التي يسهم فيها بنشاط من خلال صوته الفريد من نوعه وخبرته ونطاقه. ويتمثل الأمل في أن يؤدي وجود جيل جديد من المنسقين المقيمين، وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة من تزويد البلدان بشريك إنمائي فريد من نوعه يوفر الدعم عبر جميع أبعاد التنمية المستدامة، مما سينجم عنه توسيع وتعميق الأثر المشترك.

206- وعلى ضوء اقتراب الموعد الأقصى المحدد عام 2030، فإن الصندوق، وبالتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، سوف يستمر في تبسيط مهام مكاتبه الخلفية وتحديد المبادئ المشتركة للمكاتب القطرية، التي ستوفر الفرص لمزيد من التعاون على كل من المستوى التشغيلي والبرامجي. وقد ووافقت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على إطلاق ثلاثة تجارب ريادية لوضع استراتيجيات قطرية مشتركة عام 2019 على سبيل المثال، وهي أيضا بصدد لإعداد لاستضافة قمة نظم الأغذية في الأمم المتحدة عام 2021. علاوة على ذلك، يطور الصندوق شراكاته مع وكالات أخرى، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعروفة أيضا باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وشبكة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق التغذية.

207- إلا أن الصندوق يواجه تحديات تتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 729/72 وهي ذات صلة من بين جملة أمور أخرى بما يلي: مواءمة البرامج القطرية للصندوق مع أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، ومضاعفة المساهمة المالية للصندوق لدعم نظام الممثل المقيم، ورسم الواحد بالمائة المترتب على مساهمات الطرف الثالث غير الأساسية، والإبلاغ المزدوج للمنسقين المقيمين. كذلك يعمل الصندوق

بصورة وثيقة مع شركاء آخرين في النظام لإعداد طريقة للتنسيق تخلق فرصا جديدة مع تعزيزها للأثر، ولكن بدون خلق هياكل جديدة أو مرهقة بصورة مفرطة أو التسبب في حالات انعدام الكفاءة. وسيستمر في متابعة جدول الأعمال بصورة وثيقة من خلال تحديث مصفوفة التتبع في الصندوق والتي تحدد الإجراءات المطلوبة من الصندوق، ومن ضمنها المواعيد القصوى والأدوار، والمسؤوليات. ولذلك سيتوجه بوجهات النظر المعبّر عنها خلال الدورة الحالية والمتعلقة بسبل المضي قدما.

208- **رئيسة الجلسة** لفتت الانتباه إلى الأسئلة الموجهة الأربعة التي أعدت حول موضوع الحوار هذا. ويمكن الرجوع إليها في الوثيقة GC 42/INF.3.

209- **رئيسة الجلسة** دعت مندوبي المكسيك والمملكة المتحدة للشروع بالمناقشة.

210- **مندوب المكسيك** قال بأن الفرضية الأساسية وراء هذا الإصلاح هي تجنّب الازدواجية وتعزيز النظام من خلال تحسين الفعالية والكفاءة ووضع حد للعناصر البالية القديمة والاستجابة للاحتياجات القطرية. وهذا الموضوع غاية في الأهمية لأنه في الماضي كان هنالك في بعض الأحيان بعض التعالي من طرف الشركاء الإنمائيين عند التعامل مع السلطات الوطنية وبالتالي فإن الوصول إلى تنسيق أفضل دعما لاحتياجات وأولويات البلدان النامية من خلال منسقين مقيمين وحياديين يُعدّ مفتاح ضمان فعّالية هذا الإصلاح. وعلى المستوى الوطني، لابد من تجنبها علاقات المحسوبية المحتملة بين بعض أصحاب المصلحة والحكومات وهيئات الأمم المتحدة بحيث تتم الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الميزة النسبية للوكالات المختلفة للأمم المتحدة، بما في ذلك الصندوق. وبالتالي فإن وكالات الأمم المتحدة بحاجة للتعبير عن قيمتها المضافة من خلال تحسين قدراتها على الاستجابة للاحتياجات الوطنية وتوفير نتائج واضحة.

211- وفي هذا السياق، هنالك حاجة للإصلاح على المستوى القطري لتنسيق الطلبات على المعونة والدعم ولكن هنالك بعض القضايا المثارة ذات الصلة، من بينها التكاليف والرسوم. فصبر الحكومات على تغطية مثل التكاليف ليس بلا حدود. وإذا لم يتم تحقيق النتائج الجيدة في الوقت الملائم، ربما تتزايد الشكوك بشأن الإصلاح وقيمة التعددية كأداة إنمائية أساسية. ونظرا لأن الإصلاح يسعى لتعزيز قدرات المجتمعات التي هي أشد حرمانا وانعزالا وتعرضا للمخاطر، فإن أهدافه الأساسية تتواءم بصورة وثيقة مع أهداف الصندوق، وبالتالي من شأن الصندوق أن يكسب الكثير من خلال الإصلاح لجهة وضوح صورته ضمن منظومة الأمم المتحدة في مجالات اختصاصه الجوهرية.

212- وهنالك قضية أخرى تتعلق بقياس التقدم المحرز نتيجة لهذا الإصلاح. ولابد لإيلاء الاعتبار لتبني منهجية لمقارنة النتائج قبل وبعد استكمال الإصلاح على المستوى القطري استنادا إلى مؤشرات الصلة، والفعالية والاستدامة. وأخيرا، يتوجب على الصندوق أن ينتهز هذه الفرصة للتغلب على التناقض الذي ألقى قداسة البابا فرنسيس الضوء عليه، والذي يقول بأن العديد من أولئك الذين يعانون من أكبر قدر من الجوع والفقر في العالم هم أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعيشون في أوضاع الضعف.

213- **مندوبة المملكة المتحدة** عبّرت عن دعمها الكامل لإصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة كجزء رئيسي من تعزيز النظام العالمي المستند إلى القواعد، وقالت بأنه من الهام بمكان الاعتراف بأن لكل من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة نفسها أدوارا رئيسية يمكن لعبها في الإصلاح. ويعد التزام الصندوق

بتنفيذ هذا الإصلاح موضع ترحيب على وجه الخصوص، كذلك الأمر بالنسبة لجهوده الرامية إلى التعاون مع الشركاء الأخرين، وبخاصة الوكالات التي تتخذ من روما مقر لها، بما في ذلك من خلال الاستراتيجيات القطرية المشتركة الثلاث. ويعتبر الإصلاح أساسيا للتعددية والتي تكمن بجلّها في العمل المشترك والتنسيق. أما التنافس بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة على الموارد المتاحة فهو يقوض هذا العمل المشترك. ومن هنا تحسين التنسيق هام على وجه الخصوص للترويج للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، والحد من الفقر الريفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

214- وتتطلع المملكة المتحدة قدما لتحقيق سريع لنتائج معينة، بما في ذلك زيادة حصة المباني المشتركة للأمم المتحدة إلى 50 بالمائة، ووضع أهداف للخدمات المشتركة، ولوفورات التكاليف المتعلقة بها. وبهذا الصدد، لابد من تهنئة الصندوق على شفافيته بالإفصاح عن تكاليفه، الأمر الذي يؤهله أساسا للعمل مع الشركاء الأخرين بالاتفاق على تصنيفات مشتركة للتكاليف المطلوبة للترويج للخدمات المشتركة.

215- وفيما يتعلق بالفجوات التمويلية، كانت المملكة المتحدة ثاني أكبر مساهم في منظومة الأمم المتحدة ككل، وسوف تسهم أيضا في إصلاح نظام المنسق المقيم، من خلال الرسوم ومن خلال مساهمتها في حساب أمانة المنظومة بأسرها. ولابد من تشجيع الدول الأعضاء الأخرى أيضا على دفع حصصها.

216- وأخيرا، تشكل أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة أداة أساسية للمساعدة على تحسين التنسيق، بالتالي يتوجب على جميع المحافظين ضمان إدراج عملهم مع الصندوق في أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة كمسألة ذات أولوية قصوى.

217- **مندوب الكاميرون** قال بأنه يفضل التعددية في العلاقات الدولية، وبخاصة ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومن شأن هذا الإصلاح أن يسهم في تعزيزها. وفي هذا السياق، لابد من التركيز على الإجراءات المقترحة لضمان تمويل نظام المنسق المقيم. وهنالك حاجة لمناقشة صريحة ومفتوحة في المجلس التنفيذي والاجتماعات غير الرسمية ذات الصلة بمساهمة الصندوق بعملية الإصلاح، مع الإبقاء في الأذهان مهمة الصندوق الفريدة من نوعها باستهداف السكان الأشد فقرا في العالم. ومن الهام على وجه الخصوص أيضا الحاجة لضمان ألا يكون النموذج المختار مخالفا للهيكلية المالية الجديدة للصندوق.

218- **مندوبة فرنسا** قالت بأن بلادها ملتزمة بالكامل بالإصلاح، ورحبت بالتزام الصندوق بضمان أكبر قدر من فعاليته. ويعد الإصلاح أداة ضرورية لتعزيز التعددية من خلال تحسين الاتساق، وتحقيق قدر أكبر من المساءلة وكفاءة أفضل بين وكالات الأمم المتحدة. إلا أنه من الضروري، على أية حال، تجنب الإجراءات الروتينية غير المفيدة واحترام الأولويات الوطنية من خلال إشراك السلطات الوطنية إلى أقصى حد ممكن. كذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار ولايات وخصوصيات برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة، في الوقت الذي يتوجب فيه على الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها المصادقة بصورة كاملة على أولويات أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي.

219- أما التحديات فتتضمن الحاجة لمواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق والبرامج القطرية إلى أقصى حد ممكن مع أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، بما يتفق مع المبادئ التوجيهية الجديدة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المعدلة. بالإضافة إلى مواءمة دورات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع دورات أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ويتمتع الصندوق بالعديد من نقاط القوة التي يمكن أن يأتي

بها إلى الإصلاح على ضوء استراتيجيته التي تستهدف السكان الأشد فقرا والأكثر حرمانا، ولاستراتيجياته الشاملة المتعلقة بالمناخ، والتمايز بين الجنسين والتغذية والشباب، وشراكاته الوثيقة مع الحكومات، ودوره المزدوج كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة وكمؤسسة مالية دولية، مما يمكن أن يساعد على بناء الجسور بين مصارف التنمية متعددة الجنسيات ونظام الأمم المتحدة. وتشكل الفجوات التمويلية لتنفيذ هذا الإصلاح تحديا آخر. وقد قامت فرنسا بتقديم مساعدة طوعية قدرها 2 مليون يورو دعما لإصلاح نظام المنسق المقيم، وهي تناشد الدول الأخرى لتقديم مساعدات طوعية مشابهة. إلا أنه من الضروري الحصول على المزيد من التمويل المستدام على المدى الأطول. وأخيرا، يتوجب على الصندوق أن يقوم بالإبلاغ عن مكاسب الكفاءة المتحققة من خلال اقتصادات الحجم الكبير وتحسين كفاءة النظام.

220- **مندوبة كينيا** رحبت بالتزام الصندوق بدعم إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة، قائلة بأنه يتوجب على وكالات الأمم المتحدة أن تتفاعل بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وأن تبني علاقات أوثق مع الحكومات للوصول إلى الاتساق بين البرامج المختلفة الجارية على نطاق المنظومة بأسرها. وبطبيعة الحال، فإن تنفيذ نظام الإنمائي للأمم المتحدة سوف يتفاوت على المستوى الوطني، بما يتفق مع الأولويات والاستراتجيات التي تحددها الحكومات المعنية. ويتوقع لهذا الإصلاح أن يعزز بصورة كبيرة من اتساق وتنسيق هذا النظام على أرض الواقع.

221- **مندوب إسبانيا** قال بأن الصندوق يمكن أن يلعب دورا حاسما في تحسين التنسيق والكفاءة ضمن النظام الإنمائي للأمم المتحدة الذي يلتزم به بشدة. وستمكن خبرة الصندوق الأخيرة في اللامركزية الصندوق من العمل بصورة وثيقة مع فرق المنسق المقيم لإنجاح الإصلاح. وستقاس مساهمة الصندوق من خلال التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها الآخذ في الازدياد في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقضايا ذات الصلة بالتمايز بين الجنسين. وتتضمن الأمثلة برامج التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومقترح جديد تقدمت به لجنة الأمن الغذائي العالمي لإدخال مسارات العمل المواضيعية على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

222- وقال بأن بلاده ملتزمة بشدة بالنظام الإنمائي للأمم المتحدة وإصلاحه، وذلك من خلال مساهمتها بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي للصندوق المشترك لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة، ومساهمتها الأخيرة بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي للحساب الاستئماني للأغراض الخاصة بنظام المنسق المقيم.

223- **مندوب النرويج** قال بأننا نحتاج للوقت لتحقيق الإصلاحات لمنظومة الأمم المتحدة الجارية. ولذلك ينبغي أن يستمر الضغط عليها خلال العامين المقبلين، خاصة لأنه سيكون من المؤذي للغاية أن يثبت أن النظام الإنمائي للأمم المتحدة غير قادر على الإيصال بكفاءة على أرض الواقع. وينبغي تشجيع الصندوق على الإبقاء على تركيزه والتزامه بعملية الإصلاح. ومع أن الحل التوفيقي الذي اعتمد بتمويل الإصلاح قد يؤدي إلى مشاكل في ما يخص تقاسم التكاليف وفرض الرسم بنسبة 1 بالمائة، لابد من إيجاد طريقة لتعظيم العوائد من هذين المسارين من أجل تمويل نظام كفؤ. وقد يتمكن النظام من الاستمرار على المدى القصير من خلال الدعم المباشر من الجهات المانحة، إلا أنه لابد، وفي نهاية المطاف من إيجاد نظام أكثر استدامة يقوم على تقاسم الأعباء. وستقدم النرويج 7.5 مليون دولار أمريكي عام 2019 لنظام المنسق المقيم. إلا أنه ينبغي لمزيد من الجهات المانحة أن تتقدم بالمساهمات، لأنه يتوجب على جميع الدول

الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة تحمل مسؤولية مساعدة تمويل هذا النظام. وهنالك حاجة لمزيد من الحوار لضمان أن يوفر إصلاح النظام الفوائد للصندوق.

224- **مندوب هولندا** قال بأن إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة من شأنه أن يوفر مساهمة إيجابية للنهج متعدد الأطراف للأمن الغذائي استنادا إلى قدر أكبر من التنسيق، وزيادة القيمة المتحققة مقابل المال المنفق، وتوفير دعم أكثر كفاءة لأهداف التنمية المستدامة. وسيتضمن دور الصندوق توفير المعرفة والخبرة على المستوى القطري لخدمة منظومة الأمم المتحدة بأسرها ضمن سياق أطر المساعدة الإنمائية. وبتعزيزها من خلال الدور الأقوى للمنسقين المقيمين والتخطيط القطري المشترك، ويتوجب على جميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي، العمل معا بصورة أوثق على المستوى القطري للحد من التجزئة والتشتت. وأما القيمة المضافة للصندوق، وهي معرفته المخصوصة وخبرته في قضايا التنمية الريفية في أشد البلدان والأقاليم فقرا، فهي تمثل أصلا حاسما على ضوء مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وعلى الرغم من إدراكها للفجوات التمويلية التي توجد حاليا، إلا أن هولندا تسدد حصتها ويتوجب على الدول الأعضاء الأخرى القيام بالأمر نفسه. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، لابد من إيلاء الانتباه للترويج للشراكات متعددة أصحاب المصلحة، ولقدر أكبر من الاستثمارات الخاصة.

225- **مندوب إيران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)** قال بأنه يرحب ويدعم بالكامل إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتغيير موقعها، وبخاصة فيما يتعلق بالدور الهام للمنسقين المقيمين في تحسين التنسيق بين الوكالات المختلفة. والوكالات الثلاث في روما مسؤولة عن قضايا هامة تتعلق بالزراعة والأمن الغذائي علاوة على التنمية الريفية، ضمن سياق أهداف التنمية المستدامة. ومع أنها كانوا يقومون بتنسيق عملهم لعقود عديدة، إلا أن الوقت قد حان للتركيز أكثر على أسلوب هذا التنسيق لضمان أن تلعب كل وكالة من هذه الوكالات دورها المكمل استنادا إلى رؤيتها المفردة، عند تنفيد مهامها وولايتها المختلفة. ويتمثل ذلك في تأمين انسجام فهمها وترجمتها لأهداف التنمية المستدامة إلى ممارسة عملية في سياقات مختلفة.

226- وكذلك هنالك طلب على قدر أكبر من التنسيق في تقرير الأهداف والمجموعة المستهدفة، على الرغم من ضرورة فهم سياق النهج المحدد المتبنى في كل وضع وطني، للأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية وغيرها من الخصائص المحددة. ويتوجب على مثل هذا التنسيق أن يوفر أساسا أقوى للاتساق الاستراتيجي بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

227- **مندوب الصين** أعاد تأكيد دعم الصين للجهود الرامية إلى إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة وتحسين كفاءته في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال بأن الإصلاح ملحّ على وجه الخصوص نظرا لاقتراب الموعد الأقصى المحدد للإيفاء بأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يحتاج النظام الإنمائي للأمم المتحدة لتحسين كبير لضمان أن يتبع بصورة أوثق مبادئ التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة.

228- وفيما يتعلق بالتمويل، فقد وفرت الصين مساهمة كبيرة في منظومة الأمم المتحدة وشجعت غيرها من البلدان على لعب أدوارها. وإذا ما كان هنالك حاجة لمزيد من التمويل، سيكون من الضروري تحري تقاسم التكلفة بين البلدان وبين الوكالات المتنوعة. وعلى المستوى القطري، هنالك حاجة لقدر أكبر من التنسيق بين الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، علاوة على القطاع الخاص والمجتمع

المدني. وبدون وجود شراكة أعرض، يمكن لجهود التنسيق أن تواجه الفشل. ومع أن هنالك إثبات قوي على وجود التنسيق بين الصندوق والوكالتين الأخرتين في روما، هنالك طلب أيضا لتنسيق أعظم مع الوكالات الدولية الأخرى، وعلى وجه الخصوص مع البلدان ذاتها، التي يتوجب أن تشعر بالملكية وتتخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بالتنسيق.

229- وقد تحقق النجاح في هذا المجال في بلدان محددة تمتلك قيادة قوية عقدت اجتماعات منتظمة تتعلق بقضايا التنمية الوطنية، مع إشراك وكالات الأمم المتحدة المعنية والمؤسسات المالية الدولية. وهنالك العديد من الممارسات الجيدة بالفعل جعلت من البلدان تتبوأ مقعد القيادة. ومن جهتها، فقد قامت إدارة الصندوق بالكثير للمساهمة في نجاح الإصلاح في نهاية المطاف، وبخاصة في مجالات اللامركزية، والنهج الإقليمي، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكن لابد من تشجيعها لفعل المزيد. وسوف تسهم الصين بالتأكيد في هذه العملية.

230- **مندوب فنزويلا (جمهورية فنزويلا البولفارية)** قال بأن العالم يتسم بتزايد النزاعات والحروب، التي تهدد بصورة متنامية تحقيق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. وقد دعا القادة الفنزوليون، وعلى وجه الخصوص Hugo Chávez، ومنذ وقت طويلا لإصلاح الأمم المتحدة استنادا إلى التعاون المعزز من خلال منصة متكاملة ونهج إنساني. وتستدعي الأهمية المتنامية لهذا النهج في الحقبة الحالية اتخاذ إجراءات لرفع الوعي بالمخاطر التي تواجهها الشعوب في العالم.

231- وبسبب الهيمنة التي عانت منها لسنوات عديدة، فقد أخفقت الأمم المتحدة في خدمة البشرية بصورة ملائمة، وفي سعيها لحل النزاعات بهدف تعزيز استدامة الأمن العالمي، وهي تسعى لأن تكون شاملة ولكنها لا تعطي الأهمية الكافية لطبيعتها التداولية. والصندوق وكالة فريدة من نوعها متخصصة بتوفير التمويل للتنمية الريفية. وبهذا الصدد، فإن جميع أنشطة الصندوق الرامية إلى تحسين التنسيق مع غيره من وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميدان التنمية أمر يلقى الترحيب. وأشار إلى وجود عدد ضئيل للغاية من البلدان المانحة التي أوفت بهدف المساهمة بما يعادل 0.7 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية.

232- **مندوب الهند** قال بأن استعراض عملية الإصلاح الذي سيجرى عام 2021 من شأنه أن يصل إلى نتيجة مفادها بأن الإصلاح كان ناجحا. والسؤال الذي يبقى على أية حال هو كيف يمكن الاستفادة من هذا الإصلاح ومن نظام التنسيق؟ وكيف يمكن تعظيم اقتصادات الحجم الكبير. ومع أنه وعلى المستوى الجزئي، كانت هنالك بعض المواءمات بين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، إلا أنه وعلى المستوى الكلي، مازال من المتوقع تقريبا ظهور نواقص وتحديات في تنفيذ الأهداف المخصوصة في بلدان معينة. وفي هذا السياق، من شأن التنسيق مع وكالات أخرى مثل منظمة الصحة العالمية، فيما يتعلق بالقضايا الصحية في قرية بعينها أن يحسّن من الكفاءة ومن مخرجات عمليات الصندوق.

233- **مندوب آيسلندا** قال بأنه يدعم بصورة كاملة جهود إصلاح الأمم المتحدة، ورحب بالخطط التي وضعتها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لإرساء تعاون أوثق فيما بينها في منطقة الساحل، والتي يمكن أن تشكل الحافز لمنظومة الأمم المتحدة على وجه العموم. ومازال هنالك مجال للشك، لأنه وحتى تاريخه، لا

يشعر العاملون في الميدان جميعهم بأن النظام الجديد للمنسق المقيم سيكون مفيدا في توفير المساعدة لأولئك الذين يحتاجونها. وربما لم تمض جهود الإصلاح طويلا حتى الآن. فالوضع الحالي في اليمن مثال جيد على الصعوبات التي يخلقها تعدد الوكالات في سعيها لممارسة ولايتها في ظروف صعبة للغاية. وبالتالي لابد من النظر الدقيق بكيفية تحسين المساعدة المتوفرة في مثل هذه الظروف وكيف يمكن المضي قدما بعملية الإصلاح.

234- **مندوب نيجيريا** قال بأن هنالك على ما يبدو اتفاق واسع يتعلق بالنهج الذي يقترحه الصندوق، على الرغم من الملاحظات التي أدلى بها المتحدث السابق المتعلقة بالحاجة للتفكير بعمق أكثر والأخذ بعين الحسبان وجهات نظر أولئك الذين هم في الميدان. ومع أنه من الصواب بصورة واضحة تبني الموقف الاستراتيجي القائل بأن إصلاح الأمم المتحدة مطلوب، إلا أن إصلاح الأمم المتحدة في مقرها في نيويورك قد يكون مطلوبا أيضا، مترافقا بالإجراءات الرامية إلى التطرق لأي تداخل بين العدد الكبير لوكالات الأمم المتحدة. إذ لابد من إعادة مواءمة المهام والالتزامات، كما هو ضروري، كذلك لابد من عدم ترك مسألة التمويل للجهات المانحة حصرا، إذ يتوجب على البلدان النامية أيضا أن تدلي بمساهمتها مهما كانت متدنية، لأن المبالغ المجمعة الموضوعة معا يمكن أن تحدث أثرا. ويعد عمل الصندوق حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولكنه لا يمكن اسناده إلى حالات قليلة معزولة من حالات النجاح. إذ لابد أن يكون على نطاق قطري وأن يستند إلى البلدان وأن يركز على المناطق الريفية. كذلك فإنه يتطلب تعاونا وثيقا مع السلطات الوطنية، لأن المعرفة المحلية هامة لتحقيق النجاح.

235- **مندوب جمهورية كوريا**، أثناء تعبيره عن دعمه الكامل لإصلاحات الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، قال بأن بلاده مستعدة للمشاركة بصورة نشطة في تحسين النظام الإنمائي للأمم المتحدة في القطاع الزراعي. وسيكون من المفيد تنظيم حلقة دراسية عن هذا الموضوع، بما في ذلك مناقشة نتائج الأعمال الابتكارية وعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. ولابد من حل النواقص في التنسيق، وذلك على سبيل المثال من خلال زيادة عدد اجتماعات الإدارة المنتظمة وأنشطة التنسيق بين الإدارات العليا لهذه الوكالات. ومن الإجراءات المفيدة الأخرى أيضا أن تنشر كل وكالة من الوكالات قصص النجاح الخاصة بها. وعلى الرغم من أن التقييمات المستقلة قد وجدت بأن نسبة عالية من المشروعات كانت ناجحة، إلا أن التجربة الكورية للمشروعات الريادية الإفرادية تنحو لأن تلقي بظلال الشك على هذه الأرقام. ومن شأن التركيز على قصص النجاح الواضحة، والتثبت منها من خلال التعاون بين الوكالات الثلاث، وأيضا مع الانخراط الوكالات النشطة في مجالات الصحة والتعليم، أن يوفر توجها هاما لمنظومة الأمم المتحدة ككل.

236- وتساءل عما فيما لو كان قد تم حتى الآن تحديد البلدان الثلاث التي سيتم إعداد استراتيجيات قطرية مشتركة لها من قبل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وإن لم يكن الأمر ذلك، يسر جمهورية كوريا أن توفر خبرتها من خلال المشاركة في اختيار وتنفيذ استراتيجية مشتركة في بلد من بلدان آسيا. كذلك فقد تساءل أيضا عن الفرق بين الفرق القطرية للأمم المتحدة والتنسيق على المستوى القطري الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

237- وأخيرا، وبالإشارة إلى أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الزراعية يعد بإضافة تغيير يتسم بأبعاد متعددة، ويمكن إدخاله على مستوى المشروعات الإفرادية، فقد تساءل عن الدور الذي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تلعبه في إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة.

238- وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، بذلت جمهورية كوريا جهودا كبيرة لتحسين فعالية التعاون الإنمائي ولزيادة دعمها للوكالات الثلاث في روما. وتدعم جمهورية كوريا الجهود التي يبذلها الصندوق لتحسين فعالية المشروعات الزراعية، وقد تعهدت بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي للتجديد الحادي عشر للموارد، بزيادة قدرها 50 بالمائة مقارنة بالتجديد العاشر للموارد. وسوف تزيد أيضا من مساهمتها في التجديد الثاني عشر للموارد. وهي تسهم بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي سنويا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولأول مرة في تاريخها، سوف تسهم بمبلغ 14 مليون دولار أمريكي لبرنامج الأغذية العالمي لأغراض المعونة الغذائية الطارئة.

239- **مندوبة رواند** قالت بأن وكالات الأمم المتحدة توفر على الغالب المساعدة للبلدان التي تسعى لإرساء شراكات لتسريع تنفيذ خططها الإنمائية الموجودة، من خلال التمويل مثلا، وإدخال أفضل الممارسات. ولابد للوكالات المعنية من أن تكون على استعداد لأن تتخلى عن تقاليدها المتبعة وأن تتسق إجراءاتها لا بين بعضها البعض فقط، وإنما أيضا لكي تتسق مع طموحات البلدان المعنية. وتسعى البلدان على وجه الخصوص لإدخال قدر أكبر من الكفاءة والفعالية لجهة الوقت والجودة، علاوة على تقليل تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى.

240- **السيدة SALFORD** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة)، معبرة عن ردة فعلها على هذه المناقشة بالقول أنها ترحب بالاتفاق الواسع المعبر عنه والمتعلق بالنهج الذي يتبعه الصندوق لإصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة. وسوف يركز الصندوق الآن على العمل الجاري على المستوى الوطني لضمان التنفيذ الصحيح لنظام المنسق المقيم. وكذلك فإنه سيبقي أيضا على تركيزه على التحول الريفي والسكان الريفيين، بما يتفق مع ولايته. وبالنسبة للتعاون بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، فسوف يتعزز بصورة أكبر من خلال العمل الجاري حاليا على إصلاح الأمم المتحدة من قبل المجموعة الاستشارية رفيعة المستوى.

241- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق)، عبّر عن تقديره للمدخل وللمقترحات المطروحات، علاوة على المساهمات التي أدلت بها الدول الأعضاء بشأن التكاليف التشغيلية لنظام المنسق المقيم، وقال بأن إدارة الصندوق تقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي بصورة منتظمة عن هذا الموضوع.

242- وفيما يتعلق بالنقاط المثارة والمتعلقة بمكاسب الكفاءة، قال بأن الصندوق لا يتوقع العديد من الوفورات لجهة التكاليف التشغيلية، وذلك جزئيا لأنه يعمل بالفعل بالطريقة التي يقترحها إصلاح الأمم المتحدة. إذ أنه، على سبيل المثال، يقوم بتقاسم مباني المكاتب مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنوات عديدة. وعلى الرغم من أن هنالك مجالات أخرى يمكن للتقاسم أن يؤدي إلى المزيد من وفورات التكاليف، إلا أن هنالك حاجة لمستوى معين من الاستثمارات قبل تحقيق هذه الوفورات. وهنالك ثلاثة نظم مختلفة لتكنولوجيا المعلومات تتبعها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، على سبيل المثال، ومما لا شك فيه أن هنالك عدد أكبر من هذه النظم ضمن منظومة الأمم المتحدة

ككل. ومن الممكن تحقيق مكاسب فعلية في الكفاءة من خلال تبني نظام واحد، ولكن ذلك الأمر يتوجب في المقام الأول الاستثمار على الأمد المتوسط والقصير، الأمر الذي يستوجب قرارا من المجلس التنفيذي.

243- وفيما يتعلق بمكاسب الكفاءة على المستوى الوطني، فمن الهام ألا يقتصر الأمر على مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة فحسب ولكن أيضا لابد من تنسيق أوثق لهذه الأطر مع استراتيجيات التنمية الوطنية. ويتوجب على منظومة الأمم المتحدة ألا تسعى لفرض جدول أعمالها على البلدان المعنية.

244- وأما فيما يتعلق بالوضع في اليمن، يمكن النظر إلى الصعوبات التشغيلية التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة في هذه الحالات المتطرفة، كجزء من العمل غير المستكمل للإصلاح، ويمكن أن تثير أسئلة صعبة تتعلق بالقيمة المضافة للنظام بأسره. وفيما يتعلق بالفرق بين الفرق القطرية للأمم المتحدة ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، فإنهما منفصلين تماما حيث لم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدير نظام المنسق المقيم. إذ أن المنسقون المقيمون يخضعون حاليا لسلطة نائب الأمين العام للأمم المتحدة.

245- **رئيس الجلسة**، وبعد إيجاز المناقشة، قال بأن الصندوق يمكن له أن يكسب الكثير من عملية إصلاح الأمم المتحدة. وأن إدارة الصندوق سوف تتابع جميع هذه القضايا المثارة، كما سيتم تحليل المقترحات المطروحة من قبل الهيئات الملائمة في الصندوق.

إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية

246- **السيدة SALFORD** (نائبة الرئيس المساعدة، لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة)، مقدمة لإطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، قالت بأنها تتشرف بدعوة رئيس الصندوق للإدلاء بملاحظات ترحيبية.

247- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) قال بأن دعم الشركاء كان من بين العناصر الضرورية لجعل الفكرة الجيدة تؤتي ثمارها، وقال بأنه يود أن يشكر حكومة لوكسمبورغ والمفوضية الأوروبية ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا على جلب التزامهم القوي وخبراتهم ومواردهم لدعم مبادرة الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. وقال بأنه لا يتم حاليا تلبية إلا ما يقدر بربع الطلب العالمي الضخم على التمويل لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من قبل المؤسسات المالية والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة. ومع أن العوائد في هذا السياق تبقى مفتاح الوصول إلى المجتمع المالي، إلا أنها لم تعد الحافز الوحيد الآن، حيث يسعى المستثمرون وبصورة متزايدة لاستثمارات تتسم بالأثر. إذ أن هنالك الملايين من الشباب الريفيين الذين يدخلون سوق العمل كل عام، وبخاصة في أفريقيا. وكذلك يوفر الطلب المتزايد على الأغذية، وبالفعل على أغذية أكثر تنوعا، ولكن المشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم والشباب والأعمال الزراعية تتطلب وصولا إلى رأس المال بهدف الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل.

248- وبالتالي فإن الهدف من وراء إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية هو أن يكون بمثابة العلاج لهذا الوضع من خلال توفير القروض لمنظمات المزارعين، والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، التي لا

تتمتع أي منها حاليا بتغطية الخدمات المالية، لأنها تعتبر نائية للغاية، أو صغيرة للغاية، أو محفوفة بالمخاطر، أو عالية التكلفة بالنسبة للاستثمار. إلا أنه من الضروري أن نثق بعملها الدؤوب وبروح ريادة الأعمال وبشهيتها بالنجاح. وبإمكان هذه الجهات أن تقود التنمية في مجتمعاتها وأن تولد العمل للشباب، وبخاصة الفتيات الشابات. ومن هنا فإن الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية سوف يدار من قبل مستثمري أثر من ذوي الخبرة من Bamboo Capital Partners وInjaro Investment، وسيعمل الصندوق معهما بصورة وثيقة لتحديد فرص الاستثمار الجذابة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الواعدة. وقال بأن إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية يشكل خطوة هامة نحو الأمام وسوف يكون بمثابة مجموعة من الجهات الفاعلة التي تمتلك إمكانيات هائلة ولكن يتم استبعادها على الغالب، ونعني بها صغار المزارعين، والتعاونيات، ومنظمات المزارعين والمشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم.

249- **السيد MIMICA** (المفوض الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية)، مؤكدا على إهمية إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، قال بأنه من المستحيل وضع حد للجوع في العالم بحلول عام 2030 بدون التركيز على الزراعية والتنمية الريفية. وبالتالي هنالك حاجة لاتخاذ الإجراءات للتغلب على التحديات المعقدة الذي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، لأنهم مع الأعمال الزراعية الريفية قد أخفقوا في الوصول إلى الاستثمار المطلوب من المؤسسات المالية ومن القطاع الخاص للإبقاء على سبل عيشهم، والإبقاء على الإنتاجية وإقناع الشباب بالبقاء في المناطق الريفية. ومن شأن الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية أن يساعد على التطرق لهذه الفجوة في الاستثمارات من خلال تقليل المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الصغيرة، وجعلها أقل كلفة وخلق تدفق أفضل لرأس المال باتجاه أصحاب الحيازات الصغيرة. وذلك جزء من التزام أكبر بموجب التحالف الأوروبي الأفريقي للاستثمار المستدام والوظائف بهدف إطلاق العنان لاستثمار القطاع وتحري الفرص الهائلة لكل من الاقتصادات الأفريقية والأوروبية.

250- ومع إمكانية توليد الملايين من الاستثمارات واستفادة مئات الألاف من الأسر في المناطق الريفية، فقد جاء الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية نتيجة الجهود المشتركة المستندة إلى التمويل من حكومة لوكسمبورغ، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا والمفوضية الأوروبية، بقيادة كل من مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والصندوق. وقد حظي البرنامج المشترك الجديد للمفوضية بتعزيز منظمات المزارعين وتعاونياتهم بتمويل جيد، ومتسق مع أهداف الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية لمساعدة منظمات المزارعين على الحصول على رأس المال لصالح أعضائها. وتعد الزراعة والتنمية الريفية محوريتان لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وبدون الأغذية، لن تكون هنالك صحة، ولا مساواة، ولا عدالة، ولا استقرار، ولا تنمية مستدامة، ولا كرامة. وبالتالي فإن الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية غاية في الأهمية. إذ أنه لن يقتصر على الاستثمار في الأعمال الزراعية فقط وإنما أيضا في الشباب الريفيين، والمجتمعات الريفية وفي مستقبل مشترك أفضل للجميع.

251- **معالي السيدة PAULETTE LENERT** (وزيرة التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية في دوقية لوكسمبورغ) قالت بأن الاهتمام الموجه للقضايا الأساسية في الابتكار الريفي وريادة الأعمال جاءت في الوقت المناسب بصورة كبيرة. لأنه من الحاسم توفير فرص استثمارية جديدة وابتكارات تقنية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بغية الإيفاء بأهداف الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، بما فيها الصندوق، ولتنفيذ خطة عام

2030 للتنمية المستدامة. كذلك فإنه من الهام بمكان الجمع بين الزخم والديناميات التي يمتلكها القطاع الخاص مع الانتشار العالمي وقدرة الحكومات والمنظمات الدولية، لتوسيع النطاق بغية تحقيق نتائج مستدامة، وخلق فرص عمل لكل من النساء والشباب. وهنالك حاجة لأنماط جديدة من الشراكات وسبل العمل معا للوصول إلى الهدف الطموح المتمثل في توسيع نطاق الاستثمار في القطاع بصورة راديكالية.

252- وقالت بان حكومتها قد عملت بصورة مكثفة مع الصندوق على إنشاء صندوق استثمار أثر ابتكاري. وبالتالي فإن إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية يمثل شهادة على التزامهما المتبادل بالتعددية، والمؤسسات الدولية القوية، وبالتعاون الدولي، وبخاصة في سياق خطة 2030. كذلك فإن وجود أصحاب مصلحة متعددين وشراكات فعلية بين القطاعين العام والخاص ضرورية للتنمية الدولية. وفي السنوات الأخيرة، روجت لوكسمبورغ بنشاط لاستثمارات الأثر المستدام وآليات التمويل الابتكاري، وبخاصة للتمويل الشمولي والتمويل الأخضر، وتوفير العلامات التجارية، وقياس الأداء الاجتماعي وتعبئة رأس المال الخاص لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وبما يتماشى مع استراتيجيتها الوطنية للاستثمار، فقد أسهمت لوكسمبورغ بمبلغ 5 ملايين يورو في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، بالتعاون الوثيق مع المفوضية الأوروبية، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا. ودعت الشركاء الأخرين للمشاركة في هذه المبادرة.

253- **الدكتور PATRICK GOMES** (الأمين العام لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي) قال بأنه يرحب بإطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية كخطوة ابتكارية وهامة للتطرق لشواغل المشروعات الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم في القطاع الريفي. وقال بأن هذا الصندوق من شأنه أن يزيد من الاستثمار في القطاع، علاوة على جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولإيمانها بأن التمويل هو مفتاح تعزيز التحول والتحديث في الزراعة، فقد وافقت مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي على تخصيص مبلغ 45 مليون يورو للصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. ولدى أصحاب المصلحة في بلدان هذه المجموعة توقعات كبيرة من أن هذا الصندوق سوف يعبئ استجابة فعالة لاحتياجات جميع الأقاليم من خلال نهج جديد لسلاسل القيمة في القطاع. وتعتزم هذه المجموعة ضمان أن تقوم اتفاقية الشراكة الجديدة التي تتفاوض بشأنها مع الاتحاد الأوروبي بتوفير إطار لتمكين بلدان المجموعة من إضافة القيمة، والتنويع، والابتكار، وكسب دخل كبير من مشروعاتها.

254- كذلك فإن هذه المجموعة تولي أولوية لتمكين النساء والشباب كمفتاح لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام والشمولي. ولذا فإن إطلاق هذا الصندوق يأتي في الوقت المناسب للترويج للاستثمار في القطاع الزراعي والاندماج في القطاع الزراعي الصناعي من خلال سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والدولية. ومن الهام بمكان لهذا الصندوق أن يخلف أثرا إيجابيا على المستوى القاعدي من خلال توفير مستويات ملائمة من التمويل الذي يسهل الوصول إليه، المستند إلى خطط عمل جيدة، والمساعدة على التغلب على التحديات وإفادة الأكثر حرمانا، وهم على وجه الخصوص المزارعين الأسريين، والمشروعات الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم، والنساء والشباب. وسيتم بناء أوجه الاتساق مع المبادرة بحيث تعزز المنظمات في بلدان المجموعة بغية مضاعفة أثر التدخلات، والسماح للموارد المالية المتاحة بتعزيز سبل عيش المزارعين وأسرهم، وبالتالي المساهمة في القضاء على الفقر. ومع خبرته الواسعة وشبكاته على أرض الواقع، فقد كان الصندوق المؤسسة الصحيحة لتحقيق أهداف الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية.

255- **السيدة HEDWIG SIEWERTSEN** (رئيسة التمويل الشمولي للتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا) قالت بأن الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية من شأنه أن يمكّن الأعمال الزراعية والمزارعين من إطعام أفريقيا والعالم. وبالتالي يتوجب على المستثمرين إنتهاز هذه الفرصة التي يوفرها الصندوق لاستثمار أكبر في قطاع زراعي أكثر شمولية، وإنتاجية وربحية. وأما تفرد هذا الصندوق، فيأتي من ثلاثة عوامل وهي: قدرته على استثمار أقل من مليون دولار أمريكي، هويته المختلطة، وتنوع المساهمين فيه. كذلك فإنه سيكون من بين الصناديق الزراعية القليلة التي توفر قروضا أطول أمدا لقطاع الأعمال الزراعية. وفي هذا الصدد، فقد ذكرت بخبرة تعاونية الألبان في كينيا كمثال إيجابي على ما يمكن تحقيقه.

256- ومن خلال الاستثمار في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، يهدف التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا للاستفادة من الرفع المالي من خلال ميزانيته المتواضعة بما يعادل 50 ضعفا أو أكثر، وذلك للحصول على نطاق التمويل الضروري في أفريقيا. واعترافا بحقيقة أنه ما من مؤسسة وحيدة قادرة بمفردها على امتلاك القدرة على إيصال التحول الزراعي، فإن التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا يبني على الدوام ويعزز من شراكاته. ومع شركاء يشاركونه نفس العقلية في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، يتطلع التحالف قدما لاجتذاب عدد أكبر من المستثمرين لجعل هذه المبادرة الفريدة من نوعها نجاحا كبيرا.

257- **السيد FLORIAN KEMMERICH** (الشريك الإداري في Bamboo Capital Partners) قال أنه وبالنيابة عن شركة Bamboo Capital Partners وشركائها Injaro Investment و Agriterra يرحب بالدعم الذي أبداه جميع الشركاء الذين اجتمعوا في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. و Bamboo Capital Partners منصة لاستثمار الأثر في القطاع الخاص تدعم الشركات التجارية التي تفيد السكان متدني الدخل في الأسواق الناشئة في أكثر من 30 بلدا. ويتمثل هدفها في إيصال العوائد على الاستثمارات، علاوة على العوائد في الفضاءات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ولتحقيق هذه الغاية، تم توفير الدعم لأكثر من 30 000 وظيفة، بما يمس أكثر من 100 مليون حياة. ومن بين 33 مليون مزارع في أفريقيا وحدها، هنالك 80 بالمائة ممن يزرعون أقل من هكتارين، وبالتالي فإنهم غير مؤهلين بصورة سهلة للوصول إلى رأس المال بسبب المخاطرة التي كانت مرتفعة للغاية بالنسبة للمستثمرين الاعتياديين من القطاع الخاص، والذين يتطلبون وجود شركاء في نهج مختلط متعدد الأطراف. ويتمثل الهدف في توفير الدعم لحوالي 700 000 مزرعة أو أسرة.

258- وقد تم تشجيع التكامل الزراعي وسلاسل القيمة التي تتسم بالصمود، وبخاصة من خلال التكنولوجيا التي توفر فرصا هائلة، حيث تبع التقدم المضطرد لوجود الهواتف المحمولة تغييرات كبيرة في الأموال المحمولة وتوزيع الطاقة. وبهذا الصدد، كان التركيز على الوسط المفقود بين التمويل الصغري والحد الأدنى من الاستثمارات الاعتيادية من القطاع الخاص بحوالي مليون دولار أمريكي، الأمر الذي استدعى وجود نهج مختلط يركز على الأثر ويوفر الحماية للمستثمرين الماليين الذين يتوقعون عوائد أقل. وفيما يتعلق بالمصارف فهي في الوقت الحالي لا تقوم بإقراض الزراعة في البلدان المعنية، والغرض هو أن يكون للصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية هذا الأثر التحفيزي، وقد انضم العديد من الشركاء بالفعل لهذه المبادرة في روما، ويبقى الأمل في أن يتبعهم أخرون.

الجلسة التفاعلية الأولى – سلاسل قيمة الأعمال التجارية الزراعية: ملء الفجوة –التمايز بين الجنسين والتغذية

259- **السيدة هيروسي** (سكرتيرة الصندوق) قدمت مدير النقاش، وهو السيد Donal Brown، نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج في الصندوق. أما المتحدث الرئيسي فهو معالي السيد Eko Putro Sandjojo، وزير القرى وتنمية الأقاليم المحرومة وتحويلها في إندونيسيا، في حين تضمن فريق النقاش التالية أسماؤهم:

- الدكتورة أسمهان الوافي، المديرة العامة للمركز الدولي للزراعة الملحية.
- الدكتورة Jessica Fanzo، أستاذة مزاملة متميزة للأخلاقيات والسياسات العالمية للأغذية والزراعة في بلومبرغ، برنامج Johns Hopkins للأخلاقيات والسياسات العالمية للأغذية.
- السيدة Katarina M. Eriksson، مديرة تنمية المشروعات والشراكات في مؤسسة Tetra Laval Food for Development (السويد).

260- ويمكن استعراض النقاش الذي جرى من خلال الرابط التالي.

حدث رئيسي – سلسلة IFAD TALK

261- **السيدة MEIGHAN** (المستشارة العامة في الصندوق)، ومديرة نقاش في سلسلة IFAD TALK، عرّفت بالدكتورة Gunhild Stordalen، المديرة التنفيذية لمؤسسة EAT، التي ستقوم بتقديم IFAD TALK لهذا العام. ويمكن الرجوع للمناقشة من خلال الرابط التالي.

262- **اختتم الاجتماع الساعة 1.35 بعد الظهر**

(4) المحضر الموجز للجلسة الرابعة للدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين المنعقدة يوم الاثنين 15 فبراير/شباط 2019 الساعة 3.05 مساء.

رئيس الجلسة: Hans Hoogeveen (هولندا)

المحتويات

	الفقرات
الجلسة التفاعلية الثانية – تمكين ريادة الأعمال الاجتماعية لأغراض التحول الريفي الشمولي	265-264
إطار الانتقال في الصندوق (البند 11 من جدول الأعمال)	271-266
مقترح لنظام آلي للتصويت في الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	275-272
مسائل أخرى (البند 12 من جدول الأعمال- مقترح بشأن مكان انعقاد الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني لموارد الصندوق)	279-276
الجلسة التفاعلية الثالثة – مستقبل الزراعة: التكنولوجيات الجديدة لتحويل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	281-280
البيان الختامي لرئيس الصندوق	283
اختتام الدورة	285-284

263- **دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 3.05 بعد الظهر**

الجلسة التفاعلية الثانية – تمكين ريادة الأعمال الاجتماعية لأغراض التحول الريفي الشمولي

264- **السيدة RICHTER** (نائبة رئيس الصندوق) قدمت مدير النقاش في الجلسة التفاعلية، الدكتور Alexander Dale، كبير موظفي مؤسسة MIT Solve Sustainability، الولايات المتحدة الأمريكية. أما أعضاء فريق النقاش فهم:

- السيدة Anushka Ratnayake، المؤسسة، والرئيسة التنفيذية لمؤسسة myAgro (السنغال)
- السيد Nnaemeka C. Ikegwuonu، المؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة ColdHubs Limited (نيجيريا)
- السيدة Dulce Martinez، المديرة الإبداعية ومؤسسة Fábrica Social (المكسيك)
- السيدة عنان الشربيني، استشارية شابة، "يدوي" (مصر)

265- ويمكن استعراض النقاش من خلال الرابط التالي.

إطار الانتقال في الصندوق (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 42/L.9)

266- **السيد Hoogeveen (هولندا) ترأس الجلسة.**

267- **السيد BROWN** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) قام بتقديم البند، مشيرا إلى أن إطار الانتقال كان من بين الابتكارات التي اقترحتها إدارة الصندوق كجزء من مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد. وبحكم كونه جزء هاما من نموذج العمل المعزز لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، يتألف هذا الإطار من جملة من الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى توجيه انخراط الصندوق مع الدول الزبونة لديه، بحيث يمكن مواءمة تدخلات الصندوق بصورة أكثر فعالية مع المتطلبات القطرية المخصوصة. ويتمثل الهدف في تحسين قدرة الصندوق على الاستجابة للظروف المتغيرة مع انتقال البلدان عبر مستويات الدخل المختلفة.

268- وقد اجتمعت مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال سبع مرات، وعقدت دورتين من المناقشات غير الرسمية مع الإدارة، إضافة إلى خمس ندوات غير رسمية. وحللت وصادقت على العناصر الأساسية لهذا الإطار، الذي يعتبر ماليا وتشغيليا بطبيعته، ويهدف إلى الإبقاء على الانتقال القطري السلس من مستوى دخل إلى آخر، وتقليل الانزلاق إلى الوراء مجددا إلى أقصى حد ممكن. وأدرج عناصره المالية، وبخاصة إدخال آلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج عبر شروط التمويل جميعها أخذ في تعديل سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، الذي تم تبنيه في وقت سابق من الدورة.

269- ومن الناحية التشغيلية، يقصد بإطار الانتقال هذا توسيع جملة المنتجات الإقراضية وغير الإقراضية التي يوفرها الصندوق من خلال تجربة أدوات جديدة، وتعزيز نهج المساعدة التقنية مستردة التكاليف، والتركيز بصورة أكثر كثافة على الانخراط السياساتي على المستوى القطري، وعلى التعاون التقني بين بلدان الجنوب. كذلك فإنه يكثف أيضا التركيز على التمويل المشترك، الذي يعتبر مظهرا رئيسيا لنموذج العمل الجديد المنعكس في أهداف التمويل المشترك لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وتتوقع هذه الأهداف زيادة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية، مما يعد إشارة إلى الملكية القطرية ومفتاحا للاستدامة وللوصول إلى تمويل مشترك دولي أكبر. وسوف تستقي

المبادئ والإجراءات التوجيهية المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية المستندة إلى النتائج من أكثر العناصر أهمية في إطار الانتقال لإعداد حزمة متكاملة مفصلة حسب الاحتياجات للدعم الذي يوفره الصندوق للبلدان المعنية.

270- وقد صادق المجلس التنفيذي على إطار الانتقال في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018، وهو الآن معروض على مجلس المحافظين للعلم. وستستمر مجموعة العمل بمداولاتها عام 2019 بما يتماشى مع اختصاصاتها بالتنسيق مع اللجان ومجموعات العمل الأخرى في الصندوق. وسوف توفر التوجيه للمجلس التنفيذي حول البنود التي يغطيها النهج الخاص بإطار الانتقال، والتي تتطلب إطارا زمنيا أطول. وسيتم تحديث إطار الانتقال بصورة منتظمة لعكس الابتكارات الإضافية التي سيدخلها الصندوق بغية تقديم أفضل الحلول الإنمائية الممكنة لجميع زبائنه.

271- **أحاط مجلس المحافظين علما بإطار الانتقال.**

مقترح لنظام آلي للتصويت في الصندوق (البند السابع من جدول الأعمال) (GC 42/L.5/Rev.1)

272- **السيدة هيروسي** (سكرتيرة الصندوق)، قدمت لهذا البند، قائلة بأنه، وبعد القرار الذي اتخذ لاستعراض الممارسة الجيدة المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق (القرار 197/د-40)، طلب مجلس المحافظين من الأمانة العامة تحري جدوى إيجاد نظام الكتروني للتصويت، وإبلاغ المجلس التنفيذي بذلك، بحيث يعرض توصياته بهذا الموضوع على مجلس المحافظين عام 2019. وقد تحرت الأمانة العامة الحلول المتاحة واتصلت بمؤسسات أخرى تنظر بالفعل أو يوجد لديها نظام للتصويت الالكتروني، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. كذلك فقد نشرت الأمانة العامة أيضا طلبا لتلقي المعلومات من خلال شعبة التوريد في الصندوق بغية الوصول إلى فهم أفضل للنظم الموجودة التي يمكن أن تلبي متطلبات الصندوق.

273- وفي ديسمبر/كانون الثاني 2018، اقترحت الأمانة العامة على المجلس التنفيذي ضرورة الاستمرار في تقدير جدوى إيجاد نظام آلي استنادا إلى المبادئ المنصوص عليها في الوثيقة GC 42/L.5/Rev 1. وصادق المجلس التنفيذي على عرض مقترح على مجلس المحافظين للموافقة عليه، مع التأكيد على أنه يتوجب على مثل هذا النظام ضمان سرية التصويت ونزاهته دون وقوع أية أخطاء، علاوة على تقليص جميع مخاطر الهجمات الالكترونية.

274- وفي حال وافق المجلس التنفيذي على هذا المقترح، سوف تباشر الأمانة العامة بعملية للتوريد لاختيار نظام قادر على تلبية متطلبات الصندوق. وتتضمن العملية تحديد متطلبات العمل المفصلة لهذا النظام ونشر طلب استدراج عروض. وتحلل الأمانة العامة بصورة نشطة العروض المستلمة، بالتزام دقيق إجراءات التوريد في الصندوق، وستبلغ المجلس التنفيذي عن النتائج كي يصل إلى قرار مستنير بشأن التنفيذ. وفي حال أوصى المجلس التنفيذي مجلس المحافظين بالمصادقة على تنفيذ نظام تصويت آلي في الصندوق، وفي حال صادق مجلس المحافظين على هذا التنفيذ، يمكن من حيث المبدأ اختبار هذا النظام بالتزامن مع انعقاد دورة مجلس المحافظين عام 2020.

275- **أوصى مجلس المحافظين الأمانة العامة بالمضي قدما في عملية تقدير جدوى إيجاد نظام تصويت آلي في الصندوق استنادا إلى المبادئ الواردة في الوثيقة GC 42/L.5/Rev.1.**

مسائل أخرى (البند 12 من جدول الأعمال)

مقترح بشأن مكان انعقاد الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني لموارد الصندوق (GC 42/L.10).

276- **رئيس الجلسة**، أشار إلى المقترح الذي تقدم به مندوب للهند في وقت سابق من الدورة والذي ينص على عقد الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في نيودلهي، ولفت انتباه المحافظين إلى مسودة القرار ذات الصلة الموجودة في الوثيقة الجديدة GC 42/L.10. وبعد المشاورات، تقرر الطلب من المجلس التنفيذي النظر في المقترح والتأكد من أن تنفيذه سيكون ممتثلا للمادة 4 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، التي تنص على إمكانية عقد دورة من دورات من دورات مجلس المحافظين في مكان آخر غير مقر الصندوق، شريطة عدم تكبد الصندوق لأية تكاليف إضافية.

277- **مندوب زامبيا** قال بأن عقد دورة مجلس المحافظين بعيدا عن روما سيوضح صورة الصندوق، وسيجعله أقرب إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذي هم مجال تركيز عملياته. ومن جهة أخرى، فإنه قد يحد من قدرة البلدان منخفضة الدخل على الحضور، إذ أن مثل هذه البلدان تمكنت من حضور دورات مجلس المحافظين المعقودة في روما لأنها تمتلك ممثلين دائمين تقع مقار عملهم في روما، وهم على علم بالقضايا التي تعرض للنقاش. أما مشاركتهم في دورة تعقد في مكان آخر فقد تعرقلها تكاليف السفر. إضافة إلى ذلك، فإن ممثليهم في المواقع الأخرى ليسوا على اطلاع بالقضايا، مما قد تؤثر على جودة المداولات.

278- **مندوب نيجيريا**، وافق على المقترح القائل بإحالة الموضوع إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه واتخاذ قرار بشأنه، قائلا بأنها ستكون المرة الأولى التي ينظر فيها المجلس التنفيذي في مثل هذا الموضوع. وقال بأنه قد حضر دورة من دورات هيئة المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق في قطر، على سبيل المثال، ويتوجب على المجلس التنفيذي تحري خبرة الصندوق في ذلك الاجتماع للتأكد من ما الذي نجح وما الذي لم ينجح، ولماذا لم تعقد مثل هذه الاجتماعات خارج روما بعد ذلك الاجتماع. ويتوجب عليه تشاطر نتائج هذا الموضوع مع مجلس المحافظين. وفي حال قرر المجلس التنفيذي بعدئذ عقد دورات مجلس المحافظين خارج روما، يتوجب عليه إما تدوير مكان الانعقاد، إما على أساس إقليمي أو على أساس قوائم الصندوق.

279- **تبنى مجلس المحافظين القرار 210/د-42 الذي يفوض المجلس التنفيذي بصلاحية النظر في واتخاذ قرار بشأن المقترح، مع ضمان أن يمتثل مثل هذا القرار وتنفيذه للمادة 4 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين وعدم انطوائه على تكبد الصندوق لأية تكاليف إضافية.**

الجلسة التفاعلية الثالثة – مستقبل الزراعة: التكنولوجيات الجديدة لتحويل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

280- **السيدة RICHTER** (نائبة رئيس الصندوق)عرّفت بمدير النقاش في هذه الجلسة التفاعلية، السيد Wu، نائب الرئيس المساعد لدائرة خدمات المنظمة في الصندوق. والسيد Subhash Chandra Garg، الأمين العام لدائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية في الهند، الذي دعي ليكون المتحدث الرئيسي في هذه الجلسة. أما أعضاء فريق النقاش فهم التالية أسماؤهم:

- السيد Hamza Rkha Chaham، المديرة الإداري لمؤسسة SOWIT (فرنسا)

- السيدة Ingabire Muziga Mammy، المديرة الإدارية لشركة Charis Unmanned Aerial Solutions Ltd (CHARIS UAS) (رواندا)
- السيدة Veronica Barbati ، رئيسة Coldiretti Giovani Impresa (إيطاليا)
- السيدة Nicole Nguyen، رئيسة إقليم آسيا والمحيط الهادي في مؤسسة Infinity Blockchain Ventures (تايلندا)
- السيد Quan Le، المؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة Binkabi (المملكة المتحدة)

281- ويمكن الرجوع إلى المناقشة التي أجريت في الجلسة التفاعلية من خلال هذا الرابط.

282- **السيد Hoogeveen (هولندا) ترأس الجلسة.**

البيان الختامي لرئيس الصندوق.

283- **السيد أنغبو** رئيس الصندوق ألقى بيانا ختاميا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

اختتام الدورة

284- **رئيس المجلس** ألقى بيانا ختاميا يمكن الرجوع إليه من خلال هذا الرابط، ويرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

285- وأعلن اختتام الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين

286- **اختتم الاجتماع الساعة 6.25 مساء.**

باء- البيانات العامة

بدءاً من الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين، ولضمان أن تكون دورة المجلس تفاعلية، وبغية تعظيم مساهمة المحافظين في المناقشات، تم استحداث إجراء جديد للبيانات العامة. وبناءً على ذلك، يطلب من الوفود تقديم بياناتهم مكتوبة أو مسجلة بطريقة الفيديو بدلاً من الإدلاء بها خلال الدورة.

في المجموع، تم تقديم 33 بياناً إلى مكتب سكرتير الصندوق للدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين من قبل الدول الأعضاء التالية: لكسمبرغ نيابة عن بلدان البنلوكس، والسويد بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وجمهورية أنغولا، وجمهورية الأرجنتين، وجمهورية النمسا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، ومملكة كمبوديا، وكندا، وجمهورية الصين الشعبية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية غينيا الاستوائية، وجمهورية فيجي، والجمهورية الفرنسية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية الهند، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية إيطاليا، واليابان، وجمهورية كيريباس، وجمهورية كوريا، ومملكة ليسوتو، ونيوزيلندا، وجمهورية نيكاراغوا، ودولة قطر، وجمهورية رواندا، ودولة ساموا المستقلة، ومملكة إسبانيا، وجمهورية السودان، وجمهورية توغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وجميع البيانات، سواء كانت مكتوبة أو مسجلة بطريقة الفيديو، متاحة على صفحة الويب الخاصة بالدورة تحت الوثائق والبيانات القطرية.

الفصل الرابع – البيانات والكلمات الخاصة

قداسة البابا فرنسيس

معالي السيد Giuseppe Conte، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا

فخامة الرئيس Danilo Medina Sánchez، رئيس الجمهورية الدومينيكية

معالي السيدة Geraldine Mukeshimana، وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا، تحضر حفل الافتتاح بالنيابة عن رئيس جمهورية رواندا

السيد جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

معالي السيد Hans Hoogeveen

رئيس مجلس المحافظين

محافظ مملكة هولندا لدى الصندوق

سعادة السفيرة María Cristina Boldorini

نائبة رئيس مجلس المحافظين

محافظة جمهورية الأرجنتين لدى الصندوق

السيد Adnin Hadiyanto

نائب رئيس مجلس المحافظين

محافظ جمهورية إندونيسيا لدى الصندوق

السيدة أتسوكو هيروسي
سكرتيرة الصندوق

العازفة Midori، رسولة الأمم المتحدة للسلام

السيدة Sherrie Silver

المسؤولة عن استقطاب تأييد الصندوق لشباب الريف

البيان الترحيبي للسيد Hans Hoogeveen، رئيس مجلس المحافظين للدورة الثانية والأربعين

صباح الخير،

قداسة الحبر الأعظم،
المحافظون الموقرون،
المندوبون والمراقبون الأكارم،
سيداتي وسادتي،

إنه لشرف عظيم لي ومصدر سعادة كبيرة أن أترأس دورة مجلس المحافظين، وأن أرحب بكم في الدورة الثانية والأربعين لهذا المجلس. لمرة واحدة كل العام نجتمع كمحافظي الصندوق للتداول في أعمال المنظمة، وعلى وجه الخصوص للتداول بشأن استراتيجياتها المستقبلية. وبطبيعة الحال، فإن كل ما نفعله يهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهداف هذا الصندوق.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فقد وعدنا العالم وألزمنا أنفسنا بالتوصل إلى عالم متحرر من الجوع بحلول عام 2030. ولكن ومع الأعداد المتنامية للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، فإننا نتخلف عن تحقيق هذا الحلم. فزيادة العدد بحدود 44 مليون شخص منذ عام 2016 أمر غير مقبول. ومهما كانت اختلافاتنا، لا يمكن لنا أن نتخلى عن حربنا ضد الجوع في العالم. دعونا نفكر في الأمر لنستوعبه، اليوم، هنالك أكثر من 20 مليون شخص يواجهون المجاعة. أغمضوا أعينكم وفكروا بهذا الأمر. والآن افتحوا أعينكم وتطلعوا إلى جيرانكم على اليمين واليسار. إذا كانوا يعيشون في منطقة نزاع أو منطقة مجاعة، فلن يتمكن إلا واحد منكم من البقاء على قيد الحياة. مرة أخرى، هذا الأمر غير مقبول. وبطبيعة الحال، فإننا جميعا نعرف الأسباب، وهي على وجه الخصوص النزاعات والجفاف. وأما العنصر الثاني فهو أننا ننتج أكثر مما يكفي لإطعام جميع البشر في العالم، ولكن في الوقت نفسه، نفقد أكثر من ثلث إنتاجنا من الأغذية كل عام بما تعادل قيمته حوالي 1 تريليون دولار أمريكي.

ولكن هنالك أيضا رسالة أمل. فهذه الكوارث من صنع الإنسان. وإذا كانت أفعال البشر هي سبب الكارثة، بإمكان تدخلات البشر أن تأتي بالحلول والإجراءات المناسبة. إذن ما الذي يتوجب علينا عمله؟ كيف نحل هذا الأمر؟ هنالك شيء نعرفه وهو أنه يتوجب علينا القيام بالمزيد. نعم، بإمكاننا القيام بالمزيد. فنحن نمتلك التكنولوجيات، ونمتلك المحاصيل والخبرة، والأشخاص والتمويل. وبطبيعة الحال، لدينا الصندوق أيضا. ومع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، يمكن للمنظمات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها أن تقود المسيرة، وأن تقودنا إلى السبيل المفضي إلى الحلول. فولاية الصندوق المتمثلة في القضاء على الجوع والفقر من خلال الاستثمار في السكان الريفيين وتعزيز التنمية المستدامة، لم تكن أكثر أهمية مما هي عليه الآن، ولكي يستمر الصندوق في لعب دوره حتى عام 2030، وهو الموعد الأقصى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، نعلم جميعا بأنه يتوجب علينا إجراء تغييرات كبيرة وعلى وجه الخصوص عندما ننظر إلى الاستدامة المالية للصندوق.

يتوجب علينا التمويل بصورة أكبر للقيام بما هو أكثر. نحن نعلم، كحكومات، بأنه لا يمكننا القيام بذلك بمفردنا. فلدينا منظومة الأمم المتحدة ولدينا الجهود المتضافرة المشتركة. علاوة على ذلك، لدينا تنمية واعدة يبدي القطاع الخاص أكثر من استعداده للعب دوره فيها، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وعلينا انتهاز هذه الفرصة للعمل معه، للاجتماع معا والالتزام معا وتنفيذ مشروعنا المشترك معا. وأخيرا وليس آخرا، لدينا الشباب. لدينا أكثر

من 500 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم بأسره، ولكن وسطي أعمارهم يتجاوز 60 عاما. إذن من سيقوم بالإنتاج وإيصال الأغذية في المستقبل؟ في الوقت نفسه، تشير الإسقاطات إلى أنه وفي عام 2030 فإن وسطي أعمار 40 بالمائة من سكان العالم (الذي سيبلغ تعدادهم حوالي 8.5 مليار نسمة على كوكب الأرض) سيترواح بين عامي 15 و24 سنة، كما سيعيش معظمهم في أفريقيا وآسيا. كيف نشركهم في نظمنا الغذائية؟ هل سنقوم بذلك من خلال العدسة التقليدية أم أننا سنغيرها ونعطيهم الفرصة لتقرير مستقبلهم بأنفسهم؟

تلك هي القضايا الهامة التي سنناقشها خلال اليومين القادمين. دعونا نستجمع قوانا للتغيير لتحقيق هدف القضاء على الجوع. ودعوني بطبيعة الحال، أن أشكر كل شخص أسهم في هذا الاجتماع الهام: مكتب مجلس المحافظين مع زملائي، سعادة السفيرة María Cristina Boldorini، ومحافظ إندونسيا السيد Andin Hadiyanto، الذين سيشاركونني في ترأس الجلسات خلال اليومين القادمين. دعوني أيضا بطبيعة الحال، أن أشكر موظفي الصندوق، وموظفي منظمة الأغذية والزراعة وكل من أسهم في هذا الاجتماع، وعلى وجه الخصوص أود أن أشكر رئيس الصندوق، الذي سيوجهنا خلال هذا الاجتماع بشأن القضايا الهامة. وأيضا، فإنني ممتن للغاية للسيد Graziano da Silva، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة على موافقته لاستضافة هذا الاجتماع هنا في بيته. بعد قليل سيقوم بإدلاء بيان أمامنا أيضا.

اليوم يمثل شرفا عظيما لي، وأظن لنا جميعا ونحن نرحب بقداسة البابا فرنسيس، علاوة على فخامة الرئيس Danilo Medina Sanchez، رئيس الجمهورية الدومينيكية، ومعالي السيد Giuseppe Conte، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا، ومعالي السيدة Geraldine Mukeshimana، وزيرة الزراعة في جمهورية رواندا، التي تحضر هذا الاجتماع بالنيابة عن رئيس جمهورية رواندا فخامة الرئيس Paul Kagame.

كلمة ألقاها رئيس الصندوق للترحيب بقداسة البابا فرنسيس ومعالي السيد Giuseppe Conte، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية

أتحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق، وأتشرف بأن أرحب بضيفين مرموقين في الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين.

قداستكم، إن حضوركم اليوم يبعث فينا جميعا بالأمل. ويذكّرنا الانتشار غير المسبوق للمنشور البابوي *Laudato Sí* بالضرورة المطلقة والمهمة الملحة التي نتحملها. فالاستثمارات التي نوجهها للشباب، وخاصة الشباب الريفي، والعمليات الميدانية التي تضطلع بها فرقنا في هذا المجال تقوم على قناعة راسخة. وهي عزمنا الجماعي على التصدي لتحديات عصرنا من أجل السكان والأقاليم والمجتمعات المحلية ومعهم وذلك مع تنوع ثقافاتنا وثرائها. وهذا هو السبب في أنني ما زلت مقتنعا بأن رؤيتكم لعالم أكثر عدلا، وخال من الفقر والجوع، يتردد صداها في كل واحد منا. وأشكركم على ذلك.

صاحب المعالي السيد Giuseppe Conte، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، لقد اعتمد الصندوق دائما على إيطاليا كإحدى شركائه الأوائل. واسمحوا لي أن أسلط الضوء هنا على مثال رمزي يتمثل في النموذج المتكامل للتعاونيات الإيطالية التي تمثل مصدرا للإلهام ومصدرا للابتكار لمهمتنا المتعلقة بالمزارع الريفية الصغيرة. ولهذا السبب، يكتسي الدعم الذي تقدمه إيطاليا لإصلاح النموذج التشغيلي والمالي للصندوق أهمية كبيرة بالنسبة لنا. وفي الواقع، فإن الحاجة إلى آثار مستدامة وكبيرة لاستثماراتنا تتطلب منا الكثير من العمل. ولذلك نحن مدعوون هنا إلى أن نكون أكثر طموحا للتصدي للتحديات التي تربط بين بلداننا. وقد وجد الصندوق والوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، وهما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، هنا في روما مركزا دوليا رائدا لتنفيذ مهمتنا المتمثلة في مكافحة الجوع والفقر في جميع أنحاء العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتحية المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة السيد José Graziano da Silva والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي السيد David Beasley، وكذلك فريق منظمة الأغذية والزراعة بأكمله الذي استضافنا في هذا المكان الفريد.

السيد رئيس مجلس الوزراء، لا تزال الضيافة الإيطالية أساسية لتنفيذ مهمتنا في خدمة الأمن الغذائي والتحول الريفي. وأود أن أكرر امتناني لكم.

البيان الذي ألقاه السيد غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

دعوني أولاً أرحّب بكم جميعاً في مقر منظمة الأغذية والزراعة اليوم بمناسبة انعقاد هذا الاجتماع الهام للغاية. إنه لشرف لمنظمة الأغذية والزراعة أن تستضيف مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

قداسة الحبر الأعظم، إنه لشرف عظيم لنا أن نستقبلك هنا مرة أخرى في مقر منظمتنا. لقد كان حضورك على الدوام مصدراً للأمل، كما أنه يمدنا بالمزيد من القوة في نضالنا للوصول إلى عالم عادل تغدو فيه المساواة والعدالة قيماً سائدة بيننا جميعاً، علاوة على جهودنا للترويج للسلام، وهو شرط لا غنى عنه إذا أردنا النجاح في القضاء على الجوع. وكما ذكر رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالفعل، فقد علمتنا رسالتكم البابوية مدى أهمية الحفاظ على التوزان بين البشر والطبيعة إذا ما أردنا لهذا العالم أن يبقى مستداماً. إن الجهود المبذولة الآن ضد الهجرة القسرية وتغيّر المناخ، والتغذية التي يتوجب أن تكون متاحة للجميع هي، كما أنا على يقين، متأصلة في قلب منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، علاوة على برنامج الأغذية العالمي. وأودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأعبّر عن تقديري لقداسة البابا على الدعم الذي أعطاه لعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها خلال السنوات الست من توليه رئاسة الكنيسة. نشكرك جزيل الشكر قداسة البابا.

معالي الحضور، سيداتي وسادتي،

دعوني أوكد مرة أخرى على التزام منظمة الأغذية والزراعة بتعميق التعاون بين الصندوق، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الوصول إلى عالم متحرر من الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وللترويج أيضا لتنمية زراعية أكثر استدامة. إن للوكالات الثلاث ولايات مختلفة، ولكنها تضطلع بمسؤوليات تكمل بعضها بعضاً. فالصندوق قبل كل شيء مؤسسة مالية. في حين أن منظمة الأغذية والزراعة تركّز أساساً على العمل المعياري وعلى المساعدة التقنية، بينما يتصدى برنامج الأغذية العالمي للقضايا الطارئة ذات الصلة بالأزمات الغذائية. وتعد هذه المسؤوليات المتكاملة أساس التنفيذ الناجح للبرامج والمشروعات على أرض الواقع، وبخاصة لدعم الزراعة الأسرية. ولذلك تم تعيين كل من الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة كوكالتين منفذتين لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019–2028. وانضم برنامج الأغذية العالمي إلينا للترويج لهذا العقد حيث يواجه المزارعون الأسريون في العادة العديد من التحديات الطارئة أيضاً. كذلك وكما يعلم العديد منكم، فإننا ننظم معاً مؤتمراً هنا في المقر بتاريخ 27–28 مايو/أيار للإطلاق الرسمي لعقد الزراعة الأسرية. إننا نتوجه بالدعوة لكم جميعاً. وسأكون في غاية السعادة لو تمكنتم من الانضمام إلينا، يا قداسة البابا.

إنني أتمنى لكم كل النجاح في مداولاتكم في دورة مجلس المحافظين هذه، وأتمنى لكم اجتماعاً مثمراً للغاية. وأرجو منكم أن تشعروا وكأنكم في بيتكم. وشكراً لكم مرة أخرى على حضوركم.

البيان الذي ألقاه قداسة البابا فرنسيس في الحفل الافتتاحي للدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

السيد رئيس الصندوق،
رؤساء الدول،
رئيس وزراء إيطاليا،
معالي الوزراء،
المندوبون والممثلون الدائمون للدول الأعضاء،
سيداتي وسادتي،
لقد سررت باستلامي الدعوة التي وجهتموها لي، سيادة رئيس الصندوق، بالنيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لأتحدث في الحفل الافتتاحي للدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي هذه المنظمة الحكومية الدولية.

وينبع حضوري هنا من الرغبة في أن أجلب إلى هذا البيت احتياجات وتطلعات أعداد كبيرة من إخوتنا وأخواتنا الذين يعانون في جميع أنحاء العالم. وأودّ منا من أن نتمكن من النظر إليهم في وجوههم وبدون خجل لأننا استمعنا إلى صرخاتهم في نهاية المطاف وتطرقنا لشواغلهم. إنهم يعيشون في أوضاع دقيقة وسيئة، تتسم بتلوث الهواء، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتلوث المياه والتربة الحامضية. إنهم لا يمتلكون ما يكفي من المياه لأنفسهم ولمحاصيلهم. وبناهم الصحية غير كافية، كما أن منازلهم نادرة ولا تفي بالمعايير الاعتيادية. ويستمر تفشي هذه الوقائع على الرغم من الخطوات العظيمة التي حققها مجتمعنا في مجالات المعرفة. وتعني هذه الخطوات بأننا نمتلك مجتمعا قادرا على إحراز التقدم بشأن قراراته الجيدة. مجتمع بمقدوره أن يتنصر وسينتصر في معركته ضد الجوع والفقر في حال اتسم بالجدية إزاء هذه المعركة. فخوض هذه المعركة بإصرار أمر ضروري إذا ما أردنا أن نسمع – لا كشعار وإنما كحقيقة – أن الجوع لا حاضر له ولا مستقبل، إنه مجرد ماضٍ. وبقيامنا بهذا، فإننا بحاجة لأن نتلقى المساعدة من المجتمع الدولي والمجتمع المدني وجميع أولئك الذين يمتلكون الموارد. إنها ليست بالمسؤوليات التي يمكن أن نتخلص منها من خلال تمريرها إلى الآخرين، ولكن لابد من أن نتحملها لنوفر حلولا واقعية وملموسة.

لقد دعم الكرسي الرسولي وعلى الدوام جهود المنظمات الدولية الرامية إلى التطرق للفقر. فمنذ وقت مبكر في ديسمبر/كانون الأول 1964 في بومباي، وبعد ذلك وتحت ظروف مختلفة دعى القديس بولس السادس لإنشاء صندوق عالمي لمحاربة الفقر "يقدم مساعدة حاسمة للتنمية المتكاملة لأكثر قطاعات البشرية حرمانا" (*الحديث الذي ألقاه قداسة بولوس السادس أمام مؤتمر الأغذية العالمي* في 9 نوفمبر/تشرين الأول 1974). ومنذ ذلك الحين وكل من جاؤوا بعده لم يتوقفوا عن دعم مبادرات وترويج المبادارت من هذه الشاكلة، ولعل أفضل مثال عليها هو الصندوق.

وتستمر الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق بنفس هذه الروح. والمهمة المتمثلة أمامكم هي مهمة مقنعة وحاسمة: وهي خلق فرص ابتكارية وتبديد الصخب وتزويد جميع الشعوب بوسائل التطرق لاحتياجاتها. ويتوجب على المجتمع الدولي بعد صياغته لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة الآن أن يتخذ خطوات أخرى لتحقيق الأهداف 17 للتنمية المستدامة. وبهذا الصدد، فإن مساهمة الصندوق حاسمة في تحقيق أو هدفين، وهما: القضاء على الفقر ومحاربة الجوع والترويج للأمن الغذائي. ولن يكون كل ذلك ممكنا بدون التنمية الريفية – والتي ما فتء

الحديث عنها منذ سنوات إلا انها لم تتبلور حتى الآن. وهنالك تناقض واضح هنا: فأكثر من 820 مليون شخص ممن يعانون من الجوع وسوء التغذية في العالم يعيشون في المناطق الريفية وهم في واقع الأمر المزارعون الذين الذين ينتجون الأغذية. علاوة على ذلك، فإن الهجرة من الأرياف إلى المدن توجّه عالمي لا يمكن لنا أن نتجاهله.

لذا، فإن التنمية المحلية قيمة بحدّ ذاتها أكثر من مجرد كونها مهمة لتحقيق أهداف أخرى. إذ يجب أن يتمكن كل شخص وكل مجتمع من تحقيق إمكانياته بالكامل بهدف عيش حياة بشرية تستحق أن تسمى بهذا الإسم. إنني أحث جميع أولئك الذين يتبوؤون مراكز المسؤولية في أممهم وفي الوكالات الحكومية الدولية، علاوة على أولئك الذين بإمكانهم الإسهام من القطاعين العام والخاص أن يطوروا السبل الرامية إلى تنفيذ الإجراءات الرامية في المناطق الريفية من العالم بحيث يمكن أن يغدوا هم بأنفسهم مهندسي إنتاجهم وتقدمهم الخاص.

والمشاكل التي ابتلى بها مصير الأعداد الكبيرة من إخواننا وأخواتنا لا يمكن حلّها بمعزل أو بصورة عرضية، أو على أساس مؤقت. واليوم أكثر من أي وقت مضى نحن بحاجة لتضافر جهودنا وللوصول إلى إجماع في الآراء ولإرساء روابط أقوى. فالتحديات الحالية متشابكة ومعقدة بصورة لا يمكن لنا أن نستمر في التطرق إليها بصورة متقطعة بحلول طارئة. إننا بحاجة لأن نشرك الأشخاص الذين يعانون من الفقر بصورة مباشرة عوضا عن اعتبارهم مجرد متلقين يمكن أن تؤدي إلى التبعية. يتوجب علينا على الدوام أن نؤكد على محورية البشر متذكرين على الدوام أن "العمليات الجديدة التي تتم صياغتها لا يمكن على الدوام أن توائم أطرا تم استيرادها من الخارج وإنما لابد وأن تستند إلى الثقافة المحلية نفسها". (*شرة البابا فرنسيس*، 144). وكما شهدنا في السنوات الأخيرة، فقد حقق الصندوق نتائج أفضل من خلال اللامركزية والترويج للتعاون مع بلدان الجنوب وتنويع مصادر تمويله ونهجه والترويج للإجراءات المستندة إلى البراهين التي تولد المعرفة بدورها. إنني أشجعكم على الاستمرار في هذا المسار لأنه يؤدي على الدوام إلى تحسين الظروف المعيشية لأولئك الذين هم في أشد الحاجة.

وأخيرا، أود أن أتشاطر معكم بعض الأفكار التي تركز على وجه الخصوص على "الابتكار الريفي وريادة الأعمال"، وهو الموضوع الموجه لدورة هذا العام. إننا بحاجة للالتزام بالابتكار وريادة الأعمال، وبالدور الرائد للجهات الفعلة المحلية وعمليات الإنتاج الكفؤة إذا ما أردنا تحقيق التحول الريفي مع إبقاء عين مفتوحة على استئصال سوء التغذية وتنمية المناطق الريفية. وفي هذا السياق، نحتاج للترويج "للعلم المترافق بالضمير"، من خلال جعل التكنولوجيا في خدمة الفقراء. إذ لا يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تختلف مع الثقافات المحلية والمعارف التقليدية، وإنما يجب أن ترفدها وتعمل بالاتساق معها.

إنني أشجع جميعكم هنا اليوم، وجميع العاملين مع الصندوق على أساس مستمر لضمان أن يكون عملكم وشواغلكم ومداولاتكم لمصلحة الأشخاص المستبعدين والذين هم ضحايا الإهمال والأنانية. ذلك هو الطريق لدحر الجوع وجني المواسم الوفيرة للعدالة والازدهار.

وشكرا لكم

البيان الذي ألقته Midori، رسولة الأمم المتحدة للسلام

معالي الحضور الكرام، سيادتي وسادتي، صباح الخير. إنه لشرف كبير لي أن أكون هنا اليوم.

كما شاهدتم في الفيلم الذي عرض للتو، قبل شهرين كنت في المناطق الريفية من فيت نام مع فريق الصندوق. ما الذي لم ترونه في هذا الفيلم هو الأسئلة التي خطرت على ذهني منذ بدأت زيارتي. ما الذي أفعله هنا؟ كيف يمكن للفنون أن تتواءم مع ما أراه؟ لقد زرت فيت نام لآخر مرة قبل حوالي 12 عاما، وقد خلف الأشخاص الذين التقيت بهم هنالك، وبخاصة الذين يعيشون في المناطق الجبلية أثرا قويا جدا علي. لن أنسى أبدا ما رأيته بأم عيني من الصراع الذي يقوده هؤلاء الناس في محاولتهم لمجرد البقاء على قيد الحياة يوما بعد يوم. ولكن هذه المرة، وعندما بدأت بالتحدث إلى النساء والفتيات في مشروع الصندوق، لاحظت شيئا مختلفا، مختلفا بصورة إيجابية للغاية، مختلفا بطريقة مثيرة للإعجاب. ما رأيته كان قوة التمكين، والمساواة والمسؤولية، والأمل، والفرق الذي يمكن أن يحدثه الأشخاص الذين يحسون بأنهم في موقع السيطرة. لقد رأيت الصمود والثقة تشع من أعماق هؤلاء النساء.

من محادثاتي مع النساء، تعلمت بأن التنمية ليست مجرد مكسب مالي. بل إنها رؤية للعمل نحو المستقبل. فالنساء اللواتي قابلتهن لم ينحصر تفكيرهن في اليوم، وإنما كنّ يستخدمن الأموال التي جنينها للاستثمار في المستقبل، في غذ يتيح فرص تعليمية أفضل لأطفالهن، وجلب المزيد من فرص الوصول لقراهن من خلال الجسور والمراكز المجتمعية والطرق الجديدة التي تم تشييدها. وقد قالت لي بعض النساء بأنهن شعرن بالخوف في بداية الأمر، لأنه كان لابد لهن في نهاية المطاف من تسديد القروض التي حصلن عليها، إلا أن الحصول على هذه القروض منحهن إحساسا بالمسؤولية، علاوة على الحق في المشاركة. لقد منحتهن هذه القروض إحساسا بالإنجاز عندما تمكنّ من تسديدها. كما أنها منحتهن الثقة بإحداث تغيير في مجتمعاتهن. لقد رأينا الإنجازات التي حققتها أعمالهن لتحسين القرية بأسرها وأفراد هذه القرية.

إنها وسيلة قوية للغاية للتطرق لانعدام المساواة. وعندما تحدثت مع الفتيات في القرى، قلن لي بأن أمهاتهن وخالتهن هنّ مصدر الإلهام لهن، وهنّ القدوة التي يصبون إليها. وبالتطلع إلى أنشطة الصندوق، ما بهرني هو أن التنمية المستدامة ليست محاولة لإيجاد إيماءة كبيرة، لبناء مدرسة جديدة، أو لجلب حزمة من الثياب، وإنما وعوضا عن ذلك فهي تتعلق بالعمل على المستوى القاعدي والسير بخطوات صغيرة . لأن جميع هذه الخطوات الصغيرة ستتضاعف بحيث يغدو العمل أكثر قوة، وأطول أمدا مما يحث المجتمع بأسره على امتلاكه واعتناقه.

كيف يمكن للفنون أن تتواءم مع كل هذا؟ تخبرنا أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بوجوب أن يتمتع جميع البشر لا بالحق بالغذاء والمأوى فقط وإنما بالحق بعيش حياة مزدهرة مرضية. فالحياة ليست مجرد البقاء على قيد الحياة، وإنما تنطوي أيضا على الأمور التي ترفع من معنوياتنا وتغني أرواحنا وتنير عقولنا. فالفنون والموسيقى هي أمور ينفرد بها الإنسان عن غيره من المخلوقات، وهي تمثل ما يقبع بداخل حياتنا العاطفية. الموسيقى هي شعر في أغنية يمكن أن نجدها في قلوبنا، يمكن أن نطلقها ونخرجها ونتشاطرها مع الأخرين. للموسيقى القدرة على تحريك البشر وتقريبهم من بعضهم البعض، وللموسيقى القدرة على الشفاء والمواساة والتفكير، وجعلنا نبتسم ونضحك. للموسيقى القدرة على إحياء السلام داخلنا كبشر. إنها تتعلق بالسعادة المستدامة.

الفتيات اللواتي قابلتهن في إحدى القرى الريفية أخبرنني بأنهن الآن عضوات في نوادي مختلفة، بما في ذلك نادٍ للموسيقى. لم تعد الفتيات يسألن نفس الأسئلة التي كان أهلنّ يسألنها في الماضي: كيف لي أن أبقى على قيد

الحياة اليوم؟ وإنما وعوضا عن ذلك، بدأن يشعرن بالراحة النفسية لسؤال أنفسهن: ما الذي يمكنني أن أفعله بحياتي؟ ما الذي أود أن أفعله بحياتي؟ وهن يتطلعن لأفق أوسع، وبالتالي تلعب الموسيقى دورا هاما في ذلك.

إنه لشرف عظيم لي اليوم أن أكون هنا وأن أتشاطر هذا اليوم معكم. وأود أن اختتم ملاحظاتي بشكركم جميعا لجعلكم هذا العالم مكانا أفضل، وآمل أن نعمل معا لخلق عالم لا يتم فيه ترك أي أحد يتخلف عن الركب، عالم يمكن لكل واحد منا أن يشارك فيه بمسؤولية.

رئيس الصندوق – كلمة ترحيب بالمتحدثين الافتتاحيين

اسمحوا لي أن ألقي بضع كلمات للترحيب بضيوفنا الموقرين. أولا، إلى فخامة السيد Danilo Medina Sánchez رئيس الجمهورية الدومينيكية.

سيدي الرئيس، أشكرك على موافقتك على إلقاء كلمة في الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق في مرحلة مهمة لمنظمتنا وللأشخاص الذين نخدمهم.

سيدي الرئيس، إن الانخفاض الملحوظ للفقر في الجمهورية الدومينيكية خلال رئاستكم يمثل بلا شك نجاحا يجذب انتباهنا. ويوضح مسار الأداء هذا وجود رؤية واضحة: عندما تكون المناطق الريفية في قلب استراتيجيات النمو الوطنية – وأتذكر زياراتكم الأسبوعية للمجتمعات الريفية – فإن النتائج جيدة وتتحقق في الوقت المناسب.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالسيدة الوزيرة Geraldine Mukeshimana، التي تمثل الرئيس السيد Paul Kagame، وأن أسلط الضوء على النتائج الرائعة التي حققتها رواندا في مجال الحد من الفقر – والتي يمكن تفسيرها بمجموعة من العوامل التي تناولناها، بالطبع مع جهات أخرى، في عملياتنا: يتعلق ذلك أساسا بالسياسة الطموحة للتحول الريفي، والإطار الحافز لخلق القيمة وبناء القدرة على الرصد والتنفيذ.

سيدي رئيس الجلسة، اسمحوا لي أن أكرر امتناني للرئيس السيد Medina Sánchez والوزيرة السيدة Geraldine Mukeshimana، اللذين نرحب بهما بيننا اليوم. أشكركم.

بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ديفيد بيزلي

معالي الوزراء. أصدقائي، جيلبير وغرازيانو. معالي الحضور. سيداتي وسادتي

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم هنا اليوم، ولشرف لي أن أستمع للكلمات الحكيمة لقداسة البابا.

إننا نضطلع بمسؤولية مشتركة لمساعدة الأشخاص على العيش بكرامة وبناء مستقبل متحرر من الفقر والجوع.

ولذلك فإننا جميعا، جيلبير وغرازيانو وأنا ملتزمون بشدة بضمان أن تعمل وكالاتنا معا بشكل أكثر ارتباطا وفعالية عما كان الوضع عليه في السابق. إننا ندرك بأن التعاون والشراكة هما السبيل الوحيد لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

ويُعد دعم الابتكار وريادة الأعمال لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أفضل سبيل لتحقيق الوصول إلى سبل عيش مستدامة لهم ولأسرهم. وينتج المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة معظم الغذاء في العالم إذ أنهم يوفرون 80 بالمائة من جميع الأغذية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك فإن العديد من هؤلاء المزارعين مجبرون على الكفاح بحميات غذائية رديئة ودخول منخفضة. ويعتمد 75 بالمائة من أشد السكان فقرا في العالم على الزراعة لتأمين سبل عيشهم.

وإذا تمكنّا من تصحيح هذه المشاكل الهيكلية، الموجودة في نظم الأغذية العالمية والتي تعني أن العديد من منتجي الأغذية في العالم هم ممن يعانون أيضا من انعدام الأمن الغذائي، فإننا نكون قد حققنا نقلة نوعية للوصول إلى عالم متحرر من الجوع بحلول عام 2030.

ولذا تعمل الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها لدعم الابتكار وريادة الأعمال بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة . وفي شهر أغسطس الماضي، ذهبنا أنا وجيلبير وغرازيانو إلى النيجر معا حيث رأينا بأم أعيننا مشروعا عظيما. إذ يتعلم المزارعون في هذا المشروع بناء أشكال تشبه الهلال من الطين وهي تقوم باحتجاز مياه الأمطار مما يسمح بزراعة المحاصيل في الظروف القاحلة و يُعتبر هذا العمل مثالاً رائعاً على الابتكار أثناء العمل.

وبدعم من الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، تعلّم المزارعون في النيجر والعديد منهم من النساء تقنيات زراعية جديد لإنتاج محاصيل للبيع وقاموا ببناء مطاحن وبنوكاً وبنوك للحبوب وافتتحوا اتحادا ائتمانيا للنساء.

ومن شأن مثل هذه الابتكارات إذا ما تم توسيع نطاقها وتكرارها أن تدعم في نهاية المطاف الأمن الغذائي لعدة ملايين أخرى من المزارعين على مستوى العالم مما يمكنهم من كسب قوتهم بحيث يمكن لكل أسرة وكل طفل بأن يتمتع بمستقبل متحرر من الجوع بغض النظر عن مكان إقامته.

إنني أتطلع للعمل معكم جميعا لتحقيق رؤيتنا المشتركة.

بيان فخامة الرئيس Danilo Medina Sánchez، رئيس الجمهورية الدومينيكية

يشرفني أن أتمكن من المشاركة في الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المنعقدة اليوم في مدينة روما التاريخية.

وأود التقدم بالشكر للرئيس أنغبو على دعوتي لحضور هذا الحدث معكم وإلقاء كلمة حول السياسات الزراعية قيد الإعداد حالياً في الجمهورية الدومينيكية.

غير أني أود، قبل بدء الحديث عن الطريقة التي ندعم بها المناطق الريفية، أن أوضّح السبب الكامن وراء هذا الدعم.

دعوني أخبركم عن أمر تعرفونه من دون شك، إلا أنه يتوجب التذكير به لأنه يعبّر عن واقع ينطلق منه العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. من المؤكد أن قارتنا لا تزال تعاني من مستويات عالية من انعدام المساواة، الأمر الذي يهدد ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن.

وبالنسبة لمن يولد في بلادنا، هنالك فرق كبير بين الولادة كذكر أو كأنثى، أو الولادة في المدينة بدلاً من المناطق الريفية. وهنالك فرق بين الولادة في عاصمة أحد بلداننا بدلاً من أريافها.

في عام 2012، كانت الحياة في المناطق الريفية من الجمهورية الدومينيكية تعني ضرورة التأقلم مع معدلات فقر أعلى بكثير مما يتعرض له سكان المدن.

وخلال زياراتي العديدة لبلدان مختلفة قبل أن أصبح رئيساً للبلاد، سنحت لي فرصة معاينة الفجوة الهائلة التي تفصل بين رفاهية حياة سكان المدن من جهة وحياة سكان المناطق الريفية القائمة على اقتصادات الكفاف من جهة أخرى. والواقع الذي أحاول وصفه الآن لا يقتصر على بلادي فقط، بل يشمل أغلب بلدان المنطقة، ولا سيما في أمريكا الوسطى والكاريبي.

وفي هذه البلدان، لا تنجح السياسات العامة في الوصول مطلقاً إلى المناطق الريفية. وكان على كل بلد أن يواجه صعوباته بصورة إفرادية، وأن يصلي كي لا تقضي موجات الجفاف أو الأمطار خلال ذلك العام على ما تم تحقيقه من منافع، أو أن تؤدي إلى إتلاف المحصول.

وخلال زياراتي لتلك البلدات الصغيرة، غالباً ما قيل لي: لقد أتيت الآن لأنك تريد الحصول على أصواتنا في الانتخابات، ولكنك لن تعود مطلقاً إلى هذا المكان إن أصبحت رئيساً للبلاد. عندئذ قررت تغيير ذلك الواقع، لأنها الطريقة الوحيدة لإحداث تغييرات مستدامة. وقد قطعت على نفسي عهداً بالذهاب إلى المناطق الريفية وبإيجاد الحلول لردم الهوة بين المنتجين والتنمية، وقد بات هذا الأمر أحد أولوياتنا.

وكانت تلك نقطة انطلاق العديد من المبادرات التي سمحت لنا اليوم بتحويل القطاع الزراعي في بلادنا. ومن المؤكد أن الحل الوحيد الممكن في أمريكا اللاتينية للقضاء على الجوع والفقر الريفيين يكمن في إعادة إحياء قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من خلال دعم أشد السكان ضعفاً، وضمان انخراطهم في سلاسل القيم الغذائية والزراعية. ولا يمكن إنقاذ هذه الأسر الريفية من براثن الفقر والضعف إلا انطلاقاً من من صغار المزراعين ومن مبدأ السيادة

الغذائية، ومن خلال دعم كل مجتمع محلي صغير وتحسين إنتاجه، لنحمي في الوقت نفسه التوازن الاقتصادي لبلداننا ونحد من اعتمادنا على الواردات الأجنبية.

يحمل هذا الاجتماع عنوان الابتكار الريفي وريادة الأعمال. وهذا عنواننا. وأود التأكيد على أنه في بلدان مثل الجمهورية الدومينيكية، لا تقترن العمليات والنماذج الابتكارية بالضرورة بالتنمية التكنولوجية المكلفة. بل يمكن للابتكار الكفيل بتحسين الظروف المعيشية للسكان أن يحصل من خلال أنشطة يمكن للحكومات والمجتمعات المحلية الاضطلاع بها عبر الإجراءات الهادفة إلى الحد من الفقر وانعدام المساواة. في حالتنا، طورنا نموذجاً من خلال مبادرة خاصة أطلقنا عليها اسم الزيارات المفاجئة: من دون بيروقراطية معقدة، وبالاستجابة لاحتياجات منتجينا، مع السعي في الوقت ذاته لتحقيق الأهداف الإنمائية التي نطمح إليها.

كل يوم أحد، وبصحبة مجموعة صغيرة من الموظفين، نجول البلاد ونزور أماكن لم يسبق لرئيس أن زارها. وبلقائنا هؤلاء المنتجين فإننا نصغي لأفكارهم ونقدّم لهم ما يحتاجونه من دعم لإطلاق مشاريعهم.

ومنذ استهلال هذه المبادرة في عام 2012، أتممنا 237 زيارة مفاجئة كل أيام الأحد. واستطعنا بهذه الطريقة إطلاق ما يزيد عن 870 1 مشروع إنتاجي. ومن الهام التنويه هنا بأني لا أتحدث عن الدعم فقط، فجهودنا ترمي إلى تطوير الرابطات، وإرساء الشراكات، وتعزيز التعاونيات، وتشجيع ريادة الأعمال الريفية.

وبعبارة أخرى، أعني بكلامي الجهود المستدامة الكفيلة بجلب المنافع على المجتمع بأكمله بما يزيد عن 000 1 فكرة جديدة لريادة الأعمال تُحدث تغييرات جذرية في اقتصادنا. ويستند هذا الاقتصاد على الوصول إلى الائتمان بشروط لم يسبق أن توفرت في بلادنا، وسهولة عمليات الدفع، وأدنى معدلات الفائدة نشهدها تاريخياً، علاوة على محاولة الاستفادة من كل وحدة إنتاجية. وقد صاحبنا ذلك بالمساعدة التقنية والمتابعة الميدانية، واستثمرنا في البنى الأساسية الريفية لضمان استدامة المشروعات وتنميتها. بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا برنامجاً ضخماً لملكية الأراضي. وقد أصدرنا ما يزيد عن 000 50 سند ملكية يجعل من صغار المنتجين المالكين الرسميين لقطع الأرض التي ثابروا على زراعتها لأكثر من 50 عاماً بغياب أي طابع قانوني.

ويمثّل مشروع الزيارات المفاجئة إحدى الطرق التي نسعى من خلالها إلى الحد من انعدام المساواة، وزيادة إنتاج الأغذية، وخلق فرص العمل، ومكافحة الفقر. وينسجم هذا النموذج بشكل تام مع مبادرات أخرى مثل برنامج التنمية الريفية المنتجة الذي يشترك الصندوق في تمويله مع الحكومة الدومينيكية. وقد ساعدت نتائج الشراكة بين القطاعين العام والخاص على إذكاء جهود التعاون بين الجهات متعددة الأطراف، وقد بدأت الجمهورية الدومينيكية بالفعل في رؤية النتائج المتحققة في ما يصل إلى 78 مجتمعاً ريفياً عبر البلاد.

وقد شهدنا نشوء العشرات من فرص العمل المتصلة بالقطاع الزراعي. ورافق هذا السعي انخراط عشرات آلاف المنتجين وآلاف النساء والشباب في هذا المجال. ويشغل هذا الجانب بالنسبة إلينا في الجمهورية الدومينيكية حيزاً أساسياً، إذ أننا نعمل جاهدين على سد الفجوة بين الجنسين على جميع الأصعدة. وتصل نسبة مشاركة النساء في الاقتصاد حالياً إلى 31.2 في المائة، مما يجعلنا في المركز الثاني ضمن أمريكا اللاتينية والكاريبي من حيث حجم مشاركة النساء في الإنتاج الزراعي.

وبشكل مماثل، من الضروري لبلادنا أن تجتذب الشباب للعمل في الأراضي، وتحقيق تعاقب سليم للأجيال. ونعمل كذلك على إدراج تكنولوجيات جديدة وتدريب الأخصائيين الزراعيين في المجالات الإنتاجية الرئيسية في البلاد. ونفتح، في الوقت ذاته، المجال في بقية المناطق الريفية أمام الابتكار، واستخدام أحدث التكنولوجيات الوراثية، ونظم الري الجديدة، والنظام العالمي لتحديد المواقع في مجال تنبؤات الأرصاد الجوية ومعلومات الأسواق. وابتداءً من العام الماضي، وضعنا نظام إنذار مبكر للتصدي لكوارث الطقس، وهو يغطي حالياً المناطق الشمالية الغربية من البلاد، ولكنه سيتوسع قريباً ليغطي كامل البلاد.

وبالنسبة لبلد يتعرض سنوياً للأعصاير مثل الجمهورية الدومينيكية، يعدّ الوصول إلى مثل هذه المعلومات الكفيلة بالتنبؤ بالكوارث أمراً بالغ الأهمية. علاوة على ذلك، وبالاستناد إلى هذا الأساس، سندمج نماذج مختلفة من الذكاء الصناعي للحصول على معلومات حول الآفات، والتحكم بالحصاد، ونظم الري.

وأود أن أشير إلى دور مهمة تحقيق التنمية الريفية الشاملة في توعيتنا بمدى أهمية حماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وبدافع من ذلك الوعي أطلقنا ما وصفه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بأنه أكثر المشروعات طموحاً في أمريكا الوسطى والكاريبي، حيث باشرنا منذ بعض الوقت بنظام يتم من خلاله الحصول على الخدمات البيئية المدفوعة ضمن سبعة مشاريع ضخمة في المناطق المتوسطة والعليا من جنوب البلاد حيث تسجل معدلات فقر عالية. ونعيد تشجير آلاف الأكرات من الأراضي بزراعة أشجار البن والأفوكادو، بالإضافة إلى المحاصيل التقليدية. ولا يساعد ذلك على تحسين الغطاء النباتي وإنتاج المياه في المنطقة، بل يوفر أيضاً بدائل اقتصادية لصغار المزارعين من أعضاء التعاونيات.

نحن واثقون ومقتنعون بأن الزراعة المستدامة والمنسجمة مع البيئة تعد بمثابة حليف يساعدنا في تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع والفقر، والعناية بصحة السكان ورفاههم، وضمان التنمية المسؤولة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إن أثبتنا قدرتنا على توفير الغذاء المناسب بأسعار يسيرة. وقد بدأت جميع تلك الجهود تأتي بثمارها، مما يسمح لنا بالتفاؤل.

تعتبر الجمهورية الدومينيكية واحدة من أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية تراجعت فيها مستويات الجوع خلال السنوات الثلاث الماضية. في عام 2012، كانت نسبة 40 في المائة من سكان الجمهورية الدومينيكية يعيشون في حالة من الفقر، وقد تناقصت هذه النسبة إلى 23 في المائة في عام 2018. ومن ضمن هذه الفئة، كانت نسبة 10 في المائة تعيش في حالة من الفقر المدقع، غير أن هذه النسبة تراجعت لتصل في العام الماضي إلى 2.9 في المائة. ولكن الأمر الأهم تمثّل في النتائج التي تم تحقيقها في الجمهورية الدومينيكية على صعيد الحد من الفقر الريفي. في عام 2012، عاش حوالي 50 في المائة من السكان الريفيين في حالة من الفقر، وتناقصت هذه النسبة لتصل في عام 2018 إلى 25.5 في المائة. أي أننا نجحنا خلال ست سنوات في تخفيضها بحوالي 24.4 نقطة مئوية، مما يعادل 4 نقط مئوية سنوياً. ويعني هذا أن بلادنا ساعدت بين عامي 2012 و2018 أكثر من 000 500 1 شخص على الإفلات من براثن الفقر.

لقد اقتربنا من تحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد احتياجاتنا من الأغذية، ونزيد كل عام من حجم صادراتنا وقيمتها، كما تتحسن كل عام جاهزيتنا لتلبية الاحتياجات المتزايدة ومتطلبات الأغذية في القطاع السياحي، حيث زار الجمهورية الدومينيكية العام المنصرم حوالي 7.5 مليون سائح. إن الأرقام تدل على حسن اختيارنا لمسارنا، وعلى الفوائد التي يعود بها دعم القطاع الريفي في جميع أنحاء البلاد، سواءً كان ذلك على صعيد أرقام الاقتصاد الكلي

أو على مستوى عدد الوجبات اليومية للسكان. وبفضل جهود المزارعين ومربي الحيوانات في بلادنا، والذين قدموا دعمهم لجميع مبادراتنا وتحولوا من مزارعي كفاف إلى رواد أعمال زراعية يطمحون بالانطلاق نحو الأسواق العالمية، يسعدنا القول بتواضع أننا نغيّر المناطق الريفية في الجمهورية الدومينيكية بصورة جذرية.

إننا نرى القلق يختفي من وجوه الناس ليحل محله الأمل، ونرى الابتسامات والتفاؤل وقد حلت محل الشك. وأعتقد أن هذه الطريقة ستسمح لبلادنا ببناء قطاع زراعي صناعي قادر على الازدهار واستيعاب الآلاف من الأشخاص وتلبية احتياجاتهم داخل البلاد وخارجها.

هذا هو التحدي الذي تصدينا له خلال هذه السنوات، وسنواصل العمل في هذا المجال بحيث نزيد كل عام، وكل يوم، من قدراتنا التنافسية. كلي أمل أن تكون كلمتي مصدر إلهام لكم، ونحن على أتم الاستعداد لمشاركتكم أي معلومات إضافية، ولاستقبالكم إن رغبتم بزيارة بلادنا للتعرف بشكل أعمق على بعض هذه المشروعات بصورة مباشرة. أتمنى أن تنضموا إلينا.

أخيراً، أود أن أشكر منظمي هذا الحدث على اللوحة المعلقة في الخلف. هذه اللوحة تذكرني بطفولتي لأن ذلك الرجل في اللوحة لا زال مطبوعاً في مخيلتي منذ كنت صغيراً. شكراً لكم.

البيان الذي أدلت به معالي السيدة Geraldine Mukeshimana، وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا، بالنيابة عن فخامة الرئيس Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا

معالي رؤساء الدول،
السادة المحافظون،
رئيس الصندوق
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي،
سيداتي وسادتي،
مع حفظ جميع الألقاب،

أولا وقبل كل شيء، أودّ أن انتهز هذه الفرصة لأنقل إليكم التحيات الحارة لرئيس جمهورية رواندا فخامة الرئيس Paul Kagame، الذي كان يتمنى أن يكون معكم اليوم ولكن وبسبب التزاماته السابقة لم يتمكن من الحضور. إنني أتشرف على وجه الخصوص بإلقاء هذه الملاحظات نيابة عنه. وأودّ أن أشكر الصندوق على محاولته الربط بين رواندا وبين موضوع مجلس المحافظين لهذا العام وهو "الابتكار الريفي وريادة الأعمال".

بعد الخروج من رماد المجازر الجماعية ضد قبائل التوتسي قبل 25 عام، تجاهد رواندا سعيا لتحويل اقتصادها من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد تقوده المعرفة، حيث تعتبر الابتكارات والتكنولوجيا وريادة الأعمال أدوات أساسية فيه.

وقد أطلقنا منذ زمن قريب الخطة الاستراتيجية الرابعة لتحويل الزراعة التي تتزامن مع الدورة الثالثة من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للفترة 2018–2024، وتهدف الخطة لجعل الزراعة المحرك المحوري للتحول الاقتصادي، والاعتراف بالدور الرئيسي الذي تلعبه النساء والشباب. ويتوقع لقطاع الزراعة أن يسهم في خلق فرص العمالة، والإيفاء بالاحتياجات التغذوية والغذائية بحلول عام 2022، والحد من معدلات الفقر من 39.1 بالمائة إلى 15 بالمائة بحلول عام 2024.

وسوف تستمر حكومة رواندا في الاستثمار في الابتكارات الزراعية، والإرشاد الزراعي والصمود في وجه تغير المناخ وروابط الأسواق، وخلق البيئة التمكينية والمؤسسات المستجيبة. وبهذا الصدد، سيتم إجراء أنشطة مكلفة ولابد لنا من تعبئة موارد معتبرة لأجلها. وسنستمر في التعويل على الدور الداعم دائما وأبدا لجميع أصحاب المصلحة القيّمين لدينا.

حاليا، يسهم نظام الأغذية في رواندا بـ40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وبما يتعدى الناتج الإجمالي المحلي، فهو يغطي 90 بالمائة من احتياجاتنا من الأغذاية، ويولد 50 بالمائة من إيرادات صادراتنا، ويوفر فرص العمل لحوالي 76 بالمائة من سكان بلادنا. 69 بالمائة من هذه الوظائف في قطاع الزراعة الأولي، في حين أن 7 بالمائة الباقية هي وظائف في إمدادات المدخلات والتجارة والنقل، والتجهيز الزراعي والخدمات الغذائية. ويسلّط هذا وحده الضوء على حجم العمل المطلوب لتحويل فضائنا الريفي وذلك بغية تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية

لشعبا. وبدون الابتكار وريادة الأعمال، سوف تخفف مكونات عديدة في نظامنا الغذائي من تلبية الطلب المتزايد الناجم عن النمو السكاني والتحضر. وللمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تتمتع بموارد بشرية قادرة دورا كبيرا يتوجب عليها أن تلعبه.

وفي رحلتنا للتنمية الشمولية، تسعى رواندا جاهدة للاستمرار في جلب النساء والشباب إلى مركز الصدارة في الميدان، لأن قطاع النساء والشباب هما قطاعا المجتمع اللذين عانيا في السابق من التهميش أو من سوء الاستغلال من قبل الأنظمة السابقة.

وبناءً على تقرير نشره البنك الدولي عن ثروات الأمم المتغيرة، تشكل النساء ما لا يقل عن 40 بالمائة من ثروة رأس المال على صعيد العالم، ويخسر العالم حوالي 18 بالمائة من ثروته من رأس المال لمجرد أنه قد أخفق في ردم الفجوة بين الجنسين.

وعلى الرغم من أن رواندا مافتئت تعمل جاهدة لتحقيق المساواة بين الجنسين على مختلف الأصعدة، إلا أنني أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن النساء مازلن يشكلن الأغلبية في الزراعة، وهنالك 63 بالمائة من النساء اللواتي تعملن في في مهنٍ ذات صلة بالزراعة مقارنة ب43 بالمائة من الرجال. وعلى الرغم من كونهن يشكلن غالبية المنتجين لغذائنا، إلا أن النساء في الزراعة مازلن يواجهن صعوبات مخصوصة تتعلق بانخفاض مستويات التعليم والوصول إلى التمويل. بالإضافة إلى ذلك، فإنهن يملن للعمل لعدد أكبر من الساعات غير مدفوعة الأجر مقارنة بنظرائهن من الرجال.

ومن شأن السبل الابتكارية لدعم وصول النساء إلى التمويل وتكنولوجيات الميكنة، التي يمكن أن تزيد من إنتاجية وقتهن أن تؤثر إيجابا على رفاه أسرهن وأن تفيد المجتمع بأسره.

وهنالك أكثر من 50 بالمائة من الشباب الريفي ممن تتراوح أعمارهم بين 16–24 سنة ممن مازالوا يعملون في الزراعة فقط. وبما يتعدى الزراعة، توفر نظم الأغذية الزراعية فرص العمل للتجار وموفري المدخلات وموفري الخدمات، وما إلى ذلك من القطاعات المتشابكة.

ومنذ عام 2016، وحكومة رواندا منخرطة في دعم الشباب وإشراكهم في سلاسل القيم الزراعية. ويعمل منتدى الشباب الرواندي في الأعمال الزراعية الذي يصل عدد أعضائه إلى 300 4 عضوا، وتعاونية محاصيل البستنة في الواقع التي يصل عدد أعضائها إلى 106 عضوا بصورة نشطة لتغيير مفهوم الشباب المثقف تجاه الزراعة. فالذكاء النابض، والمستويات العالية من التحفيز والطاقات التي يتمتع بها الشباب والشابات العاملين على مختلف مستويات سلاسل القيم الزراعية قد بدأت تؤتي بعض النتائج الإيجابية. إذ أن بعض هؤلاء الشباب والشابات قد بدؤوا بمحاولتهم للوصول لزملائهم في المناطق الريفية لتزويد الأسواق بما تحتاجه من خلال مخططات مزارعي الغلال، وهنالك شباب آخرون بدؤوا يظهرون كنجوم صاعدة في عالم التكنولوجيا الحديثة لأغراض الحصول على البيانات وإدارتها، وإنتاج أغذية مغذية عالية القيمة، علاوة على منتجات التجهيز الزراعي التي بدأت توفر الإمدادات لكل من الأسواق المحلية والعالمية. وأودّ أن أعترف بالدور الذي يلعبه الصندوق كشريك مع حكومة رواندا لتوفير الفرص للشباب لممارسة مهاراتهم في سلاسل القيمة المختلفة، وأيضا من خلال توفير المنح النظيرة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم العاملة في قطاع الألبان ومحاصيل البستنة، مع تغطية الحكومة لحوالي 75 بالمائة من مخاطر القروض الممنوحة للشباب والنساء.

سيداتي وسادتي،

قبل أن أختتم بياني، وبكلمة أخيرة عن الاستدامة وعن قدرتنا على مواجهة التحديات العالمية، أود أن أقول لكم بأنني أؤمن تماما بأن الابتكار وريادة الأعمال أمران هامان للتطرق للتحديات الإنمائية الرئيسية، مثل مستقبل الأغذية، والشمولية والرفاهية المشتركة.

ومرة أخرى، أودّ أن أشكر الصندوق على إعطاء رواندا شرف إعتلاء هذه المنصة الفريدة من نوعها، لنتقاسم معكم رحلة تحويل الزراعة في بلادنا.

وشكرا لكم

البيان الافتتاحي الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو

السادة أعضاء مكتب مجلس محافظي الصندوق الموقرون،
معالي الحضور،
السادة المحافظون،
سيداتي وساداتي،

مرة أخرى دعوني أرحب بكم جميعا في الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

لقد ذكرنا قداسة البابا فرنسيس بأن علينا ألّا نرضى بما حققناه، وإنما يتوجب علينا أن نبحث عن الابتكارات التي يمكن لها أن تستأصل الفقر والجوع وأن نبحث عن الابتكارات التي تسهم في احترام كرامة الإنسان وتحمي الموارد الطبيعية لكوكب الأرض. وآمل أن توجهنا هذه العواطف الجياشة، لا في مجلس المحافظين هذا فحسب، وإنما خلال الأعوام القادمة. اسمحوا لي أيضا أن أشكر المتحدثين الرئيسيين على كلماتهم الملهمة، وأن أشكر السيدة Midori على موسيقاها المحركة للمشاعر.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بحرارة بجمهورية بولندا باعتبارها العضو السابع والسبعين بعد المائة في الصندوق، إننا نتطلع لسنوات طويلة من الشراكة البناءة بيننا بهدف القضاء على الفقر والجوع. وأخيرا أود أن أرحب ترحيبا حارا بممثلي الشعوب الأصلية الذين انتهوا للتو من اجتماعهم الخاص في الصندوق.

كما تعلمون تماما، فإن معدلات الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي ما زالت ولسوء الحظ مرتفعة باستمرار، إذ يعيش ما يقدر عدده بحدود 736 ~~730~~ مليون شخص على أقل من 1.90 دولار أمريكي يوميا، ~~.~~ وكما نعلم تماما، يعيش 80 في المائة من هؤلاء في المناطق الريفية. والتقدم الذي ادعينا أننا أحرزناه في وقت ما في الحد من الجوع أصابه الركود. وفي يومنا هذا هنالك حوالي 821 مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن، أي حوالي 37 مليون شخص أكثر من عام 2014، مما يعود بنا إلى المستويات التي شهدناها -لآخر مرة قبل عقد من الزمن. وفي الوقت نفسه، غدا شح الموارد الطبيعية محركا للهجرة بصورة متزايدة. وإذا سمحتم لي بالاستشهاد بمنظمة الهجرة العالمية، فإن حوالي 15 في المائة من سكان العالم الآن هم في حالة ارتحال. وتشير التقديرات إلى خطر تعرض ما يقرب من مليار شخص للتهجير بسبب تغير المناخ والضغوطات البيئية.

وللوصول إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وحده، فإننا بحاجة لاستثمارات سنوية تصل إلى 180 مليار دولار أمريكي في المناطق الريفية. ومن أصل هذا المبلغ نحتاج لثلثيه للزراعة على وجه الخصوص. دعونا أيضا نعترف بأن المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة قد تقلصت في الواقع ~~بحدود~~ بحدود 30 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث بقيت المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع الزراعة بحدود 5 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى خلفية هذه الصورة، يراودني السؤال التالي: هل نتخذ الإجراءات الضرورية للتطرق لهذا النقص، ونستخدم جميع وسائل الابتكار التي بحوزتنا؟ هل نستثمر لتجنب الكوارث المستقبلية التي ستنجم عن الفقر والجوع والهجرة؟ هل نتذكر الوضع الذي آلت إليه الأمور في الفترة 2007–2008؟ أو نكتفي بالإدلاء بالبيانات ونستمر بالعمل على النحو المعتاد؟ في هذا السياق بالذات، قررنا

اختيار الابتكار الريفي وريادة الأعمال كموضوع لدورة مجلس المحافظين هذه، الابتكار على جميع المستويات من القاعدة إلى القمة.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة، حقق الصندوق قفزات كبيرة في برنامجه للإصلاح الشامل ليجعل من هذه المنظمة ملائمة لمواجهة التحديات التي تنتظرنا. وفي عام 2018، ومع إيصال ~~30~~-1.13 مليار دولار أمريكي، استكملنا ما تبقى من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر للموارد الذي بلغت قيمته الإجمالية كما تعلمون 3.2 مليار دولار أمريكي. وقد دخل الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، الذي باشر به الصندوق قبل أكثر من عام بقليل، حيز التشغيل قانونيا، وسوف يتم غدا إطلاقه بصورة رسمية. وقد أجرينا استعراضين ماليين منفصلين وهما استعراض الهيكلية المالية الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق، واستعراض إدارة المخاطر المالية الذي أجرته شركة Alvarez & Marsal، وبدأنا فعلاً بتطبيق توصيات هذين الاستعراضين.

في عام 2018، كان معدل الصرف بحدود 17.7 في المائة، أي أنه كان أعلى من المستوى المستهدف لفترة التجديد العاشر للموارد وهو 15 في المائة. وفيما يتعلق باللامركزية، وفي يومنا هذا، انتقل 30 في المائة من موظفي الصندوق إلى الميدان، وهنالك آخرون في طريقهم إلى الانتقال في الأسابيع القادمة في الوقت الفاصل بين يومنا هذا وفصل الصيف~~.~~، مقارنة بـ 18 في المائة العام الماضي. ولا ينسجم ذلك مع ~~إصلاح~~ إصلاح الأمم المتحدة فحسب، ولكنه أيضا وإذا سمحتم لي بالقول، يجعل من الصندوق أقرب إلى المجتمعات التي نخدمها، وأكثر فعالية وانخراطا بصورة كاملة في حوار السياسات.

وبالتطلع قدما، فإننا نتوقع إيصال برامج ومشروعات بمستوى قياسي عام 2019 يقدر بحدود 1.7 مليار دولار أمريكي، وذلك بفضل التقدم المحرز في جدول أعمال إصلاح الصندوق، مما يمثل جزءا من التزامنا بما يعادل 3.5 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد 2019–2021. كذلك فإننا نقوم بتعزيز جدول أعمال الإصلاح والاستمرار في وضع اللبنات لرفع مالي أفضل يبدأ بعملية الحصول على تصنيف ائتماني، مما يعني أننا سنستمر في تعزيز إدارتنا للمخاطر المؤسسية الإجمالية، والاستجابة على وجه الخصوص للمخاطر التشغيلية والمالية والمخاطر على سمعة الصندوق. كذلك فإنه يعني أيضا أننا سنستمر في تنفيذ إجراءاتنا المحسنة للتقدير البيئي والمناخي والاجتماعي.

إننا نتخذ جميع هذه الإجراءات من باب الامتثال كما هو واضح، للحوكمة الرشيدة، ولكننا أيضا لنكون في موضع أفضل كمؤسسة تسعى للحصول على تصنيف ائتماني. ولكن دعونا نتذكر بأن إصلاح الاستراتيجية المالية للصندوق هي ليست غاية بحد ذاتها، وإنما مجرد وسيلة لتحقيق أثر أكبر في المناطق الريفية لصالح السكان الذين نخدمهم، وهم فقراء الريف على وجه الخصوص. إن الحصول على تصنيف ائتماني قوي مترافق باستراتيجيات رفع مالي ملائمة، من شأنه أن يسمح للصندوق بتوجيه حصة أكبر من موارده الأساسية للبلدان الأقل دخلا، وبنفس الوقت سيسمح له أيضا بتوفير حجم متزايد من القروض مع ما يرافقها من منتجات مالية متمايزة، وشروط تمويل مختلفة لجميع الدول الأعضاء المقترضة لدينا.

هنالك أيضا حاجة ملحّة لإيجاد حل على المدى الطويل للخطر المالي الذي يمثله حاليا إطار القدرة على تحمل الديون، الذي تم تبنيه قبل عقد من الزمان. لعل بعضكم يتذكر بأن إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق يختلف عن غيره من المؤسسات المالية الدولية الأخرى. علينا أن نقوم بذلك بدون تعريض الجدوى المالية للصندوق على المدى الطويل لخطر كبير. ومن الواضح أن الحلول الخاصة بالتطرق لتحدي إطار القدرة على تحمل الديون

لا بد لها من التطرق للخطر الهيكلي، ولكن وفي الوقت نفسه لا بد لنا من أن نتجنب ضغوط مالية غير مقبولة على البلدان منخفضة الدخل التي هي في أشد الحاجة إلى إطار القدرة على تحمل الديون.

وبالإضافة إلى إطار القدرة على تحمل الديون، اسمحوا لي من فضلكم أن ألفت اهتمامكم إلى ما أ~~ا~~عتبره عيبا في نموذج عملنا الحالي. أولا، وعلى الرغم من جهودنا الرامية إلى زيادة برنامج القروض والمنح بما ~~يعادل~~ يعادل 10 في المائة في التجديد الحادي عشر للموارد، مقارنة بالتجديد العاشر للموارد، أي من 3.2 مليار دولار أمريكي إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، فإنه وفي واقع الأمر، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الإنمائي، ما زال هناك عدد من البلدان المقترضة التي تتعرض لخطر انعدام الأمن الغذائي بصورة جدية، كما تم تسليط الضوء عليه في آخر تقريرين من تقارير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ومعظم هذه البلدان، إن لم يكن جميعها، من البلدان منخفضة الدخل، وغالبيتها من البلدان المعرضة للغاية لخطر تغير المناخ ، كما أن بعضها يعاني من أوضاع هشة.

ثانيا، وبالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، فإن نموذجنا الحالي للتشغيل غالبا ما يتطلب تعليق عمليات الصندوق، لا على أساس المخاوف الأمنية فقط، وإنما أيضا لأن الهشاشة تدفع بهذه البلدان إلى التأخير في سداد قروضها. أي بعبارة أخرى، سيداتي وسادتي، فإن الوضع المحزن بالفعل وغير المقبول هو أنه وفي الوقت التي تكون فيه بعض الدول المقترضة لدينا في أشد الحاجة للصندوق، فإننا نعلق دعمنا لها.

ثالثا، هنالك قضية تغير المناخ. وإذا ما نظرنا إلى مبادرة سياسة تغير المناخ، فإنه ومن بين إجمالي مبلغ قدره ~~463~~ 463 مليار دولار أمريكي يستثمر سنويا لمواجهة تغير المناخ، لم يخصص إلّا 22 مليار دولار أمريكي فقط للتأقلم مع تغير المناخ، أي بعبارة أخرى يتلقى السكان في المجتمعات الريفية، وبخاصة النساء والفتيات والسكان الأصليون الذين يقفون في مواجهة أثر تغير المناخ ويعانون أشد المعاناة منه، أقل قدر من تمويل المناخ المخصص للتأقلم معه.

والنقطة التي أود أن أقولها هنا هي التالية: أن الاستثمار العالمي في تمويل المناخ غير كاف بالتأكيد، إلا أنه وفي الوضع الحالي للعمل، تستخدم معظم هذه الاستثمارات لأغراض التخفيف من وطأة تغير المناخ، و3 في المائة منها فقط للتأقلم مع تغير المناخ، وهو الأمر الذي تحتاجه أشد المجتمعات فقرا أشد الاحتياج. وعندما نأخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار، أي تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ووضع الهشاشة، والتأقلم مع تغير المناخ، واسمحوا لي أن أقولها بصراحة وبعد أكثر من سنتين على رأس هذه المؤسسة، فإنني مقتنع تماما بأنه لا بد لأن نرفد نموذج الأعمال الحالي لدينا بنافذة للمنح، نافذة تسمح لنا بأن نحقق التقدم في أقل البلدان دخلا التي تعاني أشد المعاناة من انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والهشاشة، وأن نركز على وجه الخصوص على النساء والفتيات والمجتمعات والشعوب المهمشة.

ودعوني أكون في غاية الوضوح هنا، فنافذة المنح هذه يجب أن تشكل إضافة لعملياتنا الحالية. لأننا لن ولا يمكننا أن نعود إلى عالم يزداد فيه الجوع، ومع ذلك وسنة بعد سنة، نأتي هنا إلى هذه القاعة وندلي بالبيانات ونستمر بالعمل على النحو المعتاد. ذلك لم يعد مقبولا. علاوة على ذلك، يتطلب الابتكار في نموذج عملنا إشراك أعمق للقطاع الخاص لأننا نعلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لم تعد كافية، وبالتالي فإن استراتيجية انخراط الصندوق مع القطاع الخاص والتي سنعرضها على المجلس التنفيذي في مايو/أيار ستشكل موضوعا محوريا. وبهذا السياق، اسمحوا لي أن أشكركم مقدما على المصادقة على التعديل المقترح إدخاله على اتفاقية إنشاء الصندوق،

والذي سيمكن الصندوق من الانخراط مع الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي أشرت إليه آنفا. يمثل الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية صندوقا لتحقيق الأثر، و هو مصمّم ليساعد الرياديين الزراعيين والمشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية على الوصول إلى رأس المال وتنمية الأعمال وخلق فرص العمل وخاصة للشباب الذين غالبا ما يضطرون للهجرة بحثا عن العمل.

وتبقى مهمة الصندوق الضوء الموجه لنا في عالم يتغير باضطراد، ولكن وللاستمرار في الإيصال ولفعل المزيد بصورة أفضل، يتوجب علينا أن نتكيف مع الوضع الراهن. ويبقى الابتكار ضروريا للصندوق للاستمرار في الاستثمار في السكان الريفيين ومجتمعاتهم، وليقوم بدوره في استئصال الفقر والجوع.

وفي الختام، دعوني أشكركم مرة أخرى على إعطائي الفرصة لقيادة هذه المؤسسة، وللإشراف على تطورها مع إسهام الصندوق بصورة أكثر أهمية في حل القضايا الملحّة في وقتنا الحاضر، وهي الجوع والفقر وتغير المناخ والهجرة. أعلم بأن أمامنا جدول أعمال جدي، ولكنني آمل أيضا أن تجدوا فسحة من الوقت للاستمتاع بجمال هذه المدينة الخالدة، مدينة روما. وشكراً لكم.

موجز لمداولات الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق المنعقد يومي 12 و13 فبراير/شباط 2019

نحن، الشعوب الأصلية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادي، المشاركون في الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، وموضوعه "الترويج لمعارف وابتكارات الشعوب الأصلية لأغراض التنمية المستدامة الصامدة في وجه تغير المناخ"، نستذكر بأن شعوبنا قد نفذت نماذج تنمية ملائمة ثقافيا، وتعتمد على الحوكمة الذاتية، أو خطط حياة ضمنت الحماية والإدارة المستدامة لبعض من أراضينا وأقاليمنا ومواردنا. وهذا ما يفسر استمرارنا في استضافة وحماية 80 بالمائة من التنوع البيولوجي في العالم، والإبقاء على معظم الحضارات واللغات المتنوعة. وتعتبر هذه المساهمات هامة لتعزيز صمود أمنا الأرض في وجه أزمة تغير المناخ الجدية. ومع استمرارنا في المعاناة من العنصرية والتمييز وبعض الانتهاكات الجدية لحقوق الإنسان، نصر على التأكيد على حقوقنا في أراضينا وأقاليمنا ومواردنا (المادتان 25–29 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية)، وحقنا في تقرير أولوياتنا واستراتيجياتنا وتنميتها لأغراض ممارسة حقنا في التنمية (المادة 23) وحقنا في تقرير أولوياتنا واستراتيجياتنا وتنميتها لأغراض تنمية واستخدام أراضينا أو أقاليمنا وغيرها من الموارد (المادة 32).

إننا نؤكد على أن ثقافاتنا ووجهات نظرنا العالمية وقيمنا وروحانياتنا، ونظمنا الأصلية للمعرفة ونظم الحوكمة التقليدية، والتي تتضمن العيش في انسجام مع الطبيعة، والتبادل والتعايش بين الحضارات، والسلام والتضامن المجتمعي هي من العوامل الرئيسية التي تضمن حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في أقاليمنا. ونؤكد مرة ثانية على أن حماية واحترام حقوقنا في حضاراتنا ومعارفنا الأصلية ونظم الحوكمة الأصلية سوف تضمن أن نكون قادرين على المساهمة في جعل عالمنا أكثر استدامة وصحة وأمانا.

إننا نعترف بهذا المنتدى في الصندوق كعملية فريدة من نوعها ضمن منظومة الأمم المتحدة، إذ يمكّن هذا المنتدى المشاركين من تقدير انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية، والتشاور معهم بشأن التنمية الريفية والحد من الفقر، والترويج لمشاركة مؤسسات الشعوب الأصلية ومنظماتها في أنشطة الصندوق على المستوى القطري، والإقليمي والدولي. وعلى وجه العموم، تساعد هذه الأنشطة الصندوق على تنفيذ سياساته، وترجمة مبادئه إلى إجراءات على أرض الواقع، والمساهمة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

إننا نقدر التقدم المحرز في تنفيذ سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية وتعزيز الشراكات بين الشعوب الأصلية والصندوق. وقد أدت المشاركة المتزايدة للشعوب الأصلية في عمليات الصندوق إلى تحسين الاستهداف وتعزيز جودة تصميم وتنفيذ استراتيجيات الصندوق القطرية والعديد من مشروعاته.

ويؤكد الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق للفترة 2016–2025، الذي يتماشى مع خطة عام 2030، مجددا على التزام الصندوق بالتنمية الذاتية للشعوب الأصلية، وبدعم الشعوب الأصلية بصورة استباقية كجزء من مجموعاته المستهدفة، في تطويرها مهاراتها الذاتية وأصولها للاستفادة من الفرص الاقتصادية الناشئة، مع احترام وتعزيز سبل عيشها التقليدية ومعارفها. وفيما يتعلق بتغير المناخ، تشير سياسة الصندوق إلى أن الصندوق سوف يدعم الشعوب الأصلية في تعزيز صمود النظم الإيكولوجية التي تعيش فيها وتطوير إجراءات ابتكارية للتأقلم مع تغير المناخ. كذلك سيحجم الصندوق عن تمويل إجراءات التخفيف التي تؤثر بصورة سلبية على سبل عيش السكان الأصليين.

التوصيات المشتركة الموجهة للصندوق والحكومات والشعوب الأصلية:

- الاعتراف والترويج ودعم المعارف التقليدية للشعوب الأصلية، وملكيتها الفكرية، وتكنولوجياتها وابتكاراتها، علاوة على نظمها المستدامة لإدارة الموارد التي تعتبر حاسمة لتعزيز الصمود المجتمعي في وجه تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.
- الترويج لتصميم وتنفيذ الأدوات والمبادرات التي تعزز الاحترام الكامل لهوية، وكرامة، وحقوق الإنسان، وسبل العيش والتفرد الثقافي للشعوب الأصلية وتلك التي تستند إلى معارفها ورؤيتها للتنمية.
- تكثيف ودعم المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في العمليات السياساتية والفضاءات والآليات على جميع الأصعدة. وهي تتضمن تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات البرمجية للتأقلم مع تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة لصالح الشعوب الأصلية.
- ضمان الوصول إلى الأموال والموارد التي تدعم مبادرات الشعوب الأصلية للتأقلم مع تغير المناخ والتكيف معه، بدءا من الصندوق الأخضر للمناخ.

التوصيات الموجهة للصندوق

إننا نشكر الإدارة العليا للصندوق على الالتزام المؤسسي المتجدد بالشعوب الأصلية، ونتطلع قدما لتعزيز شراكتنا ضمن الهيكلية اللامركزية للصندوق.

- ترويج وتيسير تقاسم المعارف بين الشعوب الأصلية، وبخاصة النساء والشباب من الشعوب الأصلية، مع تركيز مخصوص على نقل معارف الشعوب الأصلية وممارساتها الجيدة من جيل لآخر بغرض التطرق لتغير المناخ وبناء أو تعزيز الصمود المجتمعي، من خلال "منهجية سبل التعلم" وتعزيز التعاون وتقاسم المعرفة بين الصندوق ومجتمعات الشعوب الأصليين ومنظماتهم.
- دعم توثيق معارف الشعوب الأصلية وقوانينها العرفية وابتكاراتها ذات الصلة بالتأقلم مع تغير المناخ والتكيف معه كمساهمة مباشرة في عمل المجتمعات المحلية ومنتدى الشعوب الأصلية بشأن المعارف التقليدية، بالتركيز على أدوار ومساهمات النساء والشباب من الشعوب الأصلية.
- زيادة الاستثمارات، بما في ذلك من خلال المنح، لدعم مبادرات بناء قدرات منظمات الشعوب الأصلية ومؤسساتها ومجتمعاتها، مع التركيز على الشباب والنساء، وهي الاستثمارات التي تبني على معارفهم وابتكاراتهم بغرض تعزيز صمودهم في وجه تغير المناخ وتنميتهم التي يقررونها ذاتيا.
- تكرار وتوسيع نطاق الخبرات الناجحة والممارسات الجيدة ضمن المشروعات التي يمولها الصندوق ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية بالاستناد إلى المؤشرات التي تحددها الشعوب الأصلية.
- وضع الأولويات لدعم الشعوب الأصلية في ضمان أراضيها وأقاليمها ومواردها من خلال رسم الحدود، ووضع الخرائط، والأمن القانوني، واحترام نظم حوكمة الشعوب الأصلية، وتسجيل الأراضي المشاع على أنها ملكية مشتركة، بما في ذلك حق الشباب والنساء من الشعوب الأصلية بالأراضي. وبصورة مشابهة، دعم حماية المدافعين عن الأراضي والبيئة.

- وبما يتماشى مع مبدأ "عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب"، إدراج الأهداف والأنشطة المخصوصة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الاستثمارية التي تركز على الشعوب الأصلية للتطرق للفجوات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشعوب الأصلية تحت فئات مثل، الحد من الفقر والجوع والوصول إلى الطاقة المتجددة، وتمكين النساء، وصون الغابات والتنوع البيولوجي، والمساواة وعدم التمييز، من بين أمور أخرى.
- تيسير العمليات والحوارات السياساتية على المستوى الوطني والإقليمي بين الشعوب الأصلية والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، لتطوير خطط عمل أو غيرها من الإجراءات التي تضمن الترويج لحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها، بما يتماشى مع سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية 169، والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالشعوب الأصلية.
- وبما يتفق مع سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك مبدأ الموافقة المستنيرة المسبقة الحرة، وضمان الانخراط الكامل والمنتظم والفعال، ومشاركة الشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والمشروعات التي يمولها الصندوق، بما في ذلك من خلال: (1) وضع جرد بأسماء الخبراء في شؤون الشعوب الأصلية الذين ستتم الاستعانة بهم ضمن المبادرات التي يدعمها الصندوق على المستوى القطري؛ (2) إيجاد هيئات استشارية أو آليات تشاركية للشعوب الأصلية في كل بلد كجزء من عملية اللامركزية في الصندوق؛ (3) الرصد والتقييم التشاركيين؛ (4) الوصول إلى آليات التظلم والشكاوى؛ (5) تقسيم البيانات الخاصة بالشعوب الأصلية بما يتماشى مع سياسة نظام إدارة النتائج والأثر المعدل، وإدراج مؤشرات للرصد حول المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية، بما في ذلك هوية ورفاهية الشعوب الأصلية؛ (6) الترويج لتمويل برامج التدريب الداخلي للمهنيين والشباب من الشعوب الأصلية في الصندوق؛ (7) تنظيم اجتماع تفاعلي إقليمي سنوي مع الشعوب الأصلية والصندوق خلال حلقات عمل استعراض الحافظة الإقليمية.

التوصيات الموجهة للحكومات

- احترام وحماية قوانين الأراضي المشاع للشعوب الأصلية وأقاليمهم ومواردهم ونظمهم التقليدية للحوكمة وتبني و/أو تنفيذ السياسات بما يتفق مع الأدوات والمعايير الدولية. ودعم ترسيم الحدود ووضع الخرائط والأمن القانوني واحترام نظم حوكمة الشعوب الأصلية، وتسجيل الأراضي المشاع على أنها أراضي ملكية مشتركة، بما في ذلك حق النساء والشباب من الشعوب الأصلية في الأراضي.
- ضمان ألا تنفذ المشروعات أو المبادرات التي تؤثر على الشعوب الأصلية وأقاليمها مواردها بدون موافقتها المستنيرة والمسبقة والحرة.
- زيادة الاستثمارات للمبادرة وتحسين وترويج تسويق منتجات الشعوب الأصلية، بما في ذلك (الحبوب التقليدية للشعوب الأصلية ومحاصيلها وفاكهتها وخضارها، ومنتجاتها غير الزراعية) وحماية حقوقها في

الملكية الفكرية، بهدف تحسين سبل عيشها ووصولها إلى الأسواق، بما في ذلك النساء والشباب من الشعوب الأصلية.

- إرساء الشراكات مع الشعوب الأصلية لتصميم وتنفيذ أهداف وإجراءات مخصوصة لضمان إشراكها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونحن كشعوب أصلية، فإننا نلتزم بما يلي:

- تعزيز المبادرات الرامية لتنظيم معارف الشعوب الأصلية وابتكارتها وتكنولوجياتها كاستراتيجية لتصميم السياسات، والبرامج الخاصة بالتأقلم مع تغير المناخ والتكيف معه.
- تعزيز وإعادة إحياء معارف وقيم الشعوب الأصلية التقليدية، والترويج للتعاون والبحوث وتقاسم المعارف الأفقي، وإقامة الشبكات الأفقية مع الشعوب الأصلية للتطرق لديناميات المناخ والسياسات العالمية.
- الانخراط في وتكثيف الإجراءات لاستقطاب التأييد لتضم منظورا للتمايز بين الجنسين في سياسات تغير المناخ، والترويج للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والاعتراف بالفوارق بين النساء والرجال لجهة احتياجاتهم ووصولهم للموارد، علاوة على احتياجات أكثر الفئات ضعفا بيننا، بما في ذلك الأشخاص المهجرين واللاجئين، وذوي الإعاقات، والمسنين والنساء والشباب والأطفال.
- تعزيز وحدتنا وتضامننا وقدراتنا على الانخراط مع الصندوق على جميع الأصعدة ومع الحكومات، ومع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الإنمائية ذات الصلة بالترويج لحقوقنا ورفاهنا وطموحاتنا، وتنميتنا التي نقررها ذاتيا وحمايتها.

الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد جيلبير أنغبو

السيد رئيس المجلس،
معالي الحضور،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

بعد دقائق قليلة، سيعلن رئيس مجلس المحافظين، سعادة السيد Hans Hoogeveen، من مملكة هولندا، اختتام أعمال الدورة الثانية والأربعين للمجلس. دعوني استهل ملاحظاتي بالتقدم بالشكر لكم، سعادة السفير، على العمل الجيد الذي قمت به. وأود أيضا أن أعبر عن شكري لمدير عام منظمة الأغذية والزراعة، السيد غرازيانو دا سيلفا، وجميع زملائنا هنا في المنظمة على حفاوتهم الكريمة. والشكر موصول أيضا لنائبي رئيس المجلس سعادة السفيرة Maria Cristina Boldorini، ومعالي المحافظ السيد Andin Hadiyanto.

إن مناقشاتنا اليوم والأمس هي مجرد بداية. وستستمر مناقشاتنا في عدد من جلسات المتابعة في الأشهر القادمة، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، مع أعضاء المجلس التنفيذي ودولنا الأعضاء بأكثف صورة ممكنة. ومع أن الموضوع الرئيسي لدورة مجلس المحافظين هذه كان الابتكار، إلا أن ثمة خيط يجمع جميع البيانات الرئيسية التي استمعنا إليها وهو الحاجة لوضع حد لانعدام المساواة والمعاناة. وبكلمات قداسة البابا فرنسيس، فإنّنا بحاجة لأن نخلق عالماً لا يمتلك الجوع فيه حاضراً ولا مستقبلاً، وإنما يغدو أمراً من الماضي.

أما الجلسات التفاعلية بشأن سلاسل قيمة الأعمال الزراعية، فقد سلطت الضوء على الحاجة لمزيد من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص، والتركيز على أولويات النساء والفتيات الريفيات لردم الفجوة بين الجنسين وتحسين التغذية. كذلك فقد ألهمنا ما استمعنا إليه بصورة مباشرة من الرياديين الاجتماعيين الناجحين حول القوة التحولية للتكنولوجيا والابتكار. وعند مناقشة مستقبل الزراعة، تعرفنا على قدرة التكنولوجيات الجديدة على جعل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر جاذبية للشباب، بما في ذلك الإمكانيات الواعدة لتكنولوجيا السلاسل التراتبية.

كذلك كان لدينا حدث خاص بالشباب، حيث عبّر المزارعون الشباب عن أملهم بالانخراط مع صناع السياسة، لا في الصندوق فقط، ولكن في جميع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وفي جميع المنتديات الدولية الأخرى. وكذلك فقد سلطوا الضوء أيضا على الحاجة للتوجيه ولحاضنات الأعمال، وأهمية العمل مع القطاع الخاص لتمكينهم من تشغيل أعمال مجدية ومربحة.

كذلك فقد اختتمنا مناقشاتنا لعدد من بنود الأعمال الهامة. ومن بينها على وجه الخصوص المصادقة على تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق لفتح المجال أمامنا لتشذيب استراتيجيتنا للانخراط مع القطاع الخاص. ومرة أخرى، أود أن أعبّر عن امتناني لكم جميعا، وتطلعنا للاستمرار في الانخراط مع المجلس التنفيذي في مايو/أيار وربما في سبتمبر/أيلول بحيث يمكننا أن نتوصل إلى استراتيجية متينة للقطاع الخاص تستجيب لا لاحتياجات الصندوق ووجهات نظرنا فحسب، وإنما أيضا إلى احتياجات وتطلعات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي.

كذلك شكل إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي يولي تركيزا مخصوصا على الشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، معلما بارزا هاما في هذه الدورة. وأود أن أعبر عن تقديرنا العميق لدعم السادة المحافظين لجهودنا الرامية إلى تعزيز الهيكلية المالية للصندوق. إننا نتفهم الحاجة لأن يبقي الصندوق على ميزته النسبية في الوقت الذي يستجيب به الاستجابة للاحتياجات الناشئة للدول الأعضاء لدينا وللمجتمعات الريفية. ومن الواضح أن هنالك حاجة لإشراك السادة المحافظين مع تحركنا قدما. ولا بد من إشراك أعضاء المجلس التنفيذي مع تحركنا قدما أيضا. وبإمكاننا أن نتعلم من المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفوق ذلك كله، فإنني أجد أنه من الهام بمكان أن أؤكد مجددا على أنه لا بد من أن نضمن عدم ضياع مهمة الصندوق.

دعوني أيضا أقول وبوضوح بأننا مدركين لجميع هذه المخاطر، وأننا لا نأخذ دعمكم لنا كمسلّم من المسلّمات. إننا نتخذ جميع الإجراءات الضرورية لرفع سوية نظام إدارة المخاطر لدينا. وأود أن أؤكد بأننا سنحاول أن نتجنب الابتعاد عن مهمة الصندوق مهما كانت التكلفة. فغاية الصندوق تتمثل في الاستثمار في فقراء الريف نساء ورجالا للقضاء على الفقر والجوع. ولن نحيد عن هذه المهمة. ويتوجب علينا أن نتحلى بنفس الشجاعة للابتكار على النحو الذي أظهره متحدثونا وأعضاء فرق النقاش العديدة في اليومين الماضيين.

أود أيضا أن أعبر عن امتناني لفنلندا على مساهمتها الإضافية في التجديد الحادي عشر للموارد عبر قرض من قروض الشركاء الميسّرة وهو الأمر الذي أعلنته فنلندا بالأمس. وإنني أتطلع لإبرام اتفاقية قرض من قروض الشركاء الميسّرة مع الهند مباشرة بعد اختتام هذه الدورة. وهنالك إعلان هام آخر تقدمت به الهند عن رغبتها في استضافة مجلس المحافظين العام القادم، وإننا نتطلع لقرار المجلس التنفيذي بهذا الشأن والخطوات التالية للتنفيذ.

وقبل أن اختتم كلامي، أودّ أيضا أن أشكركم على ثقتكم ودعمكم المستمرين لنا. وكما قلت سابقا، إنني لا آخذ هذه الثقة كمسلّم من المسلّمات، وسنستمر في بذل قصارى جهدنا لنؤكد لكم بأننا نتحرك قدما، وأننا نتحرك في الاتجاه الصحيح، وفوق ذلك كله، فإننا نتحرك معا. الشكر الجزيل لجميع موظفي الصندوق الذين عملوا بجد على إنجاح دورة مجلس المحافظين هذه.

هنالك العديد من القضايا التي انبثقت عن مناقشاتنا، والتي سنستمر بمناقشتها في دورات المجلس التنفيذي في الأشهر القادمة، أملاً بأن نمهّد الطريق للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

دعوني أختتم بالقول أولاً و قبل كل شيء بأنني أشكركم جزيل الشكر، وأتمنى لأولئك الذين سافروا للانضمام لنا رحلة آمنة إلى أوطانهم. وشكراً جزيلاً لكم.

الكلمة الختامية لسعادة السيد Hans Hoogeveen، رئيس الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين

والآن وصلنا إلى نهاية الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

لقد حظينا بيومين مثيرين، وبرنامج وحافل. ونعلم بأننا قد تأخرنا عندما يتعلق الأمر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل في القضاء على الجوع، وبالتالي هناك حاجة لزيادة جهودنا. في هذين اليومين رأينا خطوات وأفكار والتزامات واعدة من شأنها أن تقودنا نحو المستقبل.

في رسالة الأمل التي توجه بها قداسة البابا فرنسيس لمجلس المحافظين، سلط قداسته الضوء على أننا نعيش في مجتمع قادر على كسب المعركة ضد الفقر والحرمان، وأن التعابير على شاكلة أن الفقر لا يمتلك حاضرا ولا مستقبلا، وإنما هو مجرد أمر من الماضي، يجب ألا تكون مجرد شعارات، وإنما ينبغي أن تغدو حقيقة واقعة. لقد أكد قداسته على معاناة فقراء الريف، والحاجة للاستخدام المستدام والابتكاري للموارد الطبيعية للتغلب على الفقر والجوع. وتوفر لنا هذه الرسالة زخما قويا للسعي لمتابعة عملنا في المستقبل.

كذلك فقد سعدنا باستضافة رئيس الجمهورية الدومينيكية، فخامة الرئيس Danilo Medina Sanchez، علاوة على وزيرة الزراعة في رواندا، معالي السيدة Géraldine Mukeshimana، وقد نقل كلاهما أهمية وجود التزام واضح على أعلى مستوى في الحكومة لتحقيق التحول الريفي المستدام. أما رئيس وزراء إيطاليا، معالي السيد Giuseppe Conte، فقد شارك قداسة البابا في التأكيد على أهمية عمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والتزامها اليومي بتنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة بغية القضاء على الجوع، وأشار أيضا إلى أن الوكالات الثلاثة في روما تمثل مركزا عالميا لمحاربة الجوع وللترويج للتنمية الزراعية المستدامة.

وقد شكل وجود العديد من الشباب هنا في جلسات فرق النقاش أمرا عظيما ومثيرا في آن معا، مما يمنحنا المزيد من الزخم للسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والآن يتوقف الأمر علينا، لا للإصغاء لهؤلاء الشباب فحسب، وإنما لإعطائهم أيضا الفرصة لقيادة الأنشطة التي ستمكننا من تحقيق النتائج التي نسعى إليها، ومنها على سبيل المثال من خلال الاستثمارات بواسطة الصندوق الرأسمالي الجديد للأعمال الزراعية.

إننا نقدر الإشارة الإيجابية التي منحتنا إياها فنلندا التي أعلنت عن زيادة تعهدها في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق من خلال قرض من قروض الشركاء الميسّرة للمساعدة على تمويل أنشطة الصندوق.

وخلال الحوار مع السادة المحافظين حول الهيكلية المالية للصندوق، أكّدنا مجددا على الحاجة لتعزيز القاعدة المالية للصندوق. ينبغي علينا الإبقاء على التركيز على مهمة الصندوق، ولكن وفي الوقت نفسه يتوجب علينا الاستفادة بصورة كاملة من الوسائل الأخرى المتاحة لضمان وجود الموارد الكافية للاستثمار في التحول الريفي المستدام. ومن الواضح أنه يتوجب علينا أن نكون متفائلين، ولكن وفي الوقت نفسه يتوجب علينا أيضا أن نكون واقعيين.

وأظهر الحوار مع السادة المحافظين حول الانخراط مع القطاع الخاص إمكانية العمل جنبا إلى جنب مع مؤسسات القطاع الخاص للاستثمار المشترك، وما زال أمامنا عمل كبير لاستكمال استراتيجية واضحة لانخراط الصندوق مع القطاع الخاص، لأننا نريد لهذه الاستراتيجية أن تنفذ القرارات الخاصة ببنود العمل التي ناقشناها في دورة مجلس المحافظين هذه.

كذلك فقد كان من الرائع أن نرى عملنا معا لصياغة رؤية واضحة لتنفيذ إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، فإننا بحاجة لوضع خرائط لإعطاء دور أقوى للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من خلال المبادرات المشتركة وضمان النتائج الإيجابية على أرض الواقع التي تظهر لمقر الأمم المتحدة التزامنا بإيصال أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة هدفي القضاء على الفقر والجوع. ومع تنسيق أفضل، بإمكاننا أن نحقق نتائج أفضل.

إننا ندرك ونقدر قيادة النساء والشباب في تحويل نظمنا الغذائية، كما عبرت عنه مؤسسة EAT وغيرها من المتحدثين. وإننا بحاجة لضمان حصول النساء والشباب على وصول متساو وعادل للموارد.

لقد حاولنا أن نكون ابتكاريين في برنامج دورة مجلس المحافظين هذه من خلال إدخال الحوارات مع السادة المحافظين وإشراكهم في المناقشات عوضا عن الإدلاء ببيانات عامة في قاعة الاجتماعات العامة، كما كان الحال عليه في الماضي. وأود أن أشكركم جميعا على الانخراط في هذه المناقشات، لقد قمتم بعمل رائع.

كذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكري الخاص لنائبي رئيس مجلس المحافظين، صديقيَّ العزيزَين، سعادة السيدة Maria Cristina Boldorini، محافظة الأرجنتين، وسعادة السيد Andin Hadiyanto، محافظ إندونيسيا.

وأود أن أشكر رئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو على قيادته وعلى إلهامه ومحاولته الدفع بنا إلى مكان أبعد مما نظن أنه بإمكاننا الوصول إليه. وأظن أننا بحاجة لإدارته ذات الرؤية الواضحة للوصول إلى المسار "الصحيح". وأود أيضا أن أشكر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة السيد غرازيانو دا سيلفا وموظفي المنظمة على جعل اجتماعنا هنا في مقر المنظمة ممكنا. خلال هذين اليومين شعرنا بالفعل وكأننا في الصندوق.

اسمحوا لي أيضا أن أقدم شكرا خاصا لجميع موظفي الصندوق ولفريق الأمانة العامة ولجميع الموظفين الذين رأيناهم يقومون بأعمال مختلفة أثناء وحول الاجتماعات العامة، مثل موظفي المراسم، علاوة على أولئك الذين يعملون خلف الأضواء. دعونا نصفق لهم بحرارة. وكذلك أود أن أتقدم بشكر خاص بطبيعة الحال لجميع التقنيين وللمترجمين الفوريين على مساعدتنا، وعلى ضمان فهمنا لكل ما يقال. الشكر الجزيل لكم. والتصفيق الحار لهم أيضا.

وأخيرا، أود أن أتوجه بالشكر لكم للمحافظين والمشاركين ولجميع أعضاء فرق النقاش على نشاطكم، وعلى خلقكم لا لجو الأمل فقط، ولكن أيضا لجو الالتزام الإيجابي بالأفكار الجديدة والوصول الجديد إلى التمويل، وأيضا لاستمراركم في دعم الصندوق، وعلاوة على التعاون بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها. آمل في أن يمنح مجلس المحافظين المثير هذا الطاقة لخطواتنا التالية في سبيلنا نحو القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

أود أن أتمنى رحلة آمنة ووصولا سالما لأولئك الذين سيسافرون. وأما أولئك الذين سيبقون في روما فأتمنى لكم عطلة نهاية أسبوع رائعة.

وبهذا أعلن اختتام أعمال الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين.

الملحق الأول– جدول الأعمال وبرنامج عمل الدورة

Document:	GC 42/L.1/Rev.1
Date:	14 February 2019
Distribution:	Public
Original:	English

A

جدول الأعمال

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة

2- اعتماد جدول الأعمال

3- طلب عضوية غير أصلية

4- بيان رئيس الصندوق

5- تقرير عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

6- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2017

7- مقترح لنظام تصويت آلي في الصندوق

8- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2019، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020–2021، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

9- التعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق

10- التعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراطه مع القطاع الخاص

11- إطار الانتقال في الصندوق

12- مسائل أخرى

- مقترح بشأن مكان انعقاد الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

Investing in rural people
Investir dans les populations rurales
Invertir en la población rural
الاستثمار في السكان الريفيين

الابتكار الريفي وريادة الأعمال

مجلس المحافظين لعام 2019 – الدورة الثانية والأربعون

اليوم الأول

الخميس، 14 فبراير/شباط 2019

09.30 البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

بيان ترحيبي يلقيه سعادة السفير Hans Hoogeveen، الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى منظمات الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، رئيس مجلس المحافظين

09.35 *****حفل الافتتاح*****

بيان ترحيبي يلقيه رئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو

بيان ترحيبي يلقيه المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا

بيان ترحيبي يلقيه معالي السيد Giuseppe Conte، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا

عزف على الكمان تؤديه عازفة الكمان Midori، رسولة الأمم المتحدة للسلام

كلمة يلقيها قداسة البابا فرنسيس

10.15 *****تعليق حفل الافتتاح*****

10.25 بيان تلقيه عازفة الكمان Midori، رسولة الأمم المتحدة للسلام

10.35 استقطاب التأييد للشباب الريفيين: السيدة Sherrie Silver

10.45 *****بنود جدول الأعمال المعروضة للموافقة*****

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

البند 3 من جدول الأعمال: طلب عضوية غير أصلية

10.50 ***استئناف حفل الافتتاح***

الخميس، 14 فبراير/شباط 2019 (تكملة)

فخامة الرئيس Danil Medina Sánchez

رئيس الجمهورية الدومينيكية

معالي السيدة Geraldine Mukeshimana، وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في جمهورية رواندا، نيابة عن فخامة الرئيس Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا

ملاحظات يدلي بها المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ديفيد بيزلي

البند 4 من جدول الأعمال: بيان رئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو

11.30 *** ***بنود جدول الأعمال المعروضة للموافقة*** ***

البند 6 من جدول الأعمال: القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

البند 8 من جدول الأعمال: برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2019، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020–2021

البند 5 من جدول الأعمال: تقرير عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

البند 9 من جدول الأعمال: تعديل سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق

مستقبل الصندوق

الهيكلية المالية: حوار مع السادة المحافظين في الصندوق

13.30 **غداء على شرف الضيوف المميزين وللترحيب برؤساء وفود الدول الأعضاء** (بدعوة مسبقة)	وبصورة موازية: **وصفات التغيير** **كبير الطهاة Carlo Cracco يعرض وصفاته للتغيير من المغرب وكمبوديا** (مركز الشيخ زايد) **بوفيه غداء لجميع الوفود** (البهو)

15.30 *****بنود جدول الأعمال المعروض للموافقة (تكملة)*****

البند 10 من جدول الأعمال: التعديلات المقترح إدخالها على النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراطه مع القطاع الخاص

مستقبل الصندوق

الانخراط مع القطاع الخاص

الخميس، 14 فبراير/شباط 2019 (تكملة)

17.15 ***** حدث خاص: وصول الشباب إلى التمويل *****

أعضاء فريق النقاش:

- السيد Jim Leandro Cano، الممثل القطري، مؤسسة المهنيون الشباب للتنمية الزراعية (الفلبين)
- السيدة Annie Nyaga، مزارعة، ناقلة زراعية، وأصغر وزيرة من وزراء المقاطعات للزراعة والري والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في كينيا، ومديرة مشاركة لمؤسسة 4-H (كينيا)
- السيدة Dalí Nolasco Cruz، عضوة في منظمة شعوب ناهو لتلاولا وبوبيلا. مديرة منظمة Timo'Patla Intercultural A.C and Mopampa وهي شبكة لشركات الاقتصاد التضامني لنساء الشعوب الأصلية (المكسيك)
- السيد Ntiokam Divine، المدير الإداري للشبكة الشبابية للزراعة الذكية مناخيا، ونائب الرئيس عن قارة إفريقيا لشبكة الشباب في الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وحاضنات تربية الأحياء المائية (الكاميرون)

مديرة النقاش: السيدة Hlami Ngwenya، ميسِّرة خاصة في شركة Emerging Ag Inc.

18.45 **موجز لمداولات منتدى الشعوب الأصلية**

19.00 ***حفل استقبال لجميع الوفود بالتعاون مع Coldiretti*** *(البهو الرئيسي)*

اليوم الثاني

الجمعة، 15 فبراير/شباط 2019

09.00 **حوار مع السادة محافظي الدول الأعضاء في الصندوق: تغيير موقع النظام الإنمائي للأمم المتحدة وتبعاته على الصندوق**

11.00 ***** إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية *****

ملاحظات ترحيبية: السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

بيان افتتاحي: السيد Neven Mimica، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية والتعاون الدولي

المتحدثون:

- معالي السيد Paulette Lenert، وزير التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية، دوقية لكسمبرغ الكبرى
- الدكتور Patrick I. Gomes، الأمين عام لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي
- السيدة Hedwig Siewertsen، رئيسة التمويل الشمولي، التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا
- السيد Florian Kemmerich، الشريك الإداري Bamboo Capital Partners

---

11.30 *****الجلسة التفاعلية الأولى *****

سلاسل قيمة الأعمال التجارية الزراعية: ملء الفجوة – التمايز بين الجنسين والتغذية

متحدث رئيسي: معالي السيد Eko Putro Sandjojo، وزير القرى وتنمية الأقاليم المحرومة وتحويلها (إندونيسيا)

أعضاء فريق النقاش:

- الدكتورة أسمهان الوافي، المديرة العامة للمركز الدولي للزراعة الملحية
- الدكتورة Jessica Fanzo، أستاذة مزاملة متميزة للأخلاقيات والسياسات العالمية للأغذية والزراعة في بلومبرغ، برنامج جونز هوبكنز للأخلاقيات والسياسات العالمية للأغذية
- السيدة Katarina M. Eriksson، مديرة تنمية المشروعات والشراكات في مؤسسة Tetra Laval Food for Development (السويد)

مدير النقاش: السيد Donal Brown، نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

13.00 ***** حدث رئيسي – سلسلة IFAD Talk *****

الدكتورة Gunhild Stordalen، المديرة التنفيذية لمؤسسة EAT

مديرة النقاش: السيدة Katherine Meighan، المستشارة العامة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

13.30 **بوفيه غداء لجميع الوفود تقيمه مؤسسة EAT ومجلة Lancet**

(البهو الرئيسي)

الجمعة، 15 فبراير/شباط 2019 (تكملة)

14.30 ***** الجلسة التفاعلية الثانية *****

تمكين ريادة الأعمال الاجتماعية لأغراض التحول الريفي الشمولي

ملاحظات أولية تلقيها: السيدة Cornelia Richter، نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أعضاء فريق النقاش:

- السيدة Anushka Ratnayake، المؤسِسة والرئيسة التنفيذية لمؤسسة myAgro (السنغال)
- السيد Nnaemeka C. Ikegwuonu، المؤسِّس والرئيس التنفيذي، ColdHubs Limited (نيجيريا)
- السيدة Dulce Martinez، المديرة الإبداعية، مؤسسة Fábrica Social (المكسيك)
- السيدة عنان شربيني، استشارية شابة، "يدوي" (مصر)

مدير النقاش: الدكتور Alexander dale، كبير موظفي مؤسسة Sustainability, MIT Solve (الولايات المتحدة الأمريكية)

16.00 ***** بنود جدول الأعمال المعروضة للموافقة و العلم (تكملة) *****

البند 11 من جدول الأعمال: إطار الانتقال في الصندوق؛ البند 7 من جدول الأعمال: مقترح لإنشاء نظام تصويت آلي في الصندوق **[للعلم]**

البند 7 من جدول الأعمال: مقترح لإنشاء نظام تصويت آلي في الصندوق **[للموافقة]**

16.15 ***** الجلسة التفاعلية الثالثة *****

مستقبل الزراعة – التكنولوجيات الجديدة لتحويل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

متحدث رئيسي: السيد Subhash Chandra Garg، الأمين العام لدائرة الشؤون الاقتصادية، وزارة المالية (الهند)

أعضاء فريق النقاش:

- السيد Hamza Rkha Chaham، المدير الإداري، مؤسسة SOWIT (فرنسا)
- السيدة Ingabrie Muziga Mammy، المديرة الإدارية لشركة Chairs Unmanned Aerial Solutions ltd (Chairs UAS) (رواندا)
- السيدة Veronica Barbati، رئيسة Coldiretti Giovani Impresa (إيطاليا)
- السيدة Nicole Nguyen، رئيسة إقليم آسيا والمحيط الهادي في مؤسسة Infinity BlockChain Ventures (تايلند)
- السيد Quan Le، المؤسِّس والرئيس التنفيذي، Binkabi (المملكة المتحدة)

مدير النقاش: السيد Guoqi Wu، نائب الرئيس المساعد، دائرة خدمات المنظمة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجمعة، 15 فبراير/شباط 2019 (تكملة)

17.45 ***اختتام الدورة***

الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق

البيان الختامي لرئيسة مجلس المحافظين

أحداث تنظم بالتزامن مع الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين

13 فبراير/شباط 2019

مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – القاعة البيضوية:

11.00 – 12.30 تلبية الطلب المتزايد على الأغذية في أفريقيا – كيف يمكن للحكومات أن تدعم استثمارات القطاع الخاص؟

14.30 – 15.30 موجز تقدمه اليابان عن مجموعة العشرين (سيتم تقديم الشاي والحلويات اليابانية قبل الحدث من الساعة 14.15 وحتى الساعة 14.30)

مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – قاعة إيطاليا للمؤتمرات:

16.00–17.30: الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق – الجلسة الختامية

(الجلسة مفتوحة لجميع السادة المحافظين وممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي)

15 فبراير/شباط 2019

مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – مركز الشيخ زايد:

8.30 – 9.30: استئصال الآفات التي تتعرض لها المجترات الصغيرة: مبادرة عالمية للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030.*

11.30 – 13.00: إطلاق العنان لإمكانيات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحري الاستثمار – مناقشات طاولة مستديرة عن الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية وتحري الاستثمار في الأعمال الزراعية

13.30 – 14.30: إطلاق تقرير مؤسسة EAT ومجلة Lancet بشأن الأغذية والكوكب والصحة

* حدث تنظمه المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بصورة مستقلة

الملحق الثاني– القرارت التي اعتمادها مجلس المحافظين في دورته الثانية والأربعين

Document: GC 42/Resolutions
Date: 15 February 2019
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الثانية والأربعين

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الثانية والأربعين

1- اعتمد مجلس المحافظين في دورته الثانية والأربعين القرارات التالية: القرار رقم 205/د-42، والقرار رقم 206/د-42، والقرار رقم 207/د-42، والقرار رقم 208/د-42، والقرار رقم 209/د-42، بتاريخ 14 فبراير/شباط 2019، والقرار ورقم 210/د-42 بتاريخ 15 فبراير/شباط 2019.

2- وسترسل هذه القرارت جميعها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق للعلم.

القرار 205/د-42

الموافقة على عضوية غير أصلية لجمهورية بولندا في الصندوق

إن مجلس المحافظين،

إذ يأخذ بالاعتبار المواد 3-1(أ)، و3-2(ب)، و13-1(ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

ونظرا إلى أن الأعضاء غير الأصليين في الصندوق هم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة والتي تصبح، بعد موافقة مجلس المحافظين على عضويتها، أطرافا في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق إيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛

ونظرا إلى أن جمهورية بولندا من الأعضاء الـ 51 الأصليين في الأمم المتحدة؛

ونظرا إلى أن جمهورية بولندا مؤهلة لعضوية الصندوق؛

وبعد النظر في طلب الحصول على العضوية غير الأصلية الذي تقدمت به جمهورية بولندا، والمحوَّل إلى المجلس بالوثيقة GC 42/L.2، مع توصية المجلس التنفيذي بقبول عضوية جمهورية بولندا في الصندوق؛

يوافق على عضوية جمهورية بولندا؛

ويكلف رئيس الصندوق مهمة إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار.

القرار 206/د-42

الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانيات العادية والرأسمالية وغير المتكررة للصندوق لعام 2019، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2019

إن مجلس المحافظين،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد استعرض في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة برنامج عمل الصندوق لعام 2019 ووافق عليه عند مستوى 265 1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (759 1 مليون دولار أمريكي)، والذي يتألف من برنامج إقراضي قيمته 223 1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (701 1 مليون دولار أمريكي)، وبرنامج إجمالي للمِنح بمبلغ 58 مليون دولار أمريكي؛

وبعد النظر في استعراض الدورة الخامسة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي بشأن الميزانيتين العادية والرأسمالية المقترحتين للصندوق لعام 2019 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2019؛

وإذ يدرك أن قرار مجلس المحافظين 133/د-27 الصادر في عام 2004 أذن بتعديل الفقرة 2 من المادة 6 من اللائحة المالية للصندوق، للسماح بترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية إلى السنة المالية التالية حتى مبلغ لا يتجاوز 3 في المائة من ميزانية السنة المالية المعنية؛

وإذ يعي أن نسبة الترحيل البالغة 3 في المائة المذكورة أعلاه تنطبق حاليا على الميزانية الإدارية، وإذ يلاحظ الحاجة إلى وضع حد أقصى قدره 6 في المائة لترحيل الأرصدة غير المنفقة الناشئة عن الوفورات المحققة في عام 2018 إلى السنة المالية 2019 لدعم تنفيذ بعض الأولويات المؤسسية؛

وإذ يشير إلى أن مجلس المحافظين وافق في دورته الرابعة والثلاثين على هذه الزيادة للسنة المالية 2011 في قراره 161/د-34.

يوافق على الميزانية الإدارية التي تتألف من: أولا، من الميزانية العادية للصندوق لعام 2019 بمبلغ 158.21 مليون دولار أمريكي؛ وثانيا، من الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2019 بمبلغ 2.645 مليون دولار أمريكي؛ وثالثا، من ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2019 بمبلغ 6.18 مليون دولار أمريكي، كما وردت ثلاثتها في الوثيقة GC 42/L.6، والمحددة على أساس سعر صرف قدره 0.841 يورو للدولار الأمريكي.

يقرر أنه في حال تغيُّر متوسط قيمة الدولار الأمريكي في عام 2019 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في حساب الميزانية، يعدَّل مجموع مكافئ الدولار الأمريكي للنفقات باليورو في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2019 وسعر الصرف المستخدم في حساب الميزانية.

يوافق كذلك على أنه يجوز ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية 2018 إلى السنة المالية 2019 حتى مبلغ لا يتجاوز 6 في المائة من الاعتمادات المقابلة.

القرار 207/د-42

تعديل سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق

إن مجلس المحافظين،

إذ يستذكر القرار رقم 178/د-36، والذي تقرر فيه، بناء على طلب من المجلس التنفيذي، الموافقة على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق؛

وحيث أنه استعرض التعديلات المقترحة على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، كما تقدم المجلس التنفيذي بها، وكما هي واردة في الوثيقة GC 42/L.7؛

يتبنى سياسات التمويل ومعاييره، كما تم تنقيحها على الشكل الوارد أدناه، بحيث تدخل حيز النفاذ منذ تبني المجلس التنفيذي لهذا القرار؛

ويقرر ما يلي:

1- تُعَدَّل الفقرة 3، من القسم أولاً من سياسات التمويل ومعاييره بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

عدل مجلس المحافظين وثيقة سياسات الإقراض ومعاييره عدة مرات بين عامي 1994 و1998، إلا أن الوثيقة لم تخضع إلى أي تحديث أو استعراض بعد ذلك. وفي عام 2010، طلب مجلس المحافظين من المجلس التنفيذي أن "يرفع إلى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والثلاثين في عام 2011 سياسات الإقراض ومعاييره المنقحة التي سوف تأخذ في اعتبارها كل التطورات التي طرأت منذ آخر مراجعة لسياسات الإقراض ومعاييره في عام 1998؛ وتبيّن بإيجاز ووضوح الخطوط العريضة للسياسات والمعايير المطبقة على التمويل الذي يقدمه الصندوق". ونتيجة لذلك، تبنى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2013 سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق. وفي عامي 2018 و2019، عدلت سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق لتعكس التغييرات المطلوبة لدخول إطار الانتقال حيز النفاذ، ولتحديث شروط التمويل.

2- تمت إضافة فقرة فرعية جديدة وهي 15(أ)(2)(1)(د) نصها على النحو التالي:

(2) الدول الأعضاء النامية، التي تكون في نهاية العام السابق لبداية فترة ما من فترات تجديد الموارد:

(د) مؤهلة عادة للحصول على قروض بشروط تيسيرية للغاية، ولكنها قد تخضع لشروط أقل تيسيرية في حال تطبيق تدبير علاجي عليها بموجب سياسة الاقتراض غير الميسّر التي اعتمدها المجلس التنفيذي.

3- المقطع رابعاً، تُعَدَّل الفقرة 15، المقاطع (أ)(3)(1)، و(2) و(3) من سياسات التمويل ومعاييره بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد ويرد النص المحذوف مشطوبا):

(1) تكون القروض ~~الخاصة~~ المقدمة بشروط تيسيرية للغاية معفاة من الفائدة ولكنها تتحمل رسم خدمة على المبلغ الأساسي المتبقي من أصل القرض بما يعادل ثلاثة أرباع الواحد في المائة سنويا (0.75 في المائة) للقروض المعيَّنة بحقوق السحب الخاصة وعلى النحو الذي يقرر المجلس التنفيذي للعملات الأخرى على أساس التعادل المالي، وعلى أن يكون أجل سدادها أربعين 40 سنة (مالم

يطلب المقترض أجل سداد أقصر)، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر 10 سنوات، بدءا من تاريخ موافقة المجلس التنفيذي؛

(2) تتحمل القروض المقدمة بشروط مختلطة ~~سعر فائدة ثابت~~ رسم خدمة على المبلغ القائم من أصل القرض يعادل ~~1.25 في المائة~~ ثلاثة أرباع الواحد في المائة سنويا (0.75 بالمائة)، للقروض المعيَّنة بحقوق السحب الخاصة وعلى النحو الذي يقرر المجلس التنفيذي للعملات الأخرى على أساس التعادل المالي وسعر فائدة ثابت على المبلغ القائم من أصل القرض يعادل 1.25 في المائة، للقروض المعيَّنة بحقوق السحب الخاصة وعلى النحو الذي يقرر المجلس التنفيذي للعملات الأخرى على أساس التعادل المالي، على أن يكون أجل سدادها 25 سنة (ما لم يطلب المقترض أجل سداد أقصر) بما في ذلك أجل سداد مدته 5 سنوات، ~~ويتحمل إضافة إلى ذلك رسم خدمة قدره 0.75 بالمائة سنوياً~~، بدءا من تاريخ موافقة المجلس التنفيذي؛

(3) تتحمل القروض المقدمة بشروط عادية ~~سعر فائدة سنوياً يعادل 100 في المائة من سعر الفائدة المرجعي المتغير~~، سعر فائدة على المبلغ الأساسي المتبقي من أصل القرض يعادل سعر الفائدة الإشاري كما يحدده المجلس التنفيذي ~~سنوياً~~ بما يتفق مع الفقرة الفرعية (4)، ويمكن ~~على أن يتراوح~~ أن يصل أجل استحقاقه ~~أجل سدادها بين خمس عشرة (15) وثمان عشرة (18) سنة، بما في ذلك أجل سداد مدته 3 سنوات~~ (مالم يطلب المقترض أجل سداد أقصر) إلى خمسة وثلاثين (35) سنة ومتوسط حد استحقاقه النهائي إلى عشرين (20 سنة)، بدءا من تاريخ تقرير الصندوق بأنه قد تم الإيفاء بجميع الشروط العامة السابقة للسحب من القرض.

4- تمت إضافة فقرة فرعية جديدة، وهي 15(أ)(4)(1)، بحيث يغدو نصها على النحو التالي:

(4) يضطلع المجلس التنفيذي بما يلي:

تحديد رسم الخدمة وما يتصل به من سعر الفائدة المطبق على القروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية وبشروط مختلطة المعيَّنة بوحدة تقويم أخرى خلاف حقوق السحب الخاصة.

وأعيد ترقيم الفقرات الفرعية التالية تبعا لذلك (انظر أدناه).

5- يعدل نص الفقرات الفرعية المُعاد ترقيمها (2) و(3) من الفقرة 15(أ)(4) بحيث يغدو نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد ويرد النص المحذوف مشطوبا):

(4) يضطلع المجلس التنفيذي بما يلي:

تحديد طريقة حساب سعر الفائدة الإشاري (سعر الفائدة الإشاري في الصندوق) سعر الفائدة المرجعي ~~الواجب تطبيقه في الصندوق~~ الذي يمثل الأساس الذي يستند إليه الاستعراض والتعديل المقرران في الفقرة الفرعية (3 ~~2~~) أدناه، وذلك على أساس سعر الفائدة العادي المتغير الذي تطبقه المؤسسات المالية الدولية المعنية بالتنمية؛

~~تقرير أسعار الفائدة الواجب تطبيقها على القروض المقدمة بشروط عادية سنويا. ولهذا الغرض، يستعرض المجلس التنفيذي سنوياً أسعار الفائدة واجبة التطبيق على القروض المقدمة بشروط عادية من أجل تعديلها، إذا لزم، على أساس سعر الفائدة المرجعي الساري في 1~~

~~يوليو/تموز من كل عام.~~ القيام، كل ثلاثة أشهر، باستعراض وتعديل سعر الفائدة الإشاري بالنسبة للفترة التالية، وذلك بناء على أسعار الفائدة في السوق.

6- تُعَدَّل الفقرة 15، المقطع (ج) من سياسات التمويل ومعاييره بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

آلية القدرة على تحمل الديون

يوفر التمويل بموجب آلية القدرة على تحمل الديون إلى الدول الأعضاء المؤهلة على شكل منح أو مزيج من المنح والقروض بشروط تيسيرية للغاية، وفقا لترتيبات تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق المعتمد من جانب المجلس التنفيذي. وتخضع الدول الأعضاء المؤهلة أيضاً لسياسة الاقتراض غير الميسّر، والتدابير العلاجية المتعلقة بها.

القرار 208/د-42

تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق

إن مجلس المحافظين،

وبعد النظر في تقرير المجلس التنفيذي (EB 2018/125/R.13)، الذي يقترح إدخال تعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراط الصندوق مع القطاع الخاص؛

وإذ يلاحظ المقترح الذي ورد بما يتماشى مع المادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق، بغية تعديل هذه الاتفاقية؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار تقرير المجلس التنفيذي وتوصيته المقدمة إلى مجلس المحافظين بما يتفق مع المادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق؛

وبعمله بأحكام المادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق؛

يتبنى التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية إنشاء الصندوق، كما ترد أدناه، بحيث تدخل حيز النفاذ والتنفيذ بتاريخ تبني المجلس التنفيذي للاستراتيجية المعدَّلة للقطاع الخاص:

1- تُعَدَّل **المادة 7، البند 1(ب)** بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد ويظهر الحذف في النص المشطوب):

يقدم الصندوق التمويل فقط لصالح ~~إلا إلى~~ الدول النامية التي تكون أعضاء في الصندوق.~~، أو~~ ويجوز توفير مثل هذا التمويل بصورة مباشرة للدول الأعضاء فيه أو من خلال المنظمات ~~والمنظمات~~ المشتركة بين الحكومات التي تكون هذه الدول الأعضاء مشتركة فيها ~~فقط~~، أو لمشروعات ومنظمات القطاع الخاص. وفي حالة تقديم قرض لمنظمة مشتركة بين الحكومات، يجوز للصندوق أن يطلب ضمانات حكومية أو ضمانات أخرى مناسبة.

2- تُعَدَّل **المادة 7، البند 2(أ)** بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد ويظهر الحذف في النص المشطوب):

~~يقدم الصندوق التمويل~~ يجوز لتمويل الصندوق أن يكون في صورة قروض ومنح وآلية للقدرة على تحمل الديون، وصناديق استثمارية أو أية وسائل أخرى بالشروط التي يرى الصندوق أنها مناسبة، مع مراعاة الأوضاع والاحتمالات الاقتصادية في البلد العضو وطبيعة النشاط المقصود ومتطلباته. ويمكن أن يقدم الصندوق أيضاً تمويلاً إضافياً لتصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق بالقروض والمنح وآلية القدرة على تحمل الديون، والصناديق الاستثمارية أو أية وسيلة أخرى، على نحو ما يقرره المجلس التنفيذي.

3- تُعَدَّل **المادة 7، البند 2(و)** بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

تعقد اتفاقية القرض، أو أية اتفاقيات أخرى، كما هو ملائم، في كل حالة بين الصندوق والجهة المتلقية للقرض التي تكون مسؤولة عن تنفيذ المشروع أو البرنامج موضع الاتفاقية.

القرار 209/د-42

تعديل سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق

إن مجلس المحافظين

إذ يستذكر القرار رقم 178/د-36، والذي تقرر فيه، بناء على طلب من المجلس التنفيذي، الموافقة على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق؛

وحيث أنه استعرض التعديلات المقترحة على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، كما تقدم بها المجلس التنفيذي بها، وكما هي واردة في الوثيقة GC 42/L.8؛

يتبنى سياسات التمويل ومعاييره، كما يتم تعديلها أدناه، بحيث تدخل حيز النفاذ بتاريخ تبني المجلس التنفيذي للاستراتيجية المعدَّلة للقطاع الخاص؛

يفوض رئيس الصندوق بالإبقاء على نص موحد للسياسات والمبادئ التوجيهية التي تبناها المجلس التنفيذي بعد تبني سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق؛

و يقرر ما يلي:

1- تعدل الفقرة 3، من القسم أولا من السياسات بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

3- عدل مجلس المحافظين وثيقة سياسات الإقراض ومعاييره عدة مرات بين عامي 1994 و1998، إلا أن الوثيقة لم تخضع لأي تحديث أو استعراض بعد ذلك. وفي عام 2010، طلب مجلس المحافظين من المجلس التنفيذي أن "يرفع إلى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والثلاثين في عام 2011 سياسات الإقراض ومعاييره المنقحة التي سوف تأخذ في اعتبارها كل التطورات التي طرأت منذ آخر مراجعة لسياسات الإقراض ومعاييره في عام 1998؛ وتبيّن بإيجاز ووضوح الخطوط العريضة للسياسات والمعايير المطبقة على التمويل الذي يقدمه الصندوق". ونتيجة لذلك، تبنى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2013 سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق. وفي عامي 2018 و2019، عدلت سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق لتعكس التغييرات المطلوبة لدخول إطار الانتقال حيز النفاذ، وللانخراط مع القطاع الخاص.

2- تعدل الفقرة 11، من القسم ثالثا من السياسات بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد ويظهر الحذف في النص المشطوب):

11- **معايير المشروعات والبرامج القطرية.** تستند المشروعات والبرامج المعروضة لتمويل الصندوق قدر المستطاع إلى برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج أو غيرها من الاستراتيجيات التي توفر إطاراً لتقرير الخيارات الاستراتيجية بشأن عمليات الصندوق في كل دولة عضو، وتحدد الفرص المتاحة لتمويل الصندوق، وتيسر الإدارة بغرض تحقيق النتائج..

3- تعدل الفقرة 13، من القسم ثالثا من السياسات بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

13- **تنفيذ المشروعات والبرامج.** ينبغي أن يتسق تنفيذ المشروعات والبرامج الممولة من الصندوق مع اللوائح المتعلقة بتوريد السلع والخدمات التي ستمول من موارد الصندوق التي يوافق عليها المجلس التنفيذي. وبما يتماشى مع السياسات المتصلة بمحاربة الفساد، ومراجعة الحسابات والإشراف التي يعتمدها المجلس التنفيذي من حين إلى آخر. وتخضع اتفاقيات التمويل المبرمة مع الدول الأعضاء للشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية التي وضعها المجلس التنفيذي. وستخضع اتفاقيات التمويل مع منظمات ومشروعات القطاع الخاص لاستراتيجية القطاع الخاص التي تبناها المجلس التنفيذي. وتخضع المشروعات والبرامج لإشراف الصندوق وفقاً لسياسة الإشراف ودعم التنفيذ التي اعتمدها المجلس التنفيذي.

شروط التمويل، القسم رابعاً

4- تعدل الفقرة 15 من السياسات لتعكس التغيير المدخل على المادة 7 البند 2(أ) من الاتفاقية (يوضع خط تحت النص الجديد ويظهر الحذف في النص المشطوب):

15- ومع إيلاء الاعتبار الواجب لجدوى الصندوق على المدى الطويل، والحاجة لاستمرارية عملياته، يوفر الصندوق التمويل من خلال القروض، والمنح، وآلية للقدرة على تحمل الديون، والصناديق الاستثمارية وغيرها من الوسائل. وسيتمثل الهدف من تمويل الصندوق لمنظمات ومشروعات القطاع الخاص في مساعدة الصندوق على الإيفاء بأهدافه بموجب الاتفاقية، ولن يتعدى في أي وقت من الأوقات الحدود الحصيفة على المستوى الإفرادي أو مستوى الحافظة كما يحددها إطار مخاطر الصندوق وسياساته.

5- تُقسم الفقرة 15(أ) بشأن القروض إلى: (أ) القروض المقدمة إلى القطاع العام و(ب) القروض المقدمة إلى القطاع الخاص. أما الفقرة 15(ب) بشأن القروض، و15(ج) بشأن آلية القدرة على تحمل الديون، فستغدو 15(ج) و15(د)على التوالي. ولذا تعدَّل الفقرة 15، القسم رابعاً، ليغدو نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

ألف – القروض

(أ) القروض المقدمة إلى القطاع العام

(...)

(ب) القروض المقدمة إلى القطاع الخاص

سيوفر الصندوق القروض لكيانات القطاع الخاص بما يتفق مع استراتيجية القطاع الخاص التي وضعها المجلس التنفيذي في أعقاب مصادقات أخرى يمنحها المجلس التنفيذي.

6- تُضاف فقرة جديدة 15(هـ) للسياسات لتعكس التغيير المدخل على المادة 7، البند 2(أ) من الاتفاقية (يوضع خط تحت النص الجديد):

(هـ) صناديق الاستثمار أو الوسائل الأخرى

سيوفر الصندوق التمويل من الصناديق الاستثمارية أو أية وسائل أخرى بما يتماشى مع استراتيجية القطاع الخاص التي وضعها المجلس التنفيذي، أو تبعا لمصادقات أخرى يمنحها المجلس التنفيذي.

القرار 210/د-42

مقترح بشأن مكان انعقاد الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق

وبعد النظر في المقترح الذي تقدم به محافظ الهند في الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين، بالنيابة عن حكومة جمهورية الهند، لاستضافة الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين، والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في نيودلهي؛

وإذ يستذكر المادة 4 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين المتعلقة بمكان انعقاد دورات المجلس، والتي تنص على أن "تعقد دورات المجلس في مقر الصندوق، ويجوز لمجلس المحافظين أن يقرر عقد دورة ما في أي مكان آخر، على ألا يترتب على ذلك نفقات إضافية للصندوق"؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار بأن التواريخ المقررة للدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين (11-12 فبراير/شباط 2020) قد تمت الموافقة عليها بناءً على ما تنص عليه المادة 2 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين؛

وإذ يشكر حكومة جمهورية الهند على مقترح استضافة الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين والدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في نيودلهي من قبل حكومة جمهورية الهند؛

يقرر ما يلي:

تفويض المجلس التنفيذي بالنظر في واتخاذ قرار بشأن المقترح، بما يضمن أن يكون ذلك القرار وتنفيذه متفقان مع المادة 4 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وألا ينطوي على تكبد الصندوق لأية تكاليف إضافية.

الملحق الثالث: الروابط للمحتوى الرقمي للدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين

يمكن عرض مقاطع الفيديو من خلال الروابط المتوفرة أدناه.

صباح اليوم الأول

حفل الافتتاح باللغة الإنكليزية فقط

بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى قداسة البابا فرنسيس وإلى رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، معالي السيد Giuseppe Conte باللغة الإنكليزية فقط

بيان ترحيبي من معالي السيد Giuseppe Conte، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية باللغة الإنكليزية فقط

كلمة من قداسة البابا فرنسيس باللغة الإنكليزية باللغة الإسبانية

بيان من السيدة Midori، رسولة الأمم المتحدة للسلام باللغة الإنكليزية فقط

حوار مع السيدة Sherrie Silver، استقطاب التأييد لشباب الريف باللغة الإنكليزية فقط

استقطاب التأييد لشباب الريف: حوار مع Sherrie Silver باللغة الإنكليزية فقط

كلمة رئيسية من فخامة الرئيس Danilo Medina Sánchez، رئيس الجمهورية الدومينيكية باللغة الإنكليزية باللغة الإسبانية

كلمة رئيسية من معالي السيدة Géraldine Mukeshimana، وزيرة الزراعة والموارد الحيوانية في رواندا، تُقدم بالنيابة عن رئيس جمهورية رواند باللغة الإنكليزية فقط

بيان من رئيس الصندوق باللغة الإنكليزية فقط

اجتماع قداسة البابا فرنسيس مع موظفي الصندوق باللغة الإنكليزية فقط

وفود منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق تقابل قداسة البابا فرنسيس باللغة الإسبانية فقط

مستقبل الصندوق: الهيكلية المالية – حوار مع السادة محافظي الصندوق باللغة الإنكليزية فقط

كبير الطهاة Carlo Cracco يعرض وصفاته للتغيير من المغرب وكمبوديا باللغة الإنكليزية فقط

بعد ظهر اليوم الأول

مستقبل الصندوق: الهيكلية المالية– والانخراط مع القطاع الخاص باللغة الإنكليزية فقط

حدث خاص – "وصول الشباب إلى التمويل" باللغة العربية باللغة الفرنسية باللغة الإنكليزية باللغة الإسبانية

موجز بمداولات منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق باللغة الإنكليزية فقط

صباح اليوم الثاني

حوار مع محافظي الصندوق: وإعادة تموضع النظام الإنمائي للأمم المتحدة وتبعات ذلك على الصندوق باللغة الإنكليزية فقط

إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية باللغة الإنكليزية فقط

الجلسة التفاعلية 1– سلاسل قيمة الأعمال الزراعية باللغة العربية باللغة الفرنسية باللغة الإنكليزية باللغة الإسبانية

استئصال الآفات التي تتعرض لها المجترات الصغيرة باللغة الإنكليزية فقط

إحاطة عن الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية باللغة الإنكليزية فقط

بعد ظهر اليوم الثاني

الجلسة التفاعلية 2 – ريادة الأعمال الاجتماعية باللغة العربية باللغة الإنكليزية باللغة الفرنسية باللغة الإسبانية

الجلسة التفاعلية 3 – مستقبل الزراعة باللغة العربية باللغة الإنكليزية باللغة الفرنسية باللغة الإسبانية

البيان الختامي لرئيس الصندوق باللغة الإنكليزية فقط

مقاطع الفيديو الأخرى التي تم عرضها خلال الجلسة

العرض الافتتاحي للصور التوضيحية باللغة الإنكليزية فقط

العرض الاختتامي للصور التوضيحية باللغة الإنكليزية فقط

Midori تزور مشروعات الصندوق في ريف فييت نام باللغة الإنكليزية فقط

السنغال: لندع الشمس تشرق باللغة الإنكليزية فقط

نيجيريا: الاستثمار في الشباب باللغة الإنكليزية فقط

Sherrie Silver في الكاميرون لدعم الاستثمار في الشباب باللغة الإنكليزية فقط

قائمة المندوبين في الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين

قائمة بالوثائق المعروضة على الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين